النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 25 شوال 1431هـ الموافق 4 اكتوبر 2010 العدد (250) Mon. 25/10/1431 - 4 October 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

راقب ممثلك في مجلس النواب وتواصل معه

مرصد البرلمان اليمني www.ypwatch.org

● تقارير يومية ودورية ● استطلاعات راي ● موسوعة تشريعية..

40 شيخاً قبلياً في مأرب ينضمون إلى الحوثي

قال الشيخ عبدالله علي الزايدي، الأخ الشقيق لمحافظ مأرب، ناجي الزايدي، من أهمية انضمام العشرات من مشائخ المحافظة إلى عبدالملك الحوثي.

وفيما أكد الزايدي لـ"النداء" أن وفداً مكوناً من 40 شيخاً، يتبعون قبيلة جهم، كانوا قد ذهبوا قبل يومين إلى الحوثي في ضحيان بصعدة لإعلان ولائهم له، قال إن المشائخ وعلى رأسهم مستشار وزارة الداخلية مبارك المشن الزايدي، لا يتمتعون بتأثير قبلي كبير في جهم، وأن "تأثيرهم محدود جداً".

واعتبر عملية الانضمام هذه محاولة بائسة للضغط على السلطة للحصول على مكاسب صار من غير الممكن تحقيقها بعد انقطاع مجيء السواح الأجانب، في إشارة إلى تورط بعض هؤلاء في عمليات خطف أجانب.

وأوضح الزايدي أن المشائخ الذين انضموا للحوثي بقيادة المشن، لا يعدون من الوجاهات القبلية التي يمكن أن تشكل امتداداً حقيقياً للحوثي في محافظة مأرب، بل إن معظمهم أصحاب سوابق إجرامية في أعمال الاختطافات والتقطعات حد قوله.

من جانبه، قال مصدر مقرب من الشيخ المشن لـ"النداء" إن دوافع تحالفهم مع الحوثي وانضمامهم إليه، هو الاضطهاد الذي تمارسه الدولة ضد القبائل.

وأكد المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن عبدالملك الحوثي رحب بانضمامهم إليه، وأبدى استعداده لدعم القبائل والوقوف إلى جانبهم ضد ما أسموه بظلم الدولة.

وأوضح أن الشيخ مبارك المشن يواجه أعمالاً عدائية تنفذها ضده أجهزة الأمن منذ سنوات، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية جردته من صلاحياته كمستشار لها، فضلاً عن قيام عناصر أمنية بإحراق سيارته ولم تعوضه الدولة، حد قول المصدر.

ويرتبط اسم الشيخ مبارك المشن بأبرز عمليات الاختطافات التي طالت السياح الأجانب طيلة العقدين الماضيين.

وتفيد المعلومات بأنه كان قد نفذ في العام 93 أول عملية اختطاف لأجانب في اليمن، والتي طالت الملحق الثقافي بالسفارة الأمريكية، فيما أرجع الزايدي عملية الاختطاف تلك إلى فصله التعسفي من السلك العسكري، إلى جانب 50 شخصاً آخر من قبيلته.

وفي العامين 94 و95، قام المشن

التتمة في الصفحة 4

الحراك يتحدث عن مخطط أمني لضرب مناطق انتشاره بذريعة القاعدة

عن جلسة قلة الأدب والتوتر القائم بين المعارضة والمؤتمر في مجلس النواب

الشايف لنواب المعارضة: "إذا كان عندكم أيادي تخبط على الطاولات عندنا أعصي تكسر الرؤوس

ذكريات عن سقوط جدار برلين وتوحيد اليمنين

لجنة حماية الصحفيين تطالب الحكومة بالتحقيق بشأن الاعتداءات ضد الصحفيين

اعتصامات متواصلة للتضامن مع حيدر وشرف

اعتصم العشرات من الصحفيين والناشطين الحقوقيين أمام مجلس القضاء الأعلى السبت الفائت، تضامناً مع الصحفي عبدالإله حيدر شايع ورسام الكاريكاتير كمال شرف، اللذين اعتقلتهما الأجهزة الأمنية الشهر الماضي، بتهم الانتماء للقاعدة.

وعبر المعتصمون عن استيائهم الشديد لما تقوم به السلطات من إجراءات تعسفية، معربين عن استنكارهم الشديد لعدم الإفراج عن رسام الكاريكاتير كمال شرف من قبل جهاز الأمن السياسي وفقا لقرار المحكمة الجزائية المتخصصة. واعتبروا رفض أجهزة الأمن الإفراج عن شرف تطاولاً على جهاز القضاء وتدخلاً صارخاً على استقلاليته.

وكان اعتصم عدد من الصحفيين والحقوقيين في ساحة الحرية أمام مجلس الوزراء، الثلاثاء الماضي، احتجاجاً على استمرار الأجهزة الأمنية في احتجاز شايع وشرف.

من جانبها، قالت لجنة حماية الصحفيين بنيويورك، إن عمليات الاختطاف خارج نطاق القانون، والتخويف، والتهديد، والرقابة الفجّة قد وسمت سجل الحكومة القمعي لأكثر من عقد من الزمن، بيد أن حكومة علي عبدالله صالح اتجهت بهدوء في العامين الماضيين لإرساء بنية قانونية مسهبة تهدف إلى تقييد التغطية الإخبارية بشكل أكبر، وإلى إضفاء مظاهر الشرعية على تصرفاتها القمعية.

وخلصت تحقيقات اللجنة إلى أن تلاقي ممارسات القمع العنيف الحكومية القائمة منذ فترة طويلة مع الأساليب القانونية الجديدة التي أخذت الحكومة تتبعها، أسفر عن أسوأ مناخ لحرية الصحافة في البلاد منذ الوحدة في 1990.

مقتطفات من التقرير ص2

قال لـ«النداء» إنه لم يزر يشبم منذ 4 سنوات

أحمد عاطف ينفي علاقته بالقاعدة ويؤكد وجوده في رداع

استغرب أحمد محمد علي عاطف اتهامات الداخلية له بالانتماء لتنظيم القاعدة والتورط في عملية استهداف موكب سيارات على متنها مسؤولون عسكريون وأمنيون في مدينة يشبم في شبوة.

وأكد عاطف لـ«النداء» أنه يقيم في مدينة رداع منذ إطلاق سراحه قبل أكثر من 4 سنوات.

ونصح وزارة الداخلية بالاتصال بمكتبي الأمن السياسي والأمن العام في رداع لتصويب بياناتها المغلوطة.

تفاصيل ص3

مقتل جندي في الضالع برصاص مجهول

الحراك الجنوبي يدعو أنصاره لتنفيذ العصيان الشامل

■ الضالع - فؤاد مسعد:

دعا الحراك الجنوبي أنصاره لتنفيذ عصيان مدني اليوم الاثنين في مختلف مناطق الجنوب. وفي بيان صدر عن المجلس الأعلى للحراك السلمي أكد المجلس على أنصاره ضرورة المشاركة الفاعلة لتنفيذ العصيان الشامل الذي يتزامن مع قرب موعد الاحتفال بذكرى ثورة أكتوبر، حيث دعا البيان أنصار الحراك للاستعداد لتنظيم احتفالات

التتمة في الصفحة 4

أوصى بإلغاء محكمة الصحافة وإنهاء عمليات المصادرة وحتجاز الصحفيين خارج القانون، وشدَّد على التخلي عن التعديلات القانونية المقيدة لحرية الصحافة والتعبير، وإيقاف القمع العنيف ضد «الأيام»

صحف تحت القصف وهجوم تشريعي على 3 جبهات

■ محمد عبدالدائم

تنتشر في شوارع صنعاء وعلى واجهات البنايات صور كبيرة بأحجام اللوحات الإعلانية للرئيس علي عبدالله صالح.

ويظهر الرئيس في هذه الصور في هيئات مختلفة – مرتدياً بزة عسكرية، أو ممتطياً صهوة حصان، أو لابساً بدلات أنيقة– ولكنها دائماً ترسل مضامين إيجابية عن الوحدة الوطنية والتقدم. وفي حين يكتنف الفقر والفساد والاضطراب الاجتماعي والتطرف هذه البلاد الجميلة بوعورة تضاريسها والمتربعة على الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، إلا أن حكومة الرئيس علي عبدالله صالح عازمة على ألا تحيد عن مسارها. وذلك يعني إسكات التغطية الإخبارية الناقدة.

تقول لجنة حماية الصحفيين إنها وجدت عمليات الاختطاف خارج نطاق القانون، والتخويف، والتهديد، والرقابة الفجّة قد وسمت سجل الحكومة القمعي لأكثر من عقد من الزمن، بيد أن حكومة علي عبدالله صالح اتجهت بهدوء في العامين الماضيين لإرساء بنية قانونية مسهبة تهدف إلى تقييد التغطية الإخبارية بشكل أكبر، وإلى إضفاء مظاهر الشرعية على تصرفاتها القمعية.

تنص المادة 148 من الدستور اليمني على أنه "لا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال". غير أن هذا هو عينه ما فعلته الحكومة يوم 11 أيار/ مايو 2009، عندما أعلن مجلس القضاء الأعلى عن إنشاء محكمة الصحافة والمطبوعات، وهي محكمة استثنائية متخصصة بالنظر في جرائم الإعلام والنشر.

ولقد حاولت الحكومة الالتفاف على الحظر المنصوص عليه في الدستور بتشبيه محكمة الصحافة بالمحاكم المكرسة للنظر في أمور مثل مخالفات المرور والمسائل التجارية المدنية، وذلك حسبما أفاد محمد علاو، وهو عضو سابق في البرلمان ومحام يترافع في قضايا حرية التعبير. وبحسب علاو فإن هناك 3 فروق مهمة بين المحكمة المتخصصة المشروعة وبين محكمة الصحافة. أولا، إن المحاكم المتخصصة بمخالفات المرور والمسائل التجارية منظمة حسب المناطق الجغرافية، بمعنى أن المدعى عليه يمثل أمام المحكمة التي وقعت المخالفة المزعومة ضمن ولايتها. أما المدعى عليهم في قضايا الصحافة فيمثلون أمام محكمة الصحافة في موقعها الوحيد الكائن في العاصمة صنعاء.

والأهم من ذلك، فإن النائب العام ينتقي قضايا دون أخرى لإحالتها إلى محكمة الصحافة، خلافا للمحاكم المتخصصة المشروعة التي تنظر في كافة القضايا المنتمية إلى نوع معين. ولأن النائب العام موظف سياسي يعينه وزير العدل، تغدو محكمة الصحافة بذلك أداة بيد السلطة التنفيذية. والفرق الثالث هو أن المحاكم المتخصصة المشروعة تطبق قوانين محددة –فعلى سبيل المثال، تطبق محاكم المرور قانون المركبات– في حين أن محكمة الصحافة لم تطبق قانون الصحافة والمطبوعات وحسب، بل طبقت أيضا بنودا انتقتها من قانون الجرائم والعقوبات وقوانين أخرى. وقد أخبر محمد المقالح لجنة حماية الصحفيين بأنه لم تتضح في كثير من الأحيان هوية القانون الذي كان يستند إليه قاضي محكمة الصحافة في التوصل إلى قراراته.

لقد عكس القرار الأول الصادر من محكمة الصحافة بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، هذه المعايير المسيسة والتعسفية. حيث أدين منير الماوري الكاتب في صحيفة "المصدر" الأسبوعية المستقلة والمقيم في الولايات المتحدة غيابيا بتهمة التشهير على خلفية تعليق كتبه في عام 2008 يصف أسلوب قيادة علي عبدالله صالح "بسلاح الدمار الشامل". وقد حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة عامين وحظرت عليه مزاولة العمل الصحفي في اليمن مدى الحياة. بيد أن حظر مزاولة المهنة مدى الحياة لم يرد نصه لا في قانون الصحافة والمطبوعات ولا في قانون الجرائم والعقوبات. كما أن قانون الصحافة والمطبوعات لا ينص على عقوبة حبس تزيد مدتها عن عام واحد، وهو ما يدل على أن محكمة الصحافة استمدت تلك العقوبة من قانون الجرائم والعقوبات أو من قانون آخر.

وفي إطار القضية ذاتها، حكمت المحكمة على سمير جبران، رئيس تحرير صحيفة "المصدر"، بالسجن مدة عام واحد مع وقف التنفيذ، وحظرت عليه إدارة الصحيفة لسنة واحدة. وفي مقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين، أشار عدة صحفيين إلى أن هذه الأحكام القاسية قد حددت توجّه محكمة الصحافة وبعثت برسالة إلى الجهاز الصحفي بأسره. ووفقا لنقابة الصحفيين اليمنيين، نظرت المحكمة 100 قضية تقريبا منذ تأسيسها في عام 2009.

لم تكن محكمة الصحافة هي الأولى التي تؤسسها الحكومة رغم الاعتراضات الدستورية. ففي عام 1999، أصدر علي عبدالله صالح أمرا تنفيذيا بإنشاء محكمة جزائية متخصصة للنظر في قضايا الإرهاب والقرصنة وأخذ الرهائن وغيرها من الجرائم التي توصف بأنها تمس الأمن الوطني. وقد كان توسيع نطاق اختصاص هذه المحكمة في عام 2004 بموجب قرار جمهوري تنفيذي آخر ليشمل "الجرائم الماسة بأمن الدولة والجرائم بالغة الخطورة الاجتماعية والاقتصادية" بمثابة بداية مرحلة جديدة حيث غدت المحاكم الاستثنائية تُستخدم لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين الحقيقيين أو المتصورين، ومن ضمنهم الصحفيون.

هجوم تشريعي على 3 جبهات

لقد توصل استعراض أجرته لجنة حماية الصحفيين

إلى أن التعديل المقترح على قانون الجرائم والعقوبات من شأنه أن يصعب على الإعلام المعارض والأحزاب السياسية والناقدين السياسيين والاجتماعيين التحدث علنا. وأكثر ما يدعو للقلق هو التعديل المقترح للمادة 197 والتي ما فتئت تُستخدم لإدانة الصحفيين أمام المحاكم الجنائية النظامية والمحكمة الجنائية المتخصصة ومحكمة الصحافة والمطبوعات المتخصصة.

تنص المادة 197 بصيغتها الحالية على عقوبة بالسجن لمدة أقصاها سنتان لكل من "أهان علنا رئيس الدولة بما يسيء إليه أو يمس من شخصيته في المجتمع". وتوفر المادة الحالية حماية مماثلة لرؤساء الدول الأجنبية ولمؤسسات الرئاسة ومجلس الوزراء والجيش والقضاء وغيرها من أجهزة الدولة. وفي حال أقرت التعديلات المقترحة، فإن دائرة هذا الحظر ذي الصياغة المبهمة ستتسع، في حين سيزيد مقدار العقوبات. فالحظر المفروض على إهانة الرئيس علنا سيشمل مقاضاة كل من "يتعرض لشخص الرئيس بأي شكل من الأشكال بما لا يليق أو يدعو للتهكم أو السخرية أو التشهير أو التجريح". كما ستزيد مدة الحبس لتصل إلى 5 سنوات، في حين تصبح الغرامة القصوى، الرمزية حاليا والبالغة 4،000 ريال (18 دولاراً أمريكياً)، مفتوحة وغير محددة.

كما أن من شأن التعديلات المقترحة للمواد 136 و194 و195 من قانون الجرائم والعقوبات أن توسع نطاق الحظر المفروض على المحتوى وتطيل مدة الحبس. فالحظر الذي تفرضه المادة 136 على "إذاعة" أخبار كاذبة سيتسع ليشمل التهمة المبهمة المتمثلة في "إعداد" هذه الأخبار. كما سيتسع نطاق الحظر المفروض على "إلقاء الرعب بين الناس" و"إلحاق ضرر بالمصلحة العامة" ليشمل "الثوابت الوطنية" في إشارة واضحة لوحدة أراضي اليمن. كما أن الحظر الذي تفرضه المادة 194 على إذاعة آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا للمذاهب الدينية، سوف يتسع ليشمل "إثارة النعرات الإقليمية أو القبلية أو المذهبية أو العرقية". وسوف يضاعف التعديل المقترح للمادة 195 مدة الحبس المقررة حاليا والبالغة 5 سنوات لمن تثبت عليه تهمة تحقير الدين الإسلامي.

لقد وجدت لجنة حماية الصحفيين خلال أبحاثها بخصوص مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري أنه سوف يفرض رسوما باهظة للتسجيل، وهو ما من شأنه أن يردع جهات البث الخاص. وفي الوقت ذاته، يفرض مشروع القانون رسوما على الترخيص ويوسع مظلة التنظيم الحكومي لتشمل الوسائل الإعلامية على شبكة الإنترنت والتي تعمل حاليا من دون هذه القيود. وتنص المادة 33 على أن الإعلام الإلكتروني –بما فيه الأخبار المرسلة عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) على الهواتف الخلوية، وهو قطاع تهيمن عليه وسائل الإعلام الخاصة– سوف يصبح خاضعا لسيطرة الدولة من خلال إطار تنظيمي يُنشأ بموجب أمر تنفيذي. كما أن مشروع القانون يعكس القيود والعقوبات المتعلقة بالمحتوى والمدرجة بالفعل في قانون الصحافة والمطبوعات وقانون الجرائم والعقوبات.

كما تحظر المادة 5 إنشاء أو تشغيل محطات البث التلفزيوني أو الإذاعي والمواقع الإلكترونية الإخبارية قبل الحصول على رخصة، وهو فعليا ما يجعل المئات من المواقع الإخبارية القائمة على شبكة الإنترنت مخالفة للقانون. وقد وجدت لجنة حماية الصحفيين خلال أبحاثها ما هو أدهى من ذلك، فالجهة المانحة لهذه الرخصة ستكون عبارة عن لجنة تضم مسؤولين من هيئة البث المملوكة للدولة، ومن وزارة الإعلام، والأجهزة الأمنية.

كما ستتراوح رسوم الترخيص ما بين 9.6 و40.2 مليون ريال (40،000 إلى 167،000 دولار أمريكي) بحسب نوع الوسيلة الإعلامية، وهو ما يضمن فعليا انعدام الجدوى التجارية لوسائل الإعلام (كما يجب تجديد الرخصة كل سنتين أو 5 سنوات أو 10 سنوات بحسب طبيعة الوسيلة الإعلامية). وبالنظر إلى أن حصة الفرد في اليمن من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 1،356 دولارا أمريكيا، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، فإن قلة من الأفراد والجماعات تقدر على جمع هذه المبالغ. أما الأحزاب السياسية والتي قد يسعها أن تؤمن هذه الرسوم، فهي ممنوعة على وجه التحديد بموجب المادة 30 من التقدم بطلب رخصة.

يقول محمد المخلافي للجنة حماية الصحفيين إن "مشروع القانون أشبه ما يكون بلائحة طويلة من المحظورات، إذ إنه يشمل قيودا مالية باهظة إلى حد غير معقول، والقليل من الحقوق أو الضمانات الممنوحة للصحفيين في المقابل". وقد لقي مشروع القانون معارضة واسعة من جانب الصحفيين والمدافعين عن حرية الصحافة، وهو لا يزال منظورا أمام البرلمان.

كما أن الحديث عن مشروع قانون آخر مُعدل لقانون الصحافة والمطبوعات لا يزال مشوبا بعدم اليقين. ففي حين لم تعلن الحكومة عن تعديلاتها المقترحة على شبكة الإنترنت أو في المطبوعات المملوكة للدولة، أخبر ما لا يقل عن 10 صحفيين بارزين لجنة حماية الصحفيين بأنهم لم يروا نسخة من مشروع القانون تبين التعديلات المقترحة بوضوح. ولم ترد الحكومة على طلب لجنة حماية الصحفيين من أجل الحصول على نسخة من التعديلات المقترحة.

يأتي الشرح الأوفى لمشروع القانون من رئيس نقابة الصحفيين اليمنيين السابق عبدالباري طاهر الذي اضطلع بمقارنة النصوص المقترحة مع النصوص النافذة سطرا سطرا. فقد كتب عبدالباري طاهر في تحليل منشور أن مشروع القانون "حرص على كل مساوئ وعيوب القانون القديم، كما أبقى على المواد المجرمة، متوسعاً ومضيفاً ومفصلاً أكثر". وقال إن من شأن هذا الإجراء أن يوسع دائرة ممارسات الترخيص النافذة حاليا على المطبوعات لتشمل المراسلين الأفراد، والموزعين، وأماكن البيع. كما أن مشروع القانون سوف يطبق القيود المفروضة حاليا على المحتوى على الإعلام "الإلكتروني"، أي المنشورات على شبكة الإنترنت. وفي حين أن مشروع القانون سيلغي عقوبة السجن بحق الصحفيين بموجب قانون الصحافة، فإن المادة 116 تسمح ضمنا بحبس الصحفيين بموجب قانون الجرائم والعقوبات أو القوانين الأخرى.

هذا وقد أخبر أمين عام نقابة الصحفيين اليمنيين، مروان دماج، لجنة حماية الصحفيين بأن البنود "لا تقتصر على أنها غير صالحة للتباحث أو التحسين، بل تمثل محاولة لتوظيف القانون لسد كافة الثغرات الموجودة في نظام القمع". لذا فقد تجاوزت نقابة الصحفيين المفاوضات المباشرة مع الحكومة بشأن مشروع القانون، واستعاضت عن ذلك بصياغة مشروع قانون خاص بها في محاولة للتصدي لأوجه القصور في القانون النافذ.

واقترحت النقابة إجراء مراجعة شاملة لإجراءات الترخيص الحالية التي يضطر المتقدمون بمقتضاها للانتظار لسنوات للحصول على رخص قد لا تصدر أبدا. وبحسب ما قاله صحفيون عدة للجنة حماية الصحفيين فإن الحكومة تتبع عملية ترخيص مطولة بهدف منع وسائل الإعلام الإخبارية الناقدة أو عرقلتها. ويهدف مقترح النقابة إلى جعل التسجيل عملية إدارية بسيطة توجب على الحكومة إبداء أسباب عند رفضها منح الترخيص.

ومن شأن مقترح النقابة أيضا أن يمنع المصادرة الحكومية للمطبوعات دون أمر قضائي، إذ جرت العادة في الممارسة العملية أن تصادر وزارة الإعلام المطبوعات استنادا إلى سلطتها، وفقا لما أفادته النقابة وما توصلت إليه أبحاث لجنة حماية الصحفيين. وتتصدى خطة النقابة أيضا لتعدد القوانين المستخدمة حاليا في محاكمة الصحفيين، حيث يدعو مشروعها إلى توجيه التهم للصحفيين ومحاكمتهم وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات وحسب.

وبحسب رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين اليمنيين، جمال أنعم، فإن مشروع قانون الحكومة ومشروع قانون النقابة لا يزالان منظورين أمام مجلسي النواب والشورى. ولم يتضح بعد متى ستتم مناقشتهما.

صحيفة تحت القصف

لم تتعرض أي مطبوعة للاستهداف بالانتقام الحكومي مثلما تعرضت له صحيفة "الأيام" اليومية المستقلة الصادرة من حي يتوسط مدينة عدن ويُعرف بحي كريتر [وتعني فوهة البركان باللغة الإنجليزية] بسبب موقعه الكائن في حوض بركان خامد. أما مبنى صحيفة الأيام الواقع على شارع سكني هادئ فتلك جدرانه المندبة بطلقات العيارات النارية تقف شاهدا على محنة الصحيفة.

وحسبما علمت لجنة حماية الصحفيين من المدير العام باشراحيل باشراحيل، فإن موظفي صحيفة الأيام يواجهون تهما جنائية في 6 قضايا منفصلة رُفعت أمام المحاكم المتخصصة. ويمثل 24 موظفا، من ضمنهم هشام، وهاني، ومحمد باشراحيل، إضافة إلى مدير مطبعة الصحيفة وعدد من حراس الأمن، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة "تشكيل عصابة مسلحة" على خلفية ما حدث في مواجهات كانون الثاني/ يناير. ولا تزال القضية منظورة أمام المحكمة.

أما القضايا الأخرى فمعروضة لدى محكمة الصحافة والمطبوعات في صنعاء، حيث يمثل رئيس تحرير الصحيفة هشام باشراحيل أمامها بتهم "التحريض على الانفصال" و"التحريض على العنف" وارتكاب جرائم أخرى ضد الدولة.

وبحسب محامي الصحيفة، سمح المدعون العامون للقضايا بأن تخمد في الأشهر الأخيرة، بيد أنه لم يتم إسقاط التهم رسميا.

إن عدم اليقين إزاء القضايا التي لا تزال قيد النظر هو عامل مشترك بين الصحفيين الذين يواجهون تهما جنائية. وفي شهر أيار/ مايو، وفي خضم دعاية مكثفة، أصدر الرئيس علي عبدالله صالح ما أسماه "عفوا" عن جميع الصحفيين. ورغم أن العفو ينطبق في العادة على أولئك الذين أدينوا بالفعل بارتكاب جرائم واستنفدوا طعونهم، فقد أطلق في الأيام التي تلت ذلك سراح عدد من الصحفيين الذين كانوا يواجهون تهما لم يُبت فيها. ولم يصدر أي تفسير رسمي "للعفو" الرئاسي، ولم تتبع ذلك أي أوامر قضائية رسمية.

وقد أخبر 3 صحفيين آخرين على الأقل لجنة حماية الصحفيين بأن قضاياهم قد خمدت أيضا في الأشهر الأخيرة، غير أن التهم لم تسقط رسميا. في حين قال آخرون بأنهم تلقوا معلومات متضاربة بشأن وضع الاتهامات الموجهة لهم. ويُرجح أن يكون هذا الغموض الرسمي مقصودا، إذ قال عدد من الصحفيين الذين يواجهون تهما لا تزال منظورة للجنة حماية الصحفيين إنهم يتوارون عن الأنظار في سياق عملهم المهني كي لا تُفتح قضاياهم مجددا.

أما صحيفة الأيام التي كانت ذات يوم الصحيفة الأشهر والأبرز، فقد أصبحت في الوقت الحاضر ذكرى. ففي عام 2009، حاولت الصحيفة استئناف الطبع 3 مرات ولكنها جوبهت بمصادرات حكومية لجميع نسخها. وتقول عائلة باشراحيل بأن الحكومة أكدت لهم أنها لن تسمح بتوزيع صحيفة الأيام مستقبلا.

ويقول باشراحيل للجنة حماية الصحفيين إن "وضع الصحفيين حاليا في اليمن وضع مزر. ومع أن الأساليب المستخدمة ضد صحيفة الأيام كانت أساليب استثنائية –فقد تم إغلاق صحيفتنا بالقوة العسكرية– إلا أنها تنسجم مع ما يقع على الصحفيين الآخرين في اليمن".

وإذا أقر البرلمان مشاريع القوانين المنظورة أمامه كلها أو بعضها، فإن ذلك سيساهم مساهمة بالغة في إعداد غطاء قانوني للممارسات القمعية والعنيفة التي ترتكبها الحكومة. وفي هذا الصدد، يقول باشراحيل إن "القوانين المصممة لتكون ضبابية ولأن تركز السلطة في يد وزير الإعلام سوف تقضي ولا شك على ما تبقى من حرية التعبير في هذا البلد".

توصيات لجنة حماية الصحفيين

إلى الحكومة اليمنية:

إلغاء محكمة الصحافة والمطبوعات المتخصصة. ويجب عرض كافة المخالفات المزعومة أمام المحاكم الابتدائية العادية في المناطق التي حدثت فيها المخالفات.

إنهاء الممارسة المتمثلة في محاكمة الصحفيين أمام المحكمة الجنائية المتخصصة أو أي محكمة استثنائية أخرى.

إنهاء عمليات المصادرة خارج نطاق القانون واحتجاز الصحفيين خارج نطاق القانون وعزلهم عن العالم الخارجي.

إيقاف الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام الإخبارية، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية المحلية والدولية.

التصريح العلني بعزم الحكومة على إجراء تحقيقات بشأن الاعتداءات على الصحفيين، بما في ذلك عمليات الاختطاف خارج نطاق القانون، إضافة إلى اعتقال ومحاكمة جميع مرتكبي مثل هذه التصرفات.

التخلي عن التعديلات قيد النظر للمواد 136، و194، و195، و197 من قانون العقوبات والتي تم استخدامها لإدانة صحفيين بارتكاب جرائم. إن هذه المواد المعدلة تزيد إلى حد كبير عقوبة السجن والغرامات المرتبطة بنقل الأخبار الكاذبة، وإهانة الدين، أو انتقاد الرئيس أو هيئات الدولة الأخرى ورؤساء الدول الأجنبية.

التخلي عن التعديلات المقترحة لقانون الصحافة والمطبوعات بأكملها. وتطوير تعديلات جديدة بالتعاون مع نقابة الصحفيين اليمنيين وممثلين آخرين عن المجتمع المدني بهدف تحسين الحريات الصحفية.

التخلي عن مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني بأكمله، والامتناع عن طرح قوانين جديدة أو أوامر تنفيذية تهدف إلى تقييد التعبير على شبكة الإنترنت.

إحياء مشروع القانون المطروح منذ فترة طويلة الذي يضمن إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة، أو تقديم تعديل على قانون الصحافة لضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات.

إنهاء القمع العنيف والمضايقات القانونية لصحيفة "الأيام"، والسماح للصحيفة بمعاودة الصدور والإسقاط التام لجميع القضايا الجنائية المعلقة المرفوعة ضد موظفي الصحيفة.

إلى البلدان المانحة:

إبلاغ المسؤولين اليمنيين عبر القنوات العامة والخاصة أن المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، إضافة إلى التدريبات والمعدات الأمنية، لا يجوز أن تستخدم بأي حال لمضايقة وسائل الإعلام الناقدة أو إسكاتها.

إبلاغ المسؤولين اليمنيين أن الإجراءات التشريعية قيد النظر حاليا والمصممة لزيادة تقييد حرية التعبير، فيما إذا تم إقرارها، سوف تؤثر سلباً على السياسة المتبعة إزاء اليمن.

ينبغي على برلمانات البلدان المانحة، ولا سيما الكونغرس الأمريكي، أن تأخذ باعتبارها تدهور مناخ حرية الصحافة في البلاد عندما تعمل على صياغة السياسات الثنائية ومتعددة الأطراف مع اليمن.

• السلطة تتراجع عن اتهام ناصر النوبة بالتورط في عملية «يشبم»
• أحمد عاطف يستغرب بيان الداخلية ويؤكد أنه يقيم في رداع منذ 4 سنوات

الحراك الجنوبي يتحدث عن مخطط أمني لضرب مناطق انتشاره بذريعة «القاعدة»

التطورات الأمنية التي حدثت نهاية الأسبوع الماضي في مديرية الصعيد بمحافظة شبوة، عززت الشكوك حول الأهداف الحقيقية للحملة الأمنية على «تنظيم القاعدة» في بعض المديريات بمحافظات جنوبية وشرقية.

بعد يوم من استهداف موكب لمسؤولين أمنيين ومحليين في بلدة يشبم بمديرية الصعيد بعد ظهر الأربعاء الماضي، وجهت وزارة الداخلية الاتهام للعميد ناصر النوبة أحد أبرز قيادات الحراك الجنوبي، لكنها تراجعت أمس الأحد عن هذا الاتهام الذي أثار استنكار قوى الحراك واستغراب الرأي العام المحلي.

وقع الكمين في منطقة «المحضرة» التي تبعد حوالي كم واحد من منزل اللواء سالم علي قطن نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوى البشرية، والذي كان استضاف في منزله ظهر الأربعاء محافظ شبوة علي حسن الأحمدي، ومدير أمن محافظة شبوة أحمد علي المقدشي، والعميد محمد الجماعي قائد اللواء 21 ميكا، وقيادات محلية وأمنية وعسكرية أخرى، وبعد دقائق من مغادرة الضيوف المنزل، وفي منطقة المحضرة، بادر مسلحون مجهولون بإطلاق النيران على الموكب مستخدمين قذائف آر. بي. جي ما أدى إلى سقوط قتيل وإصابة 4 آخرين بجروح بينهم مدير أمن مديرية الصعيد. وتمكن الجناة من الفرار بينما سادت الفوضى والشلل المشاركين في الموكب ومرافقيهم الذين لم يسارعوا إلى إسعاف الجرحى ما أدى إلى وفاة أحدهم لاحقا.

وتقول مصادر محلية أن «يشبم» تعيش وضعاً اعتيادياً بعد الحادث، ولم يلحظ انتشار قوة عسكرية فيها، لكن شهود عيان أكدوا لـ«النداء» وجود انتشار لقوات عسكرية ودبابات ومضادات طيران على الطريق العام المؤدي إلى عاصمة المحافظة عتق، وفي منطقة «الضلعة»، فضلاً على 12 طقماً عسكرياً تم نشرها تحت جسر السلام بمنطقة «النقبة» وهي المنفذ الوحيد إلى وادي يشبم من جهة النقبة.

وتراجعت وزارة الداخلية أمس عن توجيه الاتهام إلى العميد ناصر النوبة الذي يقيم في يشبم، وقال موقع وزارة الدفاع إن المشتبه بهم في تدبير الكمين هم عشرات بعضهم من اعضاء القاعدة وآخرون من المحسوبين على الحراك الجنوبي.

وفي رد فعل من قوى الحراك على اتهام النوبة، قال بيان صادر عن المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب (وهو أحد مكونات الحراك، أسسه حسن باعوم قبل عامين) إن ادعاءات السلطة تستهدف إلصاق تهمة الإرهاب بالحركة الشعبية السلمية في الجنوب، وشدد على أن هذه الأساليب صارت مفضوحة للعالم أجمع الذي يعلم أن نضال الشعب، الجنوبي هو نضال سلمي وحضاري.

إلى ذلك، أعرب أحمد محمد علي عاطف الذي اتهمته السلطات مساء الخميس بالتورط في تدبير الكمين باعتباره قيادياً في القاعدة، عن استغرابه بيان الداخلية، وقال لـ«النداء»: «لم أعلم بهذا الاتهام إلا من خلال اتصالكم بي، وهذا أمر مثير للاستغراب والدهشة».

وأوضح قائلاً: «أنا أقيم في مدينة رداع بمحافظة البيضاء منذ 4 سنوات، وتعيش أسرتي معي هنا، ولم أزر يشبم إلا في مناسبات أسرية أو في الأعياد».

وتابع: «إذا أرادت وزارة الداخلية التأكد من هذه المعلومات فيمكنها الاتصال بإدارة الأمن السياسي أو إدارة الأمن العام في مدينة رداع حيث يقع مقر عملي بالقرب منهم».

ويقيم عاطف في رداع بعد اطلاق سراحه قبل 5 سنوات بضمانة تجارية، وهو يعمل في مكتبة خاصة برداع حسبما ذكر لـ«النداء». وكان أدين قضائياً بتهمة المشاركة في جريمة خطف 16 سائحاً أجنبياً في أبين عام 1997. وسقط 4 سواح قتلى أثناء محاولة قوات الأمن والجيش تحرير الرهائن. وقدم عاطف إلى المحاكمة في صنعاء رفقة أبو الحسن المحضار قائد جماعة جيش عدن- أبين الاسلامي، وآخرين. وحكم على المحضار بالإعدام، وعلى عاطف بالسجن 20 عاماً على الرغم من أن المحكمة -حسبما أفاد- استمعت إلى إفادات شهود أكدوا عدم مشاركته في عملية الخطف، وأن وجوده في منطقة العملية كان بسبب محاولته إقناع شقيقه الأصغر بالتخلي عن الجماعة المتورطة في اختطاف السواح.

ولم تتمكن السلطات من إلحاق خسائر نوعية بشبكة تنظيم القاعدة خلال الأشهر الماضية، وغالباً ما يدفع المدنيون ثمن الإخفاق الأمني والعملياتي كما حدث في منطقة المعجلة في أبين في ديسمبر الماضي، إذ أدت ضربة جوية يُعتقد أن طائرات اميركية نفذتها، إلى مصرع 45 شخصاً أغلبهم من النساء والأطفال من أهالي قبيلة باكازم في العوالق السفلى، وفي سبتمبر الماضي نفذت السلطات اليمنية حملة على مدينة لودر في أبين أدت إلى نزوح مدنيين ومقتل بعضهم، من دون أن تتمكن من القبض على أي ممن تصفهم بالمطلوبين من اعضاء «القاعدة».

وقبل أسبوعين حاصرت قوات أمنية وعسكرية مدينة الحوطة في شبوة واشتبكت مع مسلحين متمركزين داخل المدينة من دون أن تتمكن من القبض عليهم. وقد أدى القتال إلى نزوح الآلاف من السكان إلى مديريات مجاورة، وسقوط قتلى من المدنيين أحدهم اسمه عبدالواحد علي منصور50 عاماً، كان على متن سيارة نقل (دينا) هو وأسرته وعدد من معارفه، في محاولة منه لمغادرة المدينة المحاصرة. وقد رفع راية بيضاء على السيارة لكي لا تستهدفه وحدات الأمن والجيش، إلا أن رصاصة اخترقت قدمه، ونظراً للتأخر في إسعافه فقد أدى النزيف إلى وفاته لاحقاً في المستشفى العسكري بصنعاء.

مصادر في الحراك الجنوبي لفتت إلى وجود مخطط أمني لضرب المناطق التي يتواجد فيها الحراك بقوة، مشيرة إلى أن مدينتي لودر والحوطة هما من المناطق التي يتمتع فيها الحراك بزخم كبير.

وعمدت السلطات منذ عام ونصف إلى محاولة ربط نشاط الجماعات الإرهابية بالحراك الجنوبي السلمي، وغالباً ما تصف وسائل الاعلام الرسمية الحراك بـ«الحراك القاعدي»، لكن هذه المحاولة لم تقنع الرأي العام المحلي والخارجي.

ومعلوم أن حكومات عديدة في أفريقيا وآسيا استفادت من تحالفها مع واشنطن في الحرب على الإرهاب من أجل ضرب حركات معارضة وجماعات محلية لها مطالب حقوقية ووطنية.

وتعتقد مكونات رئيسية في الحراك -حسبما قالت لـ«النداء» مصادر قيادية فيها- أن دوائر أمنية في السلطة تحاول ضرب الحراك بالقوة عبر تصوير بعض المحافظات مثل لحج والضالع على أنها مناطق تعبث فيها عناصر تخريبية مسلحة، وتصوير محافظات جنوبية أخرى مثل أبين وشبوة باعتبارها مرتع لعناصر تنظيم القاعدة.

مصادر الحراك تضيف بأن الهدف من هذا التقسيم للمحافظات الجنوبية والشرقية هو التأثير المعنوي على مؤيدي الحراك السلمي، ونشر المزيد من القوات العسكرية والأمنية في هذه المحافظات، وتكريس النهج القمعي ضد ناشطي الحراك.

• احمد عاطف على يمين ابوالحسن المحضار اثناء محاكمته

اليمن: نازحو الجنوب يطلبون المساعدة

■ إيرين

يوجه النازحون الذين فروا من الاشتباكات التي وقعت في الأسبوعين الماضيين بين الجيش اليمني والمجموعات المسلحة في محافظة شبوة جنوب وسط اليمن، الواقعة على بعد حوالي 400 كيلومتر شرق عدن، نداءً للمنظمات الإنسانية من أجل تقديم المساعدات لهم.

وفي هذا السياق، أفاد أحمد تلان، رئيس جمعية الإخاء للسلام والتنمية غير الحكومية، بأن بعض النازحين هربوا إلى مدينة عدن بينما لجأ البعض الآخر إلى مديريات ميفعة وحبان وعزان بمحافظة شبوة.

وقال علي الحداد، وهو نازح من مدينة الحوطة بمحافظة شبوة، يتخذ من منزل مهجور في منطقة حبان مأوى له ولأسرته: "لا يوجد لدينا ما نأكله. لا يوجد لدينا فراش أو أغطية. لا أدري لماذا لا يلتفت أحد إلى معاناتنا. لقد قضينا الأيام الثلاثة الأولى نائمين في العراء". وكان حداد وزوجته وأولادهما الـ5 قد غادروا منزلهم في الحوطة في 14 سبتمبر.

وأخبر شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) قائلاً: "لقد أمرتنا السلطات بإخلاء منازلنا لأنهم كانوا يبحثون عن مسلحين في مدينتنا [الحوطة]. لقد بدأ الطعام القليل الذي أحضرناه معنا بالنفاد".

وطبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تفيد أحدث التقارير بأن 90 بالمائة من سكان الحوطة (7،180 نسمة طبقاً للإحصاء السكاني لعام 2004) فروا إلى القرى المجاورة. وبينما يبدو أن القتال قد هدأ، ولكن لا تزال هناك شكوك حيال حقيقة الموقف في المناطق التي اندلعت فيها الاشتباكات.

من جهته، أوضح محمد يحيى، وهو أحد قيادات المجتمع، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن الحكومة كانت مقصرة حيال النازحين داخلياً، حيث قال: "لا تقوم الحكومة المركزية بجهود متضافرة لتحديد أماكن النازحين ومساعدة المنظمات الإنسانية في تقديم الإغاثة"، مضيفاً أن "الشيء الوحيد الذي فعلته الحكومة هو إصدار الأوامر لهم بمغادرة منازلهم".

غير أن علي راشد، نائب محافظ شبوة، أفاد بأن السلطات كانت تحاول تحديد أماكن النازحين من أجل مساعدة منظمات الإغاثة للوصول إليهم.

وأضاف قائلاً: "نحن نحاول أيضاً جمع الأموال من الجهات المانحة المحلية"، مشيراً إلى أن القوات الأمنية تبذل قصارى جهدها لضمان وصول عمال الإغاثة إلى المدنيين المتضررين.

جهود الإغاثة

وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في تقرير صدر في 25 سبتمبر، بأن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قامت في وقت سابق بوضع بعض المؤن في ميفعة مثل الأغطية وأدوات المطبخ والنظافة والأدوات المدرسية والبسكويت الغني بالبروتين، مع إمكانية توفير المزيد من المؤن من عدن أو صنعاء.

وتدرس اليونيسيف أيضا إمكانية سد أي فجوة متبقية في ما يتعلق بالاحتياجات المائية. وذكر التقرير أنه "سيتم اتخاذ القرار الفعلي بشأن كيفية المضي قدماً في التدخلات بعد الرصد الدقيق لتدفق العائدين وتقييم الضرر الذي حدث في المناطق المتضررة".

بدورها، قالت كلير بورجوا، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن، إن الأمم المتحدة بدأت في 28 سبتمبر توزيع المساعدات على حوالي 170 أسرة متضررة.

وأضافت أن "الأمم المتحدة تلقت قائمة إضافية شملت 400 أسرة محتاجة. وستحصل تلك الأسر على مساعدات إذا كانت محتاجة فعلاً إليها".

وقال موقع التغيير الإلكتروني، وهو موقع إخباري محلي مستقل، إن الهلال الأحمر اليمني قام بتقييم الموقف الإنساني في ميفعة، وقدم تقريراً مبدئياً حول احتياجات النازحين إلى فرع الهلال الأحمر اليمني في عدن. ويضم التقرير معلومات عن الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية لحوالي 8،000 شخص.

وكانت الحكومة اليمنية شنت هجوماً جديداً في منتصف سبتمبر على أعضاء شبكة القاعدة في شبوة حيث يعتقد أن كبار قادة القاعدة في اليمن يختبئون هناك.

وتتحمل القاعدة مسؤولية عدد من الهجمات المميتة في اليمن منها الهجوم على وكالة الاستخبارات اليمنية في عدن في شهر يونيو الذي أسفر عن مقتل 13 شخصاً.

وقالت مصادر محلية اشترطت عدم الكشف عن هويتها لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) إن أكثر من 12 مسلحاً وجندياً تابعاً للحكومة لقوا مصرعهم في الاشتباكات، وأن العديد قد أصيبوا من كلا الجانبين. وأضافت تلك المصادر أن العديد من المدارس والمساجد والمنازل قد أصيبت بأضرار أو دمرت بعدما قام الجيش بقصف مخابئ المسلحين المشتبه بهم.

طب جامعة صنعاء تعجز عن استيعاب أوائل الجمهورية.. أمينها العام: ليس لدينا قدرة استيعابية

الكلية بنتها الكويت ولم تضف لها الحكومة أي مبنى منذ 20 عاماً

■ تحقيق: علي الخيل، "نيوزيمن":

لم يشفع لمنال معدلها المرتفع الذي حصلت عليه بكل اجتهاد ومثابرة طيلة 12 سنة من التفوق وحصد المراكز الأولى على مستوى الجمهورية، لتحقيق حلمها وحلم والديها بأن تصبح يوماً طبيبة.

منال حصلت في الثانوية العامة القسم العلمي على 98.12 بالمائة، محققة المركز السادس على مستوى الجمهورية، لكنها لم تلتحق بكلية الطب بجامعة صنعاء للعام الدراسي 2011/2010، فيما التحق بها آخرون أقل منها درجة علمية. سبب ما حدث لمنال هو اختبار القبول الذي تجريه الكلية للمتقدمين.

ذات القصة تكررت عبر "إرادة" التي نالت 95 بالمائة ومنى 93، وعمرو 93.

"جهاد" قالت لـ"نيوزيمن" إنها حصلت على 90 بالمائة، لكنها لم تنجح أيضا، هي تعتقد أن آلية القبول بهذه الطريقة مجحفة.

الحاج جميل عبدالله والد إحدى الطالبات التي حصلت على 93 بالمائة في القسم العلمي ونجحت في الامتحان، يكشف عن مأساة أخرى اسمها "الطاقة الاستيعابية في النظام العام". قال إن ابنته "اجتازت الامتحان في النظام الموازي ولكن الظروف المادية صعبة"، لذا إن لم "تعف الجامعة ابنته من الرسوم فإنها ستظل بدون تعليم".

وقال: "أي تعليم هذا الذي يناشدون به والمتخرجون والمتفوقون من الشباب والفتيات على مستوى الجمهورية لا يجدون من يدعمهم بل من يحطمون آمالهم ويغلقون أبواب القبول في وجههم".

وفقا للإحصائيات الرسمية حدد المجلس الأعلى لتخطيط الجامعات الطاقة الاستيعابية لكلية الطب بجامعة صنعاء للعام الدراسي 2011/2010، بـ400 طالب وطالبة، بقوام 100 طالب في كل قسم.

الرقم هو نفسه لم يتغير منذ سنوات، فيما يتزايد عدد كادر الكلية الوظيفي والأكاديمي، حيث تضم 600 كادر أكاديمي حسب الإحصائية.

العام الحالي تقدم للطب البشري النظام العام ألف و31 طالباً وطالبة، من المتفوقين على مستوى الجمهورية، وللنظام الموازي 365 طالباً وطالبة. قُبل منهم 100 طالب وطالبة في النظام العام، و50 طالباً وطالبة في النظام الموازي، إضافة إلى المنح الداخلية.

وأغلب الـ931 طالبا وطالبة من غير المقبولين لديهم نسب مرتفعة في نتيجة الثانوية العامة للقسم العلمي التي تراوحت ما بين 90 و98 بالمائة. لكن الطاقة الاستيعابية خذلتهم وأبقتهم خارج نطاق المنافسة.

هروب من المسؤولية

وزارة التعليم العالي تتخلى عن المسؤولية، وترفض التعليق على هذه المشاكل.

نائب عميد كلية الطب للشؤون الأكاديمية الدكتور علي الميري قال لـ"نيوزيمن": "إن آلية القبول والتسجيل لا تعتمد على الثانوية العامة وحدها"، ملفتا إلى أن "بعض أصحاب النسب العالية يأتون من المحافظات التي تحصل فيها عملية الغش". ولذا قال إن القبول في الجامعة يعتمد "50 بالمائة على النتيجة العامة، و50 بالمائة امتحان القبول".

وقال الدكتور الميري إن معايير القبول والتسجيل تخضع لقرارات وتوصيات المجلس الأعلى للجامعات الذي يحدد نسبة القبول بحد أدنى 85 بالمائة في القسم العلمي والطاقة الاستيعابية في كليات الطب، بحد أقصى 100 طالب فقط في كل شعبة من شعب الكلية بالإضافة إلى المنح الداخلية.

وأضاف أن الكلية طلبت رفع الطاقة الاستيعابية سنوياً من أجل مواكبة التطورات والمتغيرات في المجال الطبي، ومجاراة الكم الهائل من المتقدمين، ولكن قوبل الطلب بالرفض بسبب الإمكانات المتاحة وضعف البنية التحتية.

دعوة للمعالجة

نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي قال إن ما أشار له الميري "عن الغش والتلاعب في نتائج درجات الثانوية وخاصة في بعض المحافظات"، بأن "هذه الحالات تحتاج إلى دراسة مشتركة بين وزارة التربية وكليات الطب للنظر والاطلاع على الوضع القائم ومعالجة جوانب القصور والأخطاء إن وجدت".

لكن الحامدي قال لـ"نيوزيمن": "إن استبعاد الأوائل وأصحاب الدرجات العليا سقوط مروع في عملية التعليم، ويجب علينا كمسؤولين في كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية المعنية دراسة وتقييم ما أسماها "بالظاهرة" التي تتطور وتتسع كل عام وتشكل عقبة أمام الطلاب المتفوقين".

وطالب بضرورة عقد ورشة علمية بمشاركة كافة الأكاديميين وكافة الأطراف المعنية من الوزارات الثلاث: التربية والتعليم، والتعليم الفني، والتعليم العالي، والجامعات، لتحليل وتقييم هذه الإشكالية وخاصة آليات القبول والتسجيل والطاقة الاستيعابية التي تحرم الكثير من المبدعين والمتفوقين من الالتحاق في المجال الذي يرغبون فيه.

وفي ما يتعلق بنتائج امتحانات القبول التي تضع أكثر من تساؤل حول تشابه وتكرار تلك النتائج وكأنها حددت سلفاً، أكد نائب عميد كلية الطب أن نسبة الأول في امتحانات القبول كانت 93.94 بالمائة، فيما كان آخر طالب 85 بالمائة بغض النظر عن نتيجة الثانوية، بحيث تجمع نتيجة الثانوية العامة مع نتيجة امتحانات القبول وقسمتها على عدد المواد وإعلان المفاضلة على المتوسط.

وأكد نائب العميد لـ"نيوزيمن" أن الكلية تواجه العديد من التحديات والصعوبات أهمها ضعف البنية التحتية وشحة الإمكانات والتجهيزات وعدم وجود مستشفى نوعي للتطبيق، بالإضافة إلى عدم تحديث وتطوير الأجهزة والمعدات، وضعف الطاقة الاستيعابية. مبينا أن الكلية التي أنشئت مبانيها وتجهيزاتها على حساب دولة الكويت الشقيقة، لا يوجد لها مستشفى نموذجي إلى اليوم للتدريب. مشيراً إلى أن هذه الكلية التي كلفت دولة الكويت مبلغاً كبيراً، أنشئت عام 1989 على أساس استيعاب 50 إلى 100 طالب في كل شعبة، وبعد الوحدة بدأنا نستوعب مئات، ولكن لم تتطور ولم تشهد أي توسع منذ 20 عاما.

وأضاف: "ليس هناك إمكانية للتلاعب بالنتيجة كونها تحفظ بأرقام سرية يكون لكل دكتور شفرة خاصة وعبر 3 نماذج من الامتحانات واختيار واحد منهم ويوزع يوم الامتحان وعلى من لم يحالفه الحظ الذهاب إلى مجالات أخرى".

المسجل العام بجامعة صنعاء عبدالقاهر العسلي قال إن المعايير المعتمدة للقبول والتسجيل في كلية الطب بجامعة صنعاء هي 50 بالمائة لاختبار القبول توزع على 4 مواد: الكيمياء والفيزياء والأحياء والإنجليزي، و50 بالمائة لنتيجة الثانوية، ويجمع المتوسط ويتم اختيار المقبولين من رقم التسلسل التنازلي من رقم 1 إلى 100 وفقا للطاقة الاستيعابية.

استثمار مهدور

الميري قال إن كليته "لا تستطيع قبول كل من يحمل معدلات فوق التسعينيات كما هو حاصل في دول الجوار"، فقد قال إن في اليمن "7 كليات طب لو دخل 200 طالب في كلية لصار عندنا مخرجات لا بأس بها".

هو يتحدث عن حاجة اليمن للاستثمار في التأهيل الطبي لحاجتها لذلك، وقال: "مخرجات الكادر الطبي في اليمن لا تكفي لتشغيل مستشفى نموذجي في اليمن فما بالك بأن يلبي احتياجات القطاع الصحي الممتد إلى الريف والقرى والمحافظات".

وأضاف: "كل المستشفيات في أمانة العاصمة لا تكفينا لتدريب طلابنا لأننا ندرب 4 سنوات ونوزع أكثر من 800 طالب وطالبة في كل الأماكن والمستشفيات".

رسوب

وفي ما يتعلق بالرسوب والنجاح في كلية الطب يؤكد المسجل العام أنه لا يوجد رسوب في كلية الطب كون الكلية لا تأخذ إلا النخبة وأفضل عدد من الطلاب المتقدمين بغض النظر عن نتيجة الثانوية العامة التي يحصل عليها البعض بواسطة الغش حسب قوله.

غير أن نائب عميد كلية الطب يقول إن هناك رسوباً بين طلاب كليات الطب. وقال: "نسبة الرسوب في كلية الطب تبلغ سنوياً نحو 60 بالمائة وخاصة في السنتين الأولى والثانية، ويتم تصفية وطرد الطلاب الراسبين".

40 شيخا...

باختطاف عدد من الهولنديين والفرنسيين والألمان، وهي عمليات خرج منها بمكاسب كثيرة، كان منها تعيينه مديراً لأمن محافظة الجوف، فيما يعمل اليوم مستشاراً لوزارة الداخلية.

وفيما حافظ محافظ مأرب ناجي الزايدي على قبيلة جهم من الاختراق الحوثي طيلة حروب صعدة الـ6، شكل انضمام المشن وأتباعه تطوراً غير مسبوق للتمدد الحوثي قبلياً.

وتقع جهم إلى الغرب من مدينة مأرب، حيث تبعد عن صنعاء بحوالي 65كم شرقاً، وتعبر فيها ناقلات الغاز، فضلاً عن أنبوب النفط الآتي من صافر، والذي جرى تفجيره لمرات عدة من قبل أبناء ذات القبيلة.

الحراك...

واسعة احتفاء بذكرى ثورة 14 أكتوبر في ردفان بمحافظة لحج.

وقال البيان "باعتبار الاثنين الأول من كل شهر هو يوم إضراب عام وشامل في كافة محافظات الجنوب، فإن المجلس يدعو كافة أبناء شعبنا الجنوبي إلى المشاركة الفاعلة لتنفيذ الإضراب العام لهذا الشهر".

وقد درج أنصار الحراك على تنفيذ العصيان في أول اثنين من كل شهر، إلا أنها توقفت الشهر الفائت بسبب تزامنها مع شهر رمضان.

وفي الضالع قتل الجندي محروس حسن ظهر أمس الأحد برصاص مجهول كان يستقل دراجة نارية في أحد شوارع المدينة، حيث أطلق عددا من الأعيرة النارية ثم لاذ بالفرار.

وأفادت "النداء" مصادر محلية بأن الجندي الذي ينتمي لمحافظة إب وينتسب للواء 35 مدرع، كان يستقل دراجة نارية مع أحد زملائه، قبل أن يفاجئه الرصاص ليرديه قتيلا في الحال.

خالص العزاء والمواساة للقاضي
فهيم عبدالله محسن
رئيس محكمة الإستئناف
التجارية عدن
في وفاة والده
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

المعزون:
المحامي عبدالله علي السقاف واولاده،
والمحامي عبدالكريم قاسم الحمادي،
والمحامي عبدالعالم عبدالله اليوسفي،
المحامي نجيب عبدالله قاضي،
وسالم الفراص

تهانينا
غمرت الفرحة والسرور
منزل الأخ
مازن محمد صالح
بارتزاقه مولوده الجديد الذي
أسماه
"واعد"
وبهذه المناسبة نشاركه أفراحه
ومسراته متمنين للمولود حياة سعيدة
وهانئة وأن يكون قرة عين لوالديه
المهنئون:
د. واعد باذيب، مراد الحالمي،
شفيع العبد، نظير حسان الحامي،
معين محمود، وصالح محمود

ألف مبروك
احتفل الاسبوع الماضي النائب
محسن البحر
بزفاف أولاده الثلاثة
نتمنى لهما حياة هانئة
وبالرفاة والبنين
المهنئان:
سامي نعمان، وهلال الجمرة

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
هلال الجمرة
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

البقاء لله
خالص العزاء والمواساة للزميل العزيز
نبيل الكميم
في وفاة والده
ندعو الله أن يسكن الفقيد فسيح جناته
وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
اسرة «النداء»

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة
الأستاذ عبدالله أحمد راشد
وفي هذا المصاب الأليم نتقدم بأصدق
التعازي إلى أولاده وأسرته داعين المولى
أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة وأن يلهم
أهله وذويه الصبر والسلوان
"إنا لله وإنا إليه راجعون"
المعزون:
محمد حمود عبده الحكيمي
جميل محمد حمود الحكيمي
فهد محمد حمود الحكيمي
أشرف محمد حمود الحكيمي

● قررت التواجد في القاعة لعرقلة تمرير أي قرارات، فاحتجبت مناورات المجلس بقانون الأحوال الشخصية واستمرت مقاطعة كتلة حضرموت ويستمر الخلاف حول سحب قانون الانتخابات من جدول الأعمال

● البركاني هاجم صخر الوجيه: لقد أخذك الغرور وأصبحت لا تنتمي للمجلس تتلقى تعليماتك من الآخرين، فرد عليه: انتمائي لمجلس النواب مستمد من الناخبين وليس من صكوك توزعها

● الضرب على الطاولات وتعليق الشعارات المنددة وتصعيد الاحتجاجات تحت قبة البرلمان الخيارات الأمثل لديها

المعارضة بتكتيك جديد

● الوجيه

● الهجري

● احتجاج لنواب معارضين على بوابة القاعة

■ هلال الجمرة

سيكون من الصعوبة على هيئة رئاسة مجلس النواب وكتلة الأغلبية تمرير قراراتها بصمت. فمنذ يومين، اتجهت كتل اللقاء المشترك المعارضة والبرلماني المستقل صخر الوجيه صوب التصعيد، بعد انسحابهم جلسة الاثنين الفائت احتجاجاً على إنزال قانون الانتخابات، وعادوا إلى قاعة البرلمان للاحتجاج من تحت القبة. عزموا على تنفيذ فكرتهم الاحتجاجية بالحضور إلى القاعة من أجل إعاقة أي قرارات يعتبرونها "مخالفة" تسعى كتلة المؤتمر الكاسحة إلى تمريرها عنوة، أهمها قانون الانتخابات.

في جلسة السبت، تواجد نواب المعارضة في قاعة البرلمان مبكرين، لكنهم لم يدونوا حضورهم على حافظة الدوام، كجزء أساسي من احتجاجهم الذي يبدؤونه تحت القبة. شاركوا بمداخلات وتعليقات على محضر الجلسة السابقة، وعندما استنكر صخر الوجيه والنائب الإصلاحي عبدالكريم شيبان تسجيل أسمائهم غائبين وإهمال الإشارة إلى انسحابهم من القاعة، مطالبين بتصويب المحضر وكتابة الفترة التي انسحبوا فيها وتسجيلهم غائبين بعذر، تولّى سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر، الرد عليهما ومهاجمة الوجيه شخصياً. فقال إن المعارضة غابت "دون عذر، وعليها أن تأتي بتشريع جديد وتذهب به إلى برلمان غير البرلمان اليمني يجيز لها أن تغيب وتسجل حاضرة". وجرّد الوجيه من عضويته في البرلمان قائلاً: كان طلبك مقبولاً عندما كنت تنتمي للمجلس وللوطن ولا تتلقى تعليماتك من الآخرين، أما وقد أخذك الغرور وأصبحت لا تنتمي للمجلس فهذا شيء آخر.

لم تهدأ القاعة إثر كلامه لـ5 دقائق. فعديد من النواب -مؤتمريين ومعارضة ومستقلين- باشروا الضرب بأيديهم على الطاولات بقوة. لم يتوقفوا، فيما عدد من النواب يطلبون الإذن للرد على البركاني. ويؤكد أحد نواب المعارضة، فضل عدم ذكر اسمه، أن هذا هو خيار المعارضة حيال المكايدات وصناعة الأزمات التي تقوم بها هيئة رئاسة مجلس النواب.

عجز الراعي عن إيقاف الضربات، حتى أعطى الحديث للنائب المستقل ناصر عرمان، الذي أكد أن الانسحاب هو تعبير عن رأي، وهو انسحاب مسبب "وأنا مع أن يسجل المنسحبون أنهم غائبون بعذر، ويشار إلى انسحابهم والسبب". فرفض الراعي تسجيلهم غائبين بعذر، وقال: لو هكذا شانروح كلنا ونكتب أنفسنا غائبين بعذر.

عبدالرزاق الهجري، نائب رئيس كتلة الإصلاح، طالب البركاني بترك "عنتريته". موضحاً له أن القانون كفل لكل شخص حق التعبير عن رأية بأية صورة كانت في إطار الحدود البرلمانية، ومؤكداً أن صخر الوجيه "علم برلماني بارز ولا يحتاج شهادة البركاني بشأن وطنيته". فالوطن ليس المؤتمر حتى يقول سلطان إنه "تخلى عن وطنيته عندما خرج من المؤتمر". معتبراً أن شخصية الفرد أكبر من الحزبية الضيقة.

البركاني كرأس حربة لإثارة الفوضى

تألق صخر الوجيه في الرد على مماحكات البركاني واتهاماته، وقال باقتضاب: انتمائي لمجلس النواب مستمد من الناخبين وليس من صكوك يوزعها البركاني. وذكّر المجلس باتهامات البركاني له في ماضي الأيام: هو في يوم ما قال إني لا أنتمي للوطن، واتهمني بأني عميل وخائن، عندما اختلفت معه في الرأي، واليوم يقول إني أتلقى التعليمات من آخرين، لكنه يعلم من الذي يغيب عن المجلس لفترات يأتي معبأ ببرنامج لتقويض ولعب دور تخريب. مؤكداً أنه يأتي إلى المجلس "كرأس حربة موجهة لإثارة الفوضى، وأنه ينام شهرا ويأتي لينطق كفراً".

الراعي توسّل نواب المشترك التوقيع على حافظة الدوام، والتزم لهم أن يتم طرح طلبهم بسحب مشروع تعديل قانون الانتخابات من جدول الأعمال الذي حمل توقيع 36 نائباً في الجلسة التالية. لكنهم تشاوروا فقرروا الانتظار حتى يتم السحب ومن ثم يوقعوا.

تصعيد احتجاجي تكتيكي الى تعليق شعارات منددة

جلسة السبت، انتقلت كتل المشترك الثلاث للتعبير عن احتجاجها داخل المجلس، وشرعت بالضرب على الطاولات. وعندما بدأ الراعي بالمهادنة في قراءة طلبهم الذي قدموه واعداً إياهم بأن يطرحه على القاعة الجلسة التالية للتصويت عليه، صعد نواب المعارضة وعدد من النواب (مستقلين ومؤتمر) إلى أمام المنصة.

استمر وقوف نواب المعارضة في وضع فوضوي احتجاجي حتى انتهت الجلسة. فيما حاول الراعي استمرار عقد الجلسة وسط الضجيج والفوضى، وأفصح عن تشككه من أن يكون "في رأسهم (نواب المعارضة) حاجة".

جلسة أمس الأحد، رفض الراعي طرح الطلب على القاعة للتصويت عليه واكتفى بقراءته، فصعّدت كتل المشترك البرلمانية احتجاجها داخل المجلس وعلّقت شعارات تندد بالشمولية والاستفزاز، تجاوز اتفاق فبراير، زرع الألغام في طريق الحوار، إضافة إلى انتقاد التهميش السياسي والعمل على إشعال الفتن وتأزيم الأوضاع، والنكوص بمبادئ الوحدة والثورة والديمقراطية، طبقاً للشعارات التي عُلقت بمايكرفونات القاعة وعلى صدور الأعضاء.

الراعي لم يطق تلك الشعارات، فعلق على رافعيها قائلاً: نرجو من الإخوة نواب المعارضة أن يحترموا لوائح المجلس في أسلوب احتجاجي لائق، لأن حمل الشعارات لا يكون إلا في المدارس والمعاهد، في إشارة إلى المعاهد العلمية التي كان يديرها حزب الإصلاح المعارض، أحد أحزاب المشترك.

المؤكد أن وتيرة الاحتجاجات قد تزداد خلال الأيام المقبلة في حال واصل الراعي رفض طرح طلب كتل المشترك على النواب للتصويت عليه.

مسببات العودة

اعتاد حزب الأغلبية داخل المجلس تجاهل شركائه في العملية الساسية، كما وتجاهل القوانين واللوائح. فعندما قاطعت كتل المشترك المعارضة الجلسات في المرة السابقة قاطعتها بالتزامن مع مقاطعة كتلة الحديدة الضخمة، لكن انعقاد الجلسات استمر دون نصاب، وبصورة همجية، كان يتم تحضير أسماء غائبين ليكملوا النصاب.

كتل المشترك تنبهت إلى أن مقاطعتها للجلسات والبقاء خارج المجلس لن يجد اهتماماً، وأخذوا بالعبرة المرات السابقة. لكنهم انتهوا إلى فكرة احتجاجية تكتيكية خطيرة ينفذونها تحت قبة البرلمان، كي يقفوا بالمرصاد لأي قرارات يراد تمريرها، طبقاً لأحد أعضاء المعارضة.

ولاحت، أيضاً، مناورات المؤتمر تظهر، وتنادي بمناقشة مشاريع قوانين وتقارير كانت محل خلاف دون وضع أي اعتبار لأحد، حتى للقانون.

وعلت تصريحات تؤكد أن كتلة حضرموت المقاطعة لجلسات البرلمان منذ فترة، ستعود إلى المجلس، ما يعني أن النصاب سيكتمل، وإن كان الراعي يجازف بعقدها دون نصاب. وسمعت أصواتاً أخرى تعلن عن بدء البرلمان نقاش مشروع قانون الأحوال الشخصية، ومادة تحديد سن الزواج التي ما تزال محل خلاف حتى اليوم.

هذه كلها ساعدت في قرار العودة للاحتجاج وإعاقة أي قرارات تريد كتلة المؤتمر وهيئة الرئاسة تمريرها عنوة.

الشايف للراعي: من قلّ أدبه عليك أن تخرجه كما يُخرج الكلب من الحظيرة. ومتوعداً نواب المعارضة: "إذا كان عندهم أيادي تخبط على الطاولات عندنا أعصي تكسر الروسات (الرؤوس)"

وعشال: "هذه جلسة لا تشرّف أي برلماني فقد وصلت إلى درجة الدناءة والانحطاط". وردّ: قلة الأدب أن نتجاوز الحدود بيننا وأن نغلط ونتهم بعضنا

جلسة قلة الأدب

فاحت في قاعة مجلس النواب رائحة "قلة الأدب". وكاد أذاها أن يتسرب إلى خارج القاعة لشدّة تأثيرها لدى النواب. خلال جلسة السبت، اعترض عديد برلمانيين على "مغالطات المحضر التقريري للجلسات وإهماله موضوع انسحاب كتل المشترك من القاعة واعتباره المنسحبين غائبين بدون عذر". فردّ عليهم سلطان البركاني، رئيس كتلة المؤتمر، بتوزيع مباركة عضوية المجلس وفق هواه. أبدى عدد من النواب (معارضة ومؤتمر ومستقلين) استياءهم فاحتجوا بأسلوب برلماني: ضرب الطاولات بأيديهم بقوة.

لم يتصور الشيخ محمد الشايف أن هذا أسلوب احتجاجي، وعدّه علامة على "قلة الأدب". وطلب من يحيى الراعي، رئيس المجلس، تطبيق اللائحة وإخراج من "قلّ أدبه كما يخرج الكلب من الحظيرة".

كان مستفزاً أكثر مما يجب، وفي معرض حديثه عن الحوار وربطه باحتجاجات نواب المعارضة -المختلفة- اليوم، اعتبر حركة المحتجين "غريبة رغم بداية الحوار من قبل 7 سنوات".

● الشايف

● عشال

وقال متوعداً نواب المعارضة على احتجاجهم: "إذا كان عندهم أيادي تخبط على الطاولات عندنا أعصي تكسر الروسات (الرؤوس)".

الشايف، اتهم النواب الذين احتجوا بالضرب على الطاولات بأنهم "ماجورون" من جهات لم يسمها. لكنه تحدّى المؤجرين بأن "يخرجوا ويواجهوا كالرجال".

عيدروس النقيب، رئيس كتلة الاشتراكي، اعتبرها اتهاماً واضحا للمحتجين. وبدون مايكروفون، طلب من الشايف أن يوضح من يقصد بالمستأجرين. لكن هذا التفت بغلظة وأشار إليه: أنت المستأجر.. أقصدك أنت. واصل النقيب احتجاجه طالباً من الراعي أن يعطيه الحديث للرد على اتهامات الشايف، لكن دون طائل.

أمام تلك الاتهامات وقف النواب مصدومين وعاجزين عن الرد، عدا عدد قليل من نواب المعارضة. وبدأ رئيس كتلة المؤتمر يراجع الشايف على الاعتذار دون فائدة. كان علي عشال يصرخ بقوة فسمح له بالحديث.

"هذه جلسة لا تشرّف أي برلماني فقد وصلت إلى درجة الدناءة والانحطاط"، قال النائب الإصلاحي علي عشال. بقيت القاعة مصغية لكلامه، فواصل بحرقة: من حق أي برلماني أن يعبر عن نفسه، وأن يبدي رأيه بكل حرية، وبعيدا عن قلة الأدب. وبلهجة توبيخ زاد: قلة الأدب أن نتجاوز الحدود بيننا، وأن نغلط على بعضنا ونتهم بعضنا.

أراد عشال أن يرد الاعتبار للنقيب، ونبّه زملاءه إلى أن الكلام والاتهام الذي وجّه لعيدروس "كلام لا يعقل". ولفت إلى أن الشايف ينظر إلى بعض النواب على أنهم مستضعفون، متسائلاً: هل لأنهم من مناطق جنوبية وشرقية؟ هل لأن عيدروس جنوبي؟ هل لأنه بلا قبيلة ولا يحمل السلاح؟

أيقظ عشال مشاعر النواب، وجعل الشايف يعتذر عما قاله، ويشيد بوطنية وإنسانية عيدروس وشجاعته. وقبل عيدروس النقيب الاعتذار، مؤكداً على تمسكه بسلاحه القلم، ومفاخراً ببمنيته ووطنيته العارمة.

تطورات الخلاف تعبّر عنها العلاقة المتوترة بين الشايف ونواب المشترك

● الشقدة

يعبّر الشيخ محمد الشايف عن التوتر الحاصل بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة داخل قاعة البرلمان. فيما تعبّر الكتل المعارضة عن الأزمة السياسية في البلد وتحديات الحوار الذي لم يبدأ.

في اليومين السابقين، كان الشايف مستفزاً من احتجاج المعارضة، ويعبّر عن رفضه لممارساتهم الاحتجاجية بغلظة وشدّة. فيما تعبّر الكتل المعارضة عن احتجاجها وخطتها القادمة بما يمكنها من فرض رأيها ومنع المؤتمر من تمرير أي قرارات قبل سحب مشروع تعديل قانون الانتخابات من جدول الأعمال.

السبت المنصرم؛ كادت الخلافات أن تتطور بين المعارضة والشايف بعد اتهام الأخير لها. ثم اعتذر الشايف لرئيس كتلة الاشتراكي عيدروس النقيب، ومرت المشكلة.

جلسة أمس، تطورت الخلافات بين المعارضة ومحمد ناجي الشايف الذي يذود عن المؤتمر بكلام متصلب. وتم فض اشتباك محقق بين الشايف، وهو عضو اللجنة العامة في الحزب الحاكم، وأحمد هادي الشقدة، عضو كتلة المشترك عن الدائرة 18 بأمانة العاصمة. احتدم الجدال بين الشايف والشقدة حول الشعارات التي علقها نواب المشترك على صدورهم، والتي تطالب بنزع بند الانتخابات من جدول الأعمال نظراً لنكصه باتفاق فبراير، الذي جرى بين المؤتمر والمشترك.

ففي تمام الساعة الـ11 والنصف، وبينما كان الشيخ الشايف جالساً في الصف قبل الأخير، متوسطاً النائبين عبدالله العديني وسلطان البركاني، جاء الشيخ أحمد الشقدة إليهم وهم يتجادلون حول الشعارات التي شرع نواب المشترك في تعليقها على صدورهم، والتي تطالب بنزع بند الانتخابات من جدول الأعمال، واستطاع الشيخ سلطان البركاني فض الاشتباك بين الشايف والشقدة بعد ملاسنات تطورت إلى أن أمسك الشايف بيد الشقدة بقوة، فخلص يده بسرعة وحاول أن يضرب الأول لكن الثاني كان يصيح محاولاً الوصول إلى الأخير.

بعد ذلك تدخل النواب وعملوا على تهدئة النفوس، وأمسك النائب عبدالرزاق الهجري بالشقدة وأخذه إلى البوفيه الملحقة بالقاعة.

• مهرجان ساحة الحرية 7 يوليو 2007

• المناضل علي صالح عباد (مقبل) في منصة ساحة الحرية 7 يوليو 2007

في الجنوب يتواجد أكثر من لاعب غير الحراك، وبدلاً من أن ينزل الحراك للملعب بفريق واحد وقائد واحد وخطة واحدة، نجده يتوزع على مكونات لا هدف لها إلا إعاقة الآخر وتجيير الانتصارات لها وإن كانت غير فاعلة!

الحراك الجنوبي: كسر حاجز الخوف موحداً.. وفي عامه الرابع يعيش "أزمة ثقة"!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

حين تعود بي الذاكرة إلى اللحظات التي شهدت توافد الآلاف من أبناء الجنوب إلى "ساحة الحرية" بمدينة خور مكسر بمحافظة عدن، صبيحة يوم السبت الموافق 2007/7/7، تلبية لنداء المجلس الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين، وهي اللحظة التي مثلت كسر حاجز الخوف والانطلاقة الحقيقية للحراك السلمي الجنوبي، فإنني أشعر بالزهو والافتخار. لكن حين أسمح لنفسي الأمارة بالسوء بمقارنة تلك اللحظات بما وصل إليه الحراك السلمي اليوم، فإنه ينتابني شيء من الأسى من ذلك النوع غير القادر على هز معنوياتي وثقتي في عدالة القضية التي آمنا بها ووضعنا أنفسنا وإمكاناتنا وقدراتنا في سبيل نصرتها بما تحمله من مضامين سامية وأهداف نبيلة.

الأسى لم ينتبني بمعزل عن كثير من الحريصين على وحدة الصف الجنوبي الذين ابتعدوا عن واجهة المشهد في ظل ازدحامه بـ"عشاق المنصات وسراق الثورات" حد وصف الكاتب فاروق ناصر علي، ابتعدوا دون أن يسأل أحد لماذا؟ وهو السؤال التائه في زحمة الاتهامات التي طالت هؤلاء واستهدفتهم سهام التخوين ووضعوهم تحت "السقف الواطي". وذلك الابتعاد جاء كنتاج طبيعي للتشوهات التي أساءت للصورة الجميلة بفعل تصرفات وسلوكيات غير مسؤولة ممن بات يطلق عليهم "قادة الحراك" الذين فضل بعضهم الانتصار للذات المريضة بحب "الزعامة" المفرغة من مضامينها ونبل مقاصدها، غير مكترث بآلام الجرحى ومعاناة أسر الشهداء والمعتقلين، وعلى يقين تام أنه لو وجه السؤال لكل جريح ومعتقل وأسرة شهيد عن مدى اهتمام هؤلاء بهم أو مجرد السؤال عن أوضاعهم لكانت الإجابة فاضحة وعلى رؤوس الأشهاد.

التشكيك في الآخر والتصنيف وفق الأمزجة وثقافة الإقصاء وعدم القبول بالآخر المختلف في التفكير والرؤى وليس في الهدف الذي بات محل إجماع كل القوى على علاتها، باتت أموراً تتحكم في علاقات الحراكيين يلحظها حتى المصابون بالعمى، وهي من العوامل الأساسية التي أخرت كثيراً عملية توحيد المكونات وإيجاد قيادة موحدة، وأبطأت من مسيرة الحراك في الآونة الأخيرة. كما أن "أزمة الثقة" قد تمكنت من القيادات التي كانت تقف جنباً إلى جنب في ساحتي الحرية والهاشمي والمعتقلات والمحاكمات، وبات كل طرف يتصيد أخطاء الآخر للإيقاع به والمزايدة عليه واتهامه بما ليس فيه، مستغلاً حماسة الشارع ورغبته في الانعتاق من نير الظلم والاضطهاد.

المرحلة التي يمر بها الحراك هذه الأيام وانقسامات النفوس تمثل التحدي الأكبر منذ انطلاقته الأولى، وهي بحد ذاتها أخطر من تهديدات السلطة ومؤامراتها ودسائسها وعسسها المنتشرين في أوساط الحراك. والمؤسف أنه حين يتطرق أحدنا لنقد مثل هذه الأوضاع والتحذير من عواقبها يتم تصنيفه على هوى بعض تلك القيادات التي جعلت من إخلاصك لها مقياساً لإخلاصك للقضية وأهدافها، وقد ذهب بها مزاجها المتقلب والمفتقر لمعايير الاتزان والتوازن إلى أن تضع من يختلف معها ويرفض طريقتها في الأداء والتفكير في مربعات الخيانة ودوائر التآمر والارتهان للسلطة وأجهزتها الاستخباراتية. أعلم جيداً أن التصنيفات ستطالني وستصب في خانة ارتباطي بالأمن القومي، أو لعلي قد قبضت الثمن مسبقاً، غير مدركين أصحابها أنني لا أعير ذلك أدنى اهتمام ولا ألتفت إليه.

إذا لم ننتقد ونقوّم الاعوجاج الظاهر للعيان في جسد الحراك الجنوبي ومفاصله، وهو نتاج "تنزوات" تلك القيادات التي قسمت الحراك إلى قبائل وأحزاب وطوائف بهدف الحفاظ على بقائها في المشهد الجنوبي، وإن تم هذا الأخير على حساب وحدة الجميع، فإننا سنستيقظ ذات يوم على مشهد سيؤلم الجميع ولن يستثني أحداً.

في الجنوب يتواجد أكثر من لاعب غير الحراك، وبدلاً من أن ينزل الحراك للملعب بفريق واحد وقائد واحد وخطة واحدة نجده يتوزع على مكونات لا هدف لها إلا إعاقة الآخر وتجيير الانتصارات لها وإن كانت غير فاعلة. فأحدهم يصف معتقلي مكوّنه بأنهم الأشجع والأقوى داخل المعتقلات، متناسياً في لحظة غرور وغباء مركب أن السلطة لا تفرق بين أحد حين تقتل أو تعتقل أو تجرح، أو تسأل عن مكوّنه وقائده!

انقسامات الداخل لها علاقة مباشرة بالاختلافات بين قيادات الخارج، ومرد ذلك إلى تمترس قيادات الداخل خلف قناعات وتوجيهات أصحاب الخارج، والشواهد كثيرة لعل أبرزها ما يحدث حالياً من عرقلة لتوجهات شباب وطلاب الجنوب لإيجاد كيان جامع لجهودهم، وما ينفقه البعض من أموال لإفشال هذه المهمة، شوهد صرفها جهاراً نهاراً في لبعوس أثناء اجتماع الشباب من قبل من يراد لها أن تكون وصية على نساء الجنوب. والتساؤل هنا أين هؤلاء وأموالهم وحرصهم من معاناة الجرحى في المستشفيات؟

واقع الحراك الجنوبي بات مؤلماً، وحين أتحدث عن الحراك فإنني لا أعني قضية الجنوب العادلة التي ما زالت تبحث عن حامل سياسي لها يقدر مضامينها وتضحيات أبناء الجنوب.

الحراك الجنوبي يعيش عامه الرابع دون أدنى وقفة تقييمية له، وإن كان قد حقق نجاحات ميدانية ملحوظة، إلا أنه فشل في إيجاد نصر سياسي عبر بوابة البرنامج السياسي والقيادة الموحدة، وسنجد كل طرف يلقي باللائمة على الطرف الآخر، واستمرار بوابة الاتهامات والتشكيك مفتوحة على مصراعيها حتى يستيقظ الحراكيون من سباتهم ويقولوا للأعور أنت أعور ولا داعي لمزيد من الهروب من مواجهة الحقيقة بداعي الحفاظ على وحدة الصف الذي بات يتصدع يوماً عن آخر، أو من منطلق عدم نشر الخلافات التي باتت منشورة علناً على حبال الغسيل المسماة "مواقع الكترونية".

ربما يقول أحدهم إنني قد ركبت موجة المزايدة، وإنه لا يوجد في الحراك شيء مما قلته، وإن ما يحدث ما هو إلا اختلاف في وجهات النظر وتباينات في الآراء، لكن ما يفند مزاعم هذا الطرح أنني موجود في الحراك ومعايش واقعه، ولم آتِ من كوكب آخر، ومع ذلك أرد بتساؤل: لماذا تفرقنا بعد أن كنا موحدين..؟ ولماذا ابتعدنا بينما كنا قريبين جداً من بعض؟!

كم نحن بحاجة ماسة للحظة صدق مع الذات ومع القضية كتلك التي تجلت في ساحة الحرية في 7 يوليو 2007. فهل يملك الحراكيون القدرة على إزالة التشوهات، وأن يعيدوا للصورة بريقها ورونقها؟!

"هود" و"بلا قيود" تطالبان بالملاحقة الجنائية للجنة المسجدية في جامع الجامعة وكل من شارك في طردهم من مخيمهم

نازحو الجعاشن.. طردوا من بيوتهم فلجأوا إلى بيت الله لكنهم لم يفلتوا من التشريد

دانت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) ومنظمة صحفيات بلا قيود، ما تعرض له مخيم نازحي الجعاشن في ساحة جامع الجامعة الجديدة، الأربعاء، من إزالة وتدمير من قبل مختار القدسي قيّم جامع الجامعة، وطارق حنظلة أمين صندوق جمعية الإصلاح الخيرية ومدير مشاريعها السابق، واثنين من موظفي الجمعية، وما يسمى بـ"اللجنة المسجدية" في الجامع، وكذلك لما تعرض له المهجرون بعد لجوئهم إلى حوش جمعية الإصلاح المجاور لمخيمهم المدمر، من عملية طرد بالقوة من قبل بعض موظفي الجمعية وعشرات الشباب الذين تم استدعاؤهم من قبلهم، والذين سحبوا الخيام إلى الخارج تبعها اعتداء على أحد المهجرين وترويع للنساء والأطفال.

وقالت المنظمتان إن ما تعرض له مهجرو الجعاشن يعد خذلاناً كبيراً وتصرفاً مخزياً لا يقل سوءا وفداحة عن جريمة طردهم وإخراجهم من ديارهم من قبل شيخهم النافذ، كما لا يقل جرما عن صمت الجهات الرسمية وعدم قيامها بواجبها في إعادتهم والتحقيق مع مهجريهم وحمايتهم.

وإذ تذكران الذين شاركوا في الاعتداء على المهجرين وإزالة مخيمهم، بأن الجامع وفناءه ومرافقه وكذلك الجمعية وكل ما تملكه ليسوا ملكية خاصة لأحد، وإنما ملك عام ومؤسسات أهلية لمهجري الجعاشن وغيرهم من المعوزين الحق في الانتفاع بها وبخدماتها أكثر من غيرهم، وليس لأحد الحق في طردهم أو حرمانهم منها، فضلا عن الاعتداء عليهم.. طالبت "هود" و"بلا قيود" الجهات المختصة بالتحقيق والملاحقة الجنائية لكل من مختار القدسي قيّم الجامع، وطارق حنظلة أمين صندوق جمعية الإصلاح، وأعضاء ما يسمى بـ"اللجنة المسجدية"، وكل من شارك في الاعتداء على المخيم والمهجرين، وإلزامهم بتعويض المهجرين عما طال مخيمهم من أضرار.

وحسب المنظمتين فإن المهجرين وخلال 9 أشهر من فترة إقامتهم في ساحة المسجد، تعرضوا لمضايقات من قبل القيّمين على المسجد، تمثلت في قطع الكهرباء عنهم وحرمانهم من استخدام دورات المياه معظم الوقت، ومنعهم من استخدام صرح المسجد ومرافقه حتى أثناء هطول الأمطار، مما اضطر المهجرين للمبيت والنوم فوق الوحل والطين في كل مرة تغمر الأمطار مخيمهم وتوصد أمامهم أبنية الجامع ومرافقه.

وعدت المنظمتان تلك التصرفات تصرفات مخزية ومسيئة ولا يضاهيها في السوء والخزي إلا تذرع المعتدين تارة بأن "الفترة طالت"، وتارة أخرى بأنهم "يرون بعض المهجرين جالسين داخل المخيم أثناء وقت الصلاة".

نازحو الجعاشن الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق من قبل شيخهم النافذ محمد أحمد منصور، وقام بتمليك بيوتهم ومزارعهم لأعوانه ومليشياته، هناك عشرات الأسر يقيمون في صنعاء في المخيم والشقق التي تم استئجارها للنساء والأطفال، وعشرات أخرى من الأسر يقيمون في بيوت أقاربهم وفاعلي خير في رداع وإب وتعز، ينتظرون لأكثر من 9 أشهر العودة إلى ببيوتهم ومزارعهم.

وجددت منظمتا بلا قيود وهود دعوتهما الجهات الرسمية إلى القيام بواجبها في إنصاف مهجري الجعاشن عبر إعادتهم إلى ديارهم وتعويضهم عما لحق بيوتهم ومزارعهم من أضرار، والملاحقة الجنائية للشيخ ومليشياته.

مهجرو الجعاشن وعقب طردهم من مخيمهم، قاموا بقطع الخط الدائري لما يقارب الـ3 ساعات، ومنعوا مرور السيارات، وتوجهوا بمعية العشرات من المواطنين إلى جولة القادسية، حيث تجمهروا هناك مرددين شعارات تطالب بإنصافهم من شيخ الجعاشن محمد منصور.

وإلى جانب ما كان يعانيه المهجرون في المخيم، انتشرت بين أوساطهم خلال الفترة الأخيرة أمراض جلدية، كما أصيب أحد الأطفال بمرض السرطان حيث توفي قبل أسبوعين متأثرا بإصابته بالمرض.

محكمة التواهي تلزم "موانئ عدن" بإعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم ودفع مستحقاتهم

■ عدن - فؤاد مسعد:

قضت محكمة الميناء الابتدائية بالتواهي محافظة عدن بإلزام مؤسسة موانئ خليج عدن وشركة موانئ دبي العالمية بإعادة عمال وموظفي موانئ عدن إلى وظائفهم الأصلية التي كانوا يشغلونها قبل الإعارة مع احتساب كافة مستحقاتهم من علاوات مستحقة وبدل خطورة ابتداء من شهر نوفمبر 2008.

وقضى الحكم الذي أصدره الثلاثاء الفائت القاضي أحمد محمد الفلاحي، بإلزام شركة موانئ دبي العالمية بدفع أجرة الإجازات الأصلية للعمال والموظفين خلال فترة إعارتهم، كما ألزم الحكم المدعى عليهما: مؤسسة خليج عدن وشركة موانئ دبي بدفع مليون و680 ألف ريال للعمال والموظفين المدعين مخاسير وأتعاب تقاض، حسب ما ورد في منطوق الحكم الذي تم النطق به في المحكمة بحضور المحامي علي عبدالرحمن محامي شركة موانئ دبي، والمحامي وضاح مرشد الذي نصبته المحكمة عن موانئ خليج عدن، وعدد من العمال والموظفين، بالإضافة للمحامية افتكار السقاف الناشطة في فريق ائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان، الذي ترافع في القضية نيابة عن عمال وموظفي الميناء.

وفي تصريح لـ"النداء" قالت المحامية افتكار السقاف إن الائتلاف ترافع في القضية للمطالبة بالحقوق المشروعة للعمال الذين تمت إعارتهم من قبل مؤسسة خليج عدن إلى شركة موانئ دبي وفق اتفاق بين الإدارتين، ورأى العمال أنه تم حرمانهم من تلك الحقوق.

وكانت نشبت خلافات بين العمال وإدارة الميناء قبل بضعة أشهر نفذ العمال خلالها عددا من الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بتحسين أوضاعهم وإعادة المفصولين لأعمالهم، ما جعل إدارة الميناء تهدد باستبدالهم بعمال أجانب.

وترافع الائتلاف عن 17 موظفا في البداية، ثم تدخل 48 موظفا. وقالت المحامية عفراء حريري رئيس فريق المحامين في المرافعة الختامية، إن "المدعين والمتدخلين لم يلجأوا إلى محكمتكم الموقرة عبطا أو جزافا للمطالبة بحقوقهم المنهوبة من قبل المدعى عليهما 1 و2، وإنما جاء ذلك استنادا لقانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991، الذي أكدت على مراعاته والالتزام بنصوصه مجمل الأسانيد ذات العلاقة، وهي الاتفاقيات المبرمة بين كل من مؤسسة موانئ خليج عدن وشركة دبي العالمية (المدعى عليهما 1 و2)، والعديد من القرارات الجمهورية والوزارية، والمذكرات الرسمية الصادرة عن إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، ومحاضر الاجتماعات مع وزير النقل وممثلين عن مؤسسة موانئ خليج عدن ونقابة العمال وعمال ميناء عدن، ومحاضر اجتماعات إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن وممثلين عن السلطة المحلية وممثلين عن العمال المعارين إلى شركة دبي، ومذكرة المدير العام لمكتب الخدمة المدنية م/عدن".

وطالب المدعون والمتدخلون المحكمة بإلزام مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية بإعادة المعارين إلى وظائفهم وعملهم، إلزام مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية وشركة دبي العالمية بدفع علاوة الخطورة والعلاوة السنوية للمعارين منذ فترة استحقاقها، وبدفع جميع الاستحقاقات المالية للمعارين موظفين/عمال منذ فترة توقيفهم، وكذا إلزامهما بمخاسير التقاضي وأتعاب المحاماة.

في اختتام فعاليات جولة العرض المتنقلة للمشروع المشترك للقيادات النسائية الشابة

"فاد" تستعرض قصص نجاح مشروع "المشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة"

أكّدت المديرة التنفيذية لجمعية الأسرة الاجتماعية للتنمية (فاد) شادية الحبيشي، أن أنشطة مشروع "المشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة" أدت دوراً فعالاً في حل المشاكل التعليمية في المنطقة المستهدفة من المشروع.

وذكرت الحبيشي أن عقد لقاءات موسعة في مدارس مديرية بني الحارث لمجالس الآباء والأمهات والطلاب وكذلك المعلمين للاتفاق على أبرز المشاكل التي تواجه مشكلة التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص، عمل على إعادة تشكيل أنشطة المدرسة، وجعل تعليم الفتاة من الأهداف الأولوية، وتسبب في مساهمة الأهالي في حل بعض المشاكل كتبرع الأهالي في مدرسة الجيل الجديد لترميم المدرسة، وتجهيزها بكل ما يساعد الفتيات على تلقي التعليم بصورة أفضل، وتهيئة أجواء مناسبة لذلك، بالإضافة إلى بعض الأمثلة الأخرى الخاصة بتغير قناعة الآباء إزاء تعليم بناتهم، كقيام بعض الآباء –بعد جلسات التوعية– بإعادة بناتهم إلى المدارس لمواصلة تعليمهن.

جاء ذلك في اختتام فعاليات ورشة العمل الخاصة بجولة العرض المتنقلة للمشروع المشترك حول القيادات النسائية الشابة الذي نفذته الجامعة الأميركية اللبنانية، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية (mepi)، بالتعاون مع جمعية الأسرة الاجتماعية للتنمية (فاد) خلال يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين.

ولاقت نتائج المشروع وطرق تنفيذه استحساناً من المشاركين من أكاديميين وممثلي منظمات دولية ومحلية وإعلاميين ومحامين ومشاركين من وزارة التربية والتعليم الذين استحسنوا فكرة إشراك المجتمع في تنفيذ المشروع، واستخدام المنهج التشاركي في تنفيذه.

ومن قصص نجاح المشروع التي استعرضتها الحبيشي تراجع الآباء عن إخراج بناتهم من المدارس، وإرجاع اللواتي تم إخراجهن منها سابقاً، ومساهمتهم في حملة المناصرة والمساعدة في الوصول إلى الأسر التي تسربت بناتها من التعليم، وتبرع أهل المنطقة بأرض لبناء مدرسة، والتواصل مع إدارة التربية والتعليم في بني الحارث للحصول على تمويل لبنائها من قبل الوزارة.

وهدف المشروع بشكل عام إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وزيادة الأنشطة المدرسية وتفعيل دور إدارة الأنشطة في المنطقة المستهدفة، ورفع الوعي لدى المجتمع المحلي بأهمية تعليم الفتاة، وإشراك الإعلام في التعامل مع القضايا المحلية، كشريك رئيسي يتبنى ويتفاعل مع هذه القضايا.

جدير بالذكر أن جمعية الأسرة الاجتماعية للتنمية (فاد) نشأت في 2003، وقد نفذت خلال الفترة الماضية عدداً من الأنشطة المجتمعية من دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات، بالإضافة إلى المشاركات الخارجية حول عدد من القضايا الاجتماعية والحقوقية وتعزيز العملية الديمقراطية في البلاد.

خبيرة في البنك الدولي: 5 أخطاء قد تقتل الشركات اليمنية

■ صنعاء - صقر أبو حسن:

فندت أميرة السعيد مديرة المشروعات في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي، 5 أخطاء اعتبرتها "أخطاء قاتلة" تهدد كيان الشركات العائلية في اليمن، وهي: "سياسة الباب المفتوح لكل أفراد العائلة، وتعيين أفراد من داخل العائلة في وظائف قيادية بغض النظر في مهاراتهم، والتفريق بين الأولاد والبنات، وإعطاء أفراد العائلة مقابلا مادياً –حافزا– بغض النظر عن وظائفهم أو مهاراتهم".

وقالت في ورقة عمل تقدمت بها إلى المؤتمر الثاني للشركات العائلية الذي عقد مؤخراً بصنعاء، وجاءت بعنوان "حوكمة شركات القطاع الخاص في اليمن": إن حوكمة شركات القطاع الخاص في اليمن لا بد أن يأتي من خلال وجود 4 كيانات مستقلة، هي: مجلس العائلة وسياسة تعيين الأفراد وخطة لتتابع السلطات العائلية والتنفيذية العليا ودستور العائلة".

ودعت السعيد إلى ما أسمته "قواعد أساسية" للحفاظ على كيان الشركات العائلية، وقالت إن ذلك يأتي من خلال "خطط انتقال المسؤولية عادة ما تاخذ 3 – 10 سنوات بحسب حجم الشركة، وتنفيذ الخطط بتدرج، وتشجيع عمل الأولاد قبل التحاقهم بالشركة، وتجنب الترقيات العاجلة لأفراد العائلية، والتعامل مع أفراد العائلة كموظفين عاديين".

مستقوياً بحصانته البرلمانية وإدراكه ضعف الشاكي وعدم قدرته على مواجهته أمام أية جهة

أحكام قضائية وتوجيهات من رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية تعجز أمام برلماني استولى على منزل المغترب الوصابي منذ 13 عاماً

■ حمدي الحسامي

● الناحية

عقب فوز النائب محمد صالح الناحية في الانتخابات البرلمانية عام 1997 عن الدائرة 211 وصاب العالي بمحافظة ذمار، قام محمد أحمد قائد الوصابي بإعطائه منزله للسكن بإيجار رمزي لمدة سنة إلى أن يتمكن من إيجاد سكن خاص به.

لم يكن يعرف الوصابي المغترب في السعودية منذ 42 عاما، والذي احتاج لمنزله ليسكن أولاده الذين أتوا من السعودية إلى للدراسة الجامعية، أن مبادرته الطيبة تجاه ممثله في البرلمان، سيكون الرد عليها باستضعافه واحتلال المنزل رافضا الخروج منه وتسليمه الإيجارات.

المنزل المستولى عليه من قبل النائب في البرلمان، والواقع في حي القادسية بشارع تعز، خلف فندق المستقبل بأمانة العاصمة، ومكون من دورين مع حوش، هو ما خرج به الوصابي من سنوات اغترابه.

منذ 6 أشهر وبعد أكثر من 5 سنوات في المحاكم بحصوله على حكم نهائي لصالحه من مختلف درجات المحاكم ابتدائي واستئناف وعليا يقضي بإعادة منزله وحقوقه يتابع الوصابي هيئه رئاسة البرلمان، بعد أن عجز القضاء عن تنفيذها كما جاء في رسالة رئيس محكمة جنوب شرق الأمانة لرئيس مجلس النواب يحيى الراعي، في أبريل الماضي، والتي أشارت إلى عدم مبادرة المنفذ ضده بتنفيذ الأحكام اختياريا حسب تكليفه بذلك، للمطالبة بإلزام عضو المجلس محمد صالح الناحية بتنفيذ الأحكام القضائية النهائية والمتضمنة تمكينه من منزله وإيقاف جميع مستحقاته.

النائب الناحية وخلال هذه الفترة ضل يماطل ويتهرب من إخلاء المنزل رغم التعهدات والالتزامات أمام رئيس البرلمان بتنفيذ الحكم، قابله عدم تمكن هيئة رئاسة مجلس النواب من إرغامه بذلك، أو أن تقوم بإيقاف مستحقاته إلى أن يخلي منزل الوصابي.

ففي شهر أبريل الماضي، وأمام اللجنة الدستورية في البرلمان، وخلال استفسارها عن أسباب عدم قبوله الحكم، أوضح النائب الناحية أنه التزم خطيا عند رئيس المجلس بتنفيذ الحكم وإخلاء المنزل خلال شهر، وأنه يتبقى 20 يوما على تعهده.

مر الشهر ولم ينفذ النائب الناحية ما التزم به أمام رئيس البرلمان، مكررا تهربه من التنفيذ عندما نكث باليمين التي أقسمها أمام لجنة الشكاوى بمجلس النواب في يونيو الماضي، بأنه سيسلم المنزل لصاحبه خلال أسبوعين. كما أن توصية لجنة الشكاوى جراء المماطلة والتهرب الذي يتبعه النائب الناحية لرئيس المجلس بإحالة القضية إلى اللجنة الدستورية لاتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية وإيقاف كل مستحقات النائب حتى ينفذ حكم المحكمة، لم يعمل بها.

بعد التعهدات والالتزامات والأيمان من قبل النائب الناحية بأنه سوف يسلم المنزل، فاجأ اللجنة التي كلفها يحيى الراعي رئيس مجلس النواب، في 27 يوليو الماضي، والمكونة من عبده محمد بشر، محمد ناصر الحزمي، وعبدالكريم شيبان، بالنزول الميداني لتسليم منزل الوصابي، برفضه تسليم المنزل إلا بعد أن يتنازل الوصابي عن مطالبته بجميع حقوقه المترتبة على المدة التي قضاها في المنزل حسب الأحكام القضائية.

9 سنوات من التردد على المسؤولين في الدولة، وقبل اللجوء إلى القضاء في 2006، رافعا دعوى ضد عضو مجلس النواب، يحمل الوصابي عشرات المذكرات من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب الحالي والسابق ووزيري الخارجية والمغتربين والعدل والنائب العام والعقيد مجاهد أبو شوارب، ومشائخ.. كلها توجه بإنصافه وإعادة حقه المنهوب، لكنها ظلت حبرا على ورق، نتيجة استقواء غريمه بحصانته البرلمانية، وإدراكه ضعف الشاكي وعدم قدرته على مواجهته أمام أية جهة، حسب كلام رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء علي مجور في رسالته لرئيس مجلس القضاء الأعلى، في 7 يوليو 2007، وصف قضية الوصابي بأنها في غاية الخطورة والحساسية على قضايا الاستثمار والتنمية، كما أنها أصبحت قضية رأي عام لدى المغتربين في السعودية والمهجر، مطالبا رئيس مجلس القضاء بالطلب إلى هيئة رئاسة مجلس النواب برفع الحصانة عن النائب لكي تتمكن الجهات القضائية من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

في 6 أغسطس 2003، وبناء على شكوى الوصابي، وجه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس البرلمان آنذاك، نائبه لشؤون الأعضاء، بإلزام عضو المجلس محمد صالح الناحية بتسليم حقوق الشاكي وإخلاء المنزل وإلا يتم إيقاف مستحقاته إلى أن يسلم ما عليه.

إجراء لو نفذ كما يقول الوصابي لأرغم غريمه على تسليم المنزل وكافة مستحقاته، ولوفر عليه المحاكم والخسائر التي يتكبدها حتى الآن، ولا يعرف متى ستنتهي.

يقول الوصابي: عندما لم تجدِ المذكرات والتوجيهات بإعادة منزلي وردع غريمي بالخروج من المنزل لجأت إلى القضاء بناء على ما جاء في رد وزير العدل في 14 مايو 2006 على مذكرة وزير الخارجية بخصوص قضيتي، والتي أشار فيها إلى أنه وبناء على مضمون الشكوى ننصح الشاكي بتقديم دعواه إلى المحكمة المختصة.

ويضيف: رفعت قضية في محكمة جنوب شرق الأمانة، صدر حكم لصالحي بتاريخ 30 مارس 2008 بإلزام المدعى عليه بإخلاء المنزل وتسليم أجرة المنزل كالتالي: من الفترة يونيو 1997 وحتى نهاية 2000 بواقع 20 ألف ريال في الشهر، ومن بداية 2001 وحتى 22 يناير 2007 فيتم تحديدها بناء على ما يقرره عدلان، بالإضافة لتسليمه 300 ألف ريال مقابل أتعاب وخسائر. وأيد من محكمة استئناف الأمانة بتاريخ 20 يناير 2009، وأيضا من المحكمة العليا الدائرة المدنية بتاريخ 30 يناير 2010، مع إضافة إيجارات الفترة من يناير 2007 وحتى إخلاء المنزل.

13 عاما من المتابعة لدى المسؤولين والمحاكم لم يخرج منها الوصابي سوى بالخسارة ماديا ومعنويا، إلى جانب فقدان الثقة بوجود نظام وقانون يعيد إليه حقه من الذي يفترض عليه إقرار القوانين ومراقبة ومحاسبة عدم تطبيقها.

الوصابي الذي استأجار منزلاً لأسرته المكونة من 4 زوجات و18 ولدا، في الحصبة، مكلفا إياه خسائر مادية إضافية، إلى جانب خسائره في المتابعة، يقول والأسى والحزن والقهر ظاهر عليه: المنزل اشتريته من تعبي في الغربة منهوب من ممثل منطقتي في البرلمان الذي وصل به الأمر جراء استضعافي وبدولة والقضاء أن قام بتأجير أحد أدوار المنزل لفترة. وبناء على الأحكام التي بحوزته يطالب الوصابي بـ5 ملايين و400 ألف ريال إيجارات المنزل من 1 يونيو 1997 إلى يناير 2007، زائدا 400 ألف خسائر كما نصت الأحكام.

وبخصوص إيجارات الفترة من يناير 2007 حتى تاريخ إخلاء المنزل قدرها الوصابي بـ1500 دولار شهريا، أو حسب ما جاء في حكم المحكمة العليا بأن يقدرها عدلان، طالبا أيضا إلزام المدعى عليه بدفع مليونين و500 ألف تكاليف ترميم المنزل منذ استيلائه عليه، وتسليم ما عليه من مستحقات استهلاك الكهرباء والماء والهاتف، بالإضافة إلى الخسائر التي تكبدها خلال مطالبته بتنفيذ الأحكام.

عبرت عن قلقها إزاء أوضاع الأطفال في الجنوب عقب المواجهات الأخيرة بين الحكومة وجماعات مسلحة

ممثل اليونيسيف: ينبغي ألا تصبح قضايا السياسة والأمن والاعتبارات الأخرى حجر عثرة أمام توفير الضروريات للأطفال

180 ألف طفل ضحايا الحروب

خلال الأسابيع القليلة الماضية هناك تصاعد متواصل في المواجهات العنيفة، والتي تضمنت ضربات جوية، بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في جنوب اليمن.

"إن انعكاس هذه المواجهات على الوضع الإنساني وعلى السكان المدنيين وبالأخص على الأطفال، يمثل قلقاً خطيراً بالنسبة لليونيسيف"، صرح بذلك جيرت كابيليري، ممثل منظمة اليونيسيف في اليمن، وأضاف قائلاً: "لقد جرح الأطفال في هذه الاشتباكات، وما يزالون مُعرضين للخطر من الذخائر غير المنفجرة والألغام وبقايا المتفجرات الأخرى. إن المدارس التي استُعيد تشغيلها مؤخراً انقطع عملها من جديد نتيجة استخدام المباني المدرسية كملاجئ للنازحين".

هناك حوالي 2000 أسرة –تُمثل 15،000 شخص معظمهم من الأطفال– تم نزوحهم بسبب الاشتباكات الأخيرة في قرية الحوطة بمديرية مبفعة (محافظة شبوة).

وكما هو الحال في أغلب النزاعات يغدو الأطفال أول الضحايا، إذ يستمرون في مواجهة التهديدات على حياتهم المهددة أصلاً وعلى نموهم البدني من جراء شحة المياه وعدم توفر الغذاء المناسب، فضلاً عن إغلاق المدارس والتعرض الإضافي للأمراض. تقوم اليونيسيف وشركاؤها حالياً بتقديم المساعدة الفورية لـ700 من الأسر النازحة الأكثر تضرراً، وتدعم تنظيم التحضيرات من أجل عودتهم إلى الحوطة.

في الوقت الراهن، هناك ما يربو على 300،000 نازح داخلي في شمال اليمن بحد ذاته نتيجة لنزاعات صعدة، 60% من هؤلاء النازحين هم من الأطفال. وقد أظهر التقرير حول التقييم الشامل الذي أعدته مجموعة منظمات الأمم المتحدة حول وضع الأطفال في محافظات شمال اليمن المتضررة، والذي استهدف 1064 طفلاً والقائمين برعايتهم، أظهر أن 8% من النازحين الداخليين والأسر المتضررة قد قتل أحد أطفالها نتيجة النزاع، وأن 10% من أطفال هذه الأسر قد أصيب كنتيجة مباشرة للقتال من جانبي طرفي النزاع، وأن 21% من الأطفال أفادوا بأنهم شاهدوا شخصاً ما أثناء تعرضه للإصابة أو الجروح، وأن 7% منهم شاهدوا شخصاً واحداً وهو يُقتل.

إن النزاعات الأخيرة في جنوب اليمن تزيد من تفاقم الوضع المريع أصلاً، وتزيد من حدة الأعباء المثقلة على الأطفال، والذي يؤثر سلباً على حقهم في الصحة والتعليم والحماية.

"يجب على جميع أطراف النزاع إعطاء الأولوية لسلامة وحياة ورفاه الأطفال بغض النظر عن أي ظروف. إن جعل الأطفال في قلب الأجندة الخاصة بالتنمية ربما يكون هو الخيار الأفضل لنشوء بيئة تنعم بالسلام"، كما صرح بذلك السيد كابيليري، وأردف قائلاً: "ينبغي ألا تصبح قضايا السياسة والأمن والاعتبارات الأخرى حجر عثرة أمام توفير الضروريات للأطفال". لذا ترحب اليونيسيف بمخرجات اجتماع أصدقاء اليمن الذي عُقد في نيويورك في سبتمبر الماضي، وتلتزم اليونيسيف بتعهداتها كجزء من مساهمة الأمم المتحدة، لاعبة بذلك دوراً فعالاً في دعم تنفيذ خطة تنموية مركزة لليمن ذات أولوية قصوى، ومن أجل تعزيز الحماية الاجتماعية وإيصال الخدمات الاجتماعية بأسلوب لامركزي.

في استطلاع لمركز الإعلام الاقتصادي:

67 % من العاملات اليمنيات لم يحصلن على الترقي الوظيفي و69 % لم يسمح لهن بتشكيل لجان نقابية

أظهر استطلاع للرأي أن 60% من النساء العاملات في اليمن لم يطلعن على قانون العمل أو أية قوانين أخرى تتعلق بحقوق المرأة العاملة، مقابل 15% فقط قلن بأنهن اطلعن على تلك الحقوق، و24% أجبن بأنهن يعرفن تلك الحقوق بصورة محدودة.

الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق الكندي، وشمل 282 عاملة في أكثر من 60 مؤسسة حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أوضح أن 82.5% من العاملات لم يتسلمن لائحة توضح الحقوق والواجبات عقب انضمامهن للعمل، مقابل 13% تسلمن لائحة بذلك، و4% لم يجبن بنعم أو لا.

67% من العاملات أكدن أنهن لم يحصلن على حقهن في الترقي الوظيفي بصورة مساوية للرجل، مقابل 12% قلن إنهن حصلن على حقهن، و21% قلن إلى حد ما. كما أن 56% يعتقدن أن هناك تمييزاً لصالح الرجل في الترقيات، فيما 50% قلن إنهن لم يحصلن على فرص متساوية مع الرجل في التدريب والتأهيل.

وكشف الاستطلاع عن تدني نسبة مشاركة المرأة العاملة في صنع القرارات داخل المؤسسات التي تعمل فيها، حيث أجابت بعدم المشاركة 56.6%، مقابل 11% قلن إنهن يشاركن، و32% إلى حد ما.

وبين أن 92% من العاملات بحاجة إلى التوعية بحقوقهن في العمل، مشيرا إلى أن 30% يقلن إن الجهل بالحقوق سبب في ترك المرأة لعملها، مقابل 44.7% يعزون ذلك إلى أسباب أخرى.

وأشارت 40.5% من العاملات إلى أنهن ليس لديهن المعرفة الكافية بحقوقهن في العمل، في حين من يعرفن حقوقهن 16.7% فقط.

69% من العاملات يقلن إن قيادتهن في العمل لن تسمح لهن بتشكيل لجان نقابية للدفاع عن حقوقهن، مقابل 14.6% أجبن بالسماح، وتعتقد 58% من العاملات أن نشاطهن في الدفاع عن حقوق زميلاتهن في المؤسسات يمكن أن يعرضهن للعقاب.

وحول أسباب انصراف المرأة عن عملها وعودتها إلى البيت، تركزت معظم الإجابات في الأسباب العائلية كالزواج والظروف الأسرية، تلتها الظروف الاجتماعية والعادات التي تعيب عمل المرأة، ثم ضعف المرتبات، وعدم وجود بيئة عمل مناسبة، وعدم المساواة بين المرأة والرجل في العمل، وعدم توفر حاضنات للأطفال.

وفي ما يتعلق بالانتهاكات التي تتعرض لها العاملات أشارت معظم المشاركات في الاستطلاع إلى أن عدم المساواة في الحقوق والواجبات تحتل المرتبة الأولى، فيما تأتي بعدها قضية التحرش اللفظي والبصري والنظرة الدونية للمرأة العاملة من قبل الرجال.

وذكرت العاملات أن ضمن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة عدم تأهيل المرأة العاملة وإشراكها في التدريب الداخلي والخارجي، والحرمان من الأجور الإضافية، وكثرة الخصميات.

بجاش الصبيحي في قفص الاتهام (الحلقة الخامسة والأخيرة)

د. حسين مثنى العاقل

عندما نجح الوشاة والحاقدون، والذين للأسف خانوا العهود والمواثيق وشرف الزمالة مع المناضل بجاش الصبيحي، بتبليغهم أجهزة أمن السلطة عن مكان وجوده، وهم اثنان (طارق أحمد ثابت، وسعيد سليمان بن نيلة)، يقول بجاش: تفاجأت صباح يوم الأربعاء 1996/12/11، بمحاصرة مقر إقامتي بالمهرة من قبل حوالي 10 جنود بينهم 4 ضباط (كما أذكر)، وهم ينادونني بمكبر الصوت لتسليم نفسي، وكانوا في حالة استعداد لمهاجمة المكان بإطلاق القذائف والرصاص إذا أنا حاولت مقاومة تهديدهم العدواني! ولأني على ثقة من نفسي بعدم وجود مثل تلك المزاعم الكيدية في تفكيري لاغتيال الرئيس كما حبكوا اتهاماتهم الكاذبة بإسقاط طائرته بالصواريخ! فقد سلمت نفسي طواعية وبصورة سلمية رغم قدرتي على المواجهة وعدم الاستسلام إن كنت فعلا حسب زعمهم أنوي تنفيذ ذلك المخطط الإجرامي باغتيال رئيس الجمهورية. وبصورة استفزازية قبضوا علي وأودعوني السجن بدون تحقيق، وبعد 3 أسابيع من جريمة القبض بالمهرة، نقلوني إلى السجن المركزي بصنعاء، وزجوا بي في زنزانة انفرادية وقيدوني بالسلاسل الحديدية، وبقيت على هذه الحالة التعذيبية لمدة 10 شهور و26 يوما، لم يسمح لي حتى برؤية السماء وملامسة أشعة الشمس وشم الهواء الطبيعي. كما منعوا عني الزيارات والتحدث مع السجناء. وكان الطعام يقذف من فتحة تحت باب الزنزانة كأنني (...)..!

في يوم 1997/11/18، عقدت المحكمة أولى جلساتها لمحاكمتي، فإذا بي أمام جموع غفيرة من الحضور معظمهم يقومون بحركات تهويلية عجيبة، ولديهم معدات وأجهزة إعلامية حديثة ومثيرة. شاهدت لأول مرة الصحفي أنور العنسي مراسل قناة الجزيرة، وهو يتمخطر بزهو وكبرياء، فاعتقدت أثناء جلوسي في قفص الاتهام أن هناك عصابة خطيرة سيتم إحضارها لمحاكمة أعضائها في تلك الجلسة، وبقيت في حالة انتظار دخول أفراد العصابة ليقفوا بجواري.. وكنت حينها أطوف بنظراتي في أرجاء المحكمة وأطالع وجوه الحاضرين وأنا مبتسم ورابط الجأش على اعتبار أن لحظة العدالة والإنصاف التي طال انتظارها قد حانت، وما علي إلا الاستعداد لسماع منطوق الحكم بتبرئتي من مزاعم تهمة الاغتيال، وإطلاق سراحي فورا.

لكن.. وآه من كلمة (لكن) حدث ما لم يكن في الحسبان.. فقد سمعتُ كلمات وعبارات واتهامات ووقائع لا أدري من الذي نسج بخياله حكايات قدرتي على القيام بارتكابها لوحدي(!). والغريب في كل ما حدث والذي لم أقدر على تفسيره حتى هذه اللحظة، وبعد مرور أكثر من 13 سنة و9 أشهر، هو ذلك الإخراج المثير عندما شاهدتُ أكواماً من مختلف الأسلحة وأسلاك المتفجرات وعدداً من الكراتين والعلب الخاصة بالذخيرة الحية وقذائف آر بي جي.. ومجموعة أخرى من أنواع أسلحة القوات المسلحة اليمنية، وهي مرصوصة بقاعة المحكمة. وزاد من حيرتي واندهاشي حينما رأيت الصحفيين وعدسات كاميراتهم ومراسلي القنوات الفضائية ووكالات الأنباء تسلط أضواءها على تلك الأسلحة وعلى صورتي الواقف بهدوء واتزان وشجاعة داخل قفص الاتهام. وبينما أنا أحاور نفسي وأتساءل عن سر هذه الترسانة العسكرية الموجودة في قاعة المحكمة، وعن هذا الاهتمام بالتصوير والمزاحمة لالتقاط الصور لي ولرئاسة المحكمة والحاضرين، أيقنتُ حينها أن هناك مؤامرة سياسية خطيرة لها أبعادها ومراميها الخبيثة، أُعدت لمحاكمتي والتخلص مني.. فقررت في تلك اللحظة خيار التحدي والمواجهة، مبديا رفضي المطلق لتلك المزاعم الكاذبة بالنسبة لمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية، لكني في نفس الوقت اعترفتُ أن ما تم العثور عليه معي من أسلحة هو عبارة عن سلاح آلي شخصي و6 مخازن رصاص وبعض القنابل اليدوية، هذا في ما يخص الحقيقة والمصداقية، ومع ذلك فوجئتُ بقاضي المحكمة وهو يقرأ ملفا ضخما ويسرد روايات عجيبة، كانت تصفني برجل خارق للعادات والقوانين الطبيعية والبشرية، حيث انبرت النيابة بحيثياتها الحاقدة، والتي لم تكتف بروايتها التضليلية بمخطط قصف طائرة رئيس الجمهورية فحسب، بل وصل الأمر إلى اتهامي بعمليات وهمية مثل التخابر مع إحدى الدول العربية المجاورة لليمن والمعادية للنهج الديمقراطي كما زعموا! فضلا عن اتهامي بمراسلة قادة الجنوب المنفيين خارج وطنهم، ومنهم المناضل الوطني القدير الرئيس علي سالم البيض والمناضل الفذ هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، بالإضافة إلى مراسلة الأمير محمد بن فهد السعودي حول عمليات التنسيق معهم لفصل محافظتي حضرموت والمهرة عن اليمن.. فهل يمكن للعقل البشري أو حتى العقل الحيواني الأبله أن تنطوي عليه مثل هذا الهرطقات (...)؟ وحتى لو افترضنا أن صدقها الساذجون والأغبياء، فمن يا ترى قد أكون؟ وما هي سلطاتي الرسمية والسياسية لأقوم بهذه المخططات الإجرامية ضد سيادة أرضي ووطني؟!

فما استعرضته من حقائق وشرحته لك أيها الزميل والصديق الدكتور حسين القابع بجواري في زنزانة السجن المركزي بصنعاء، بتهم سياسية مثلي، ما هو إلا غيض من فيض، ولك أن تتخيل شخصا يقدر أن يصبر ويتحمل البقاء في زنزانة مساحتها 1،5×2،5 متر، لمدة 4 سنوات وشهرين تحت المراقبة لا يسمح لي الخروج إلا إلى الحمام فقط وخلال دقائق معدودة! ولا أستطيع التحدث مع السجناء، وأي سجين يغامر بالاقتراب مني وحاول التحدث معي، فقد عَرض نفسه لعقوبة الضرب والصلب في ساحة السجن. 4 سنوات وشهران وأنا أتناول 3 وجبات عبارة عن (كدمتين) صلبة مع كمية من الماء، وفي حالات نادرة مع رشفات من الشاي الملوث والخالي من السكر.. لم أذق طعم الفواكه أو الحلويات أو أعرف ماذا يحدث خارج زنزانتي الكئيبة. ولك أن تتصور مأساتي الحزينة يا أخي بأني عندما اعتقلت في المهرة بهذه التهمة كانت زوجتي حاملاً بشهرها الثامن بابني "وعد"، ولم أره أبدا إلا بعد أن صار عمره 10 سنوات، وما هو أكثر مرارة وقسوة هو أن إدارة السجن لم تسمح لي بالجلوس مع أبنائي واحتضانهم سوى مرتين فقط، ولمدة ربع ساعة، طوال عدة سنوات.. ومنذ فترة سمحت إدارة السجن لأبنائي وزوجتي وأصدقائي بزيارتي يوميا، كما هو الحال بالنسبة لبقية السجناء.

لقد واجهتُ ظروفاً قاسية ومعاناة لا حدود لها من القهر والضيم والنسيان، وعانيتُ من الظلم والإهمال والنبذ المتعمد ونكران الأصدقاء، وتعرضتُ لويلات بعجز لساني عن وصفها وحواسي باستذكارها، فصلتُ من وظيفتي وحرمتُ من حقوقي المكتسبة، طُردت أسرتي من منزلي في مدينة الشعب وعادوا إلى قريتي بالصبيحة لا يجدون من يواسيهم أو يشفق عليهم، بسط المنتصرون على مساحات من البقع الأرضية السكنية المصرفة باسمي بطرق شرعية وقانونية، كما تعرضت سيارتي الخاصة ومعدات وأثاث منزلية أخرى للنهب والتشليح، ومع ذلك استطعتُ بحمد الله وفضله أن أصبر وأكابد الأهوال والمواجع التي يصعب على الكثيرين تحملها والتجلد أمام عواقبها القاسية على العقل والقلب ومشاعر الروح الإنسانية.

وما أرجوه منك وأنت تدون هذه الحقائق (إذا أطلق سراحك بمشيئة الله تعالى) هو أن تشرح لأبناء وطني وكل الشرفاء في أرض جنوبنا الحبيب وقراء الصحف الأهلية والحزبية والمواقع الالكترونية، تفاصيل مأساتي كما شرحتها لك وعايشتها بنفسك، وأملي أن تجعلوا منها قضية رأي عام باعتباري أول سجين سياسي من أبناء الجنوب، حكمت علي المحكمة الابتدائية بعقوبة الإعدام ثم عُدلت من قبل محكمة الاستئناف إلى عقوبة السجن 20 عاما.. وعليك أن تسجل في ما ستكتبه عني بكلمات عتابية ممهورة باللوم إلى أصدقائي وزملائي الذين تخلوا عني وتركوني فريسة للظلم والأحزان والتشرد والضياع لأفراد أسرتي التي يعلم الله وحده كيف أني وأسرتي نصارع الفقر والعوز ومصائب ورزايا لا يتحملها إلا من منحه الله عزيمة النضال وقناعة التضحية لوطنه وشعبه، وألهمه معنوية الصمود في مواجهة عدوانية الأحقاد السياسية من سلطات النظام المستبد ومن مزاعم الوشاة المجردين من أخلاقيات الضمير الوطني والإنساني.

ختاما: يخاطبني بجاش علي محمد الصبيحي، بنبرات هادئة مفعمة بالوقار ورزانة العقل، لكنها لا تخفي من معانيها كبت الزفرات الحزينة، فيقول: إن ما شرحته لك يعد أمانة في عنقك أتمنى أن ترويه بصدق وبدون تهويل وتزلف، فحياتي يا أخي وهبتها فداء لوطني، ومن أجل الجنوب الغالي أهديها قرباناً لتربته الطاهرة.

وبهذه الكلمات النقية لذلك الرجل الصلب والصامد بصبره ومعنوياته العالية وأخلاقه الحميدة.. فإني أستميحه عذرا أن تناسيتُ أو تجاوزتُ كثيراً من الوقائع الثانوية، في نفس الوقت أحيي شجاعته وقوة عزيمته النضالية والتي استمددنا منها أنا وزملائي (أحمد بامعلم والعميد عيدروس حقيس ومحمد جعبل وصديق بلعيد وفؤاد راشد وصلاح السقلدي وأحمد الربيزي والبطل أحمد العبادي المرقشي وكثيرون غيرنا من نزلاء السجن المركزي بصنعاء) معنويات الصمود وتحمل ظروف القهر والتعذيب النفسي.. والذي ما زال مناضلنا (بجاش) يتجرع كأس مرارة علقمها بكل شموخ وكبرياء دون أن يجد من يمد يده البيضاء إليه ليمسح عنه غبار المحن ويخفف عن كاهله مشقات الظروف الأسرية والذاتية التي أثقلت ظهره.

فسلام عليك يا رمز الجنوب ويا أول من سبق لرسم لوحة النضال في سبيل الحرية والخلاص من نظام الهيمنة والاستبداد.. ومن أجل استعادة الأرض المسلوبة ودولة العدل والمساواة المنهوبة.. نعاهدك على مواصلة النضال، ولن نتهاون في مناصرتك والمطالبة بإطلاق سراحك، وسنظل كما قال شاعر اليمن الكبير د. عبدالعزيز المقالح، نحفر في الجدار إما فتحنا ثغرة للنور أو متنا على وجه الجدار.. ويقيننا أيها الرجل العظيم أن ميعاد الحرية وفك الارتباط لناظريها قريب.. والله من وراء القصد..

استدراك هام:

- نظرا للمكانة التقديرية التي يحظى بها المناضل بجاش علي محمد الصبيحي، ودوره القومي في الدفاع عن القضية الفلسطينية واللبنانية، ولما عُرف عنه من شجاعة واستبسال في مقاومة العدوان الإسرائيلي على سيادة الدولة اللبنانية، فإن المناضل سمير القنطار، عميد الأسرى اللبنانيين، بعد خروجه من سجون الاحتلال الإسرائيلي عام 2008، قام بزيارة إلى صنعاء في 2009، ولأنه كان على بينة بما يتعرض له رفيقه في النضال، فقد بذل سمير القنطار جهوداً جبارة لإطلاق سراح الأسير بجاش من خلال تقديمه رسالة خاصة بذلك إلى فخامة الرئيس اليمني يطلب فيها الإفراج عن المناضل بجاش، كما التقى بالرئيس شخصيا ووعده بالتوجيه بإطلاق سراحه، لكن ما يؤسف له أن جهود القنطار ومن بعده المناضل الكبير نايف حواتمة، وكثير من القيادات السياسية والشخصيات الاجتماعية العربية واليمنية، ذهبت في مهب الرياح، وها هو يمضي عامه الـ16، يرزح تحت وطأة القهر والضيم في السجن المركزي بصنعاء.

- حصل المناضل بجاش بتاريخ 5/7/ 1990، على رتبة مقدم، وكان يعمل في مكتب وزير الدفاع آنذاك العميد هيثم قاسم طاهر.

- مجموع السنوات التي قضاها هذا الرجل الجسور في السجن تجاوزت ثلثي المدة المقررة قانونا، والتي يحق للسجين بعدها المطالبة بالإفراج عنه والاكتفاء بفترة العقوبة المنصرمة من حياته، وهناك معلومات غير مؤكدة، عن محاولة النائب العام الدكتور عبدالله العلفي تقديم كشف لرئيس الجمهورية يتضمن أسماء عدد من السجناء الذين استوفوا قانونيا ثلثي فترة السجن والمفروض الإفراج عنهم، وكان اسم بجاش ضمنهم.

محطات البترول تبدأ الإضراب الشامل في 4 محافظات احتجاجاً على تخفيض مخصصاتها

■ عدن - فؤاد مسعد:

دشنت أمس الأول محطات البترول في محافظات عدن، لحج، الضالع وأبين، إضرابها الكلي احتجاجا على تخفيض مخصصاتها من المشتقات النفطية من قبل شركة النفط التي يتهمها ملاك المحطات بانتهاج سياسة عنصرية في توزيع المشتقات.

وشوهدت محطات البترول على امتداد الخط العام عدن -لحج -الضالع، وهي واقفة عن العمل، كما شوهدت سيارات واقفة بجوار تلك المحطات لساعات تنتظر إمدادها بالبترول دون جدوى، باستثناء حالات قليلة.

ملاك محطات البترول في المحافظات الأربع أصدروا بيانا عبر "اتحاد ملاك محطات البترول" الثلاثاء الفائت، وتلاه رفع الشارات الحمراء في اليوم التالي، ثم جاء الإضراب الشامل صباح السبت، في إطار التصعيد الاحتجاجي ضد التوزيع المعتمد من شركة النفط.

وبحسب البيان فإن الإضراب يأتي للتعبير "عن الاحتجاج لاستمرار الشؤون التجارية بشركة النفط اليمنية بتوقيف مخصصنا للأربع المحافظات (عدن -لحج -أبين -الضالع) والكيل بمكيالين، وزرع ثقافة الكراهية لعدم اتباعكم سياسة المساواة في وطن الثاني والعشرين من مايو الذي نطمح بأن نتحصل فيه على العدل والمساواة ونبذ الظواهر المسيئة للمجتمع اليمني وإشاعة العدل والإخاء بين المواطنين".

ويطالب ملاك المحطات بإيجاد حلول جذرية لمعالجة هذه القضية وبما يكفل استمرار المستثمرين، ويتمثل في "إعادة مخصص المحطات الأهلية في المحافظات عدن ولحج وأبين والضالع من مادة الديزل، والمساواة ببقية المحافظات في السماح لمحطاتنا بتموين المصانع بمادة الديزل أو حرمان الجميع، لكن الخطأ أن تأتي قاطرات من تعز أو من شبوة وتقوم بتموين مصانع في عدن وأبين ولحج، ونحن ممنوع أن نقوم بهذه الخدمة، فهذا ليس عدلا".

وأشار البيان إلى أن الإضراب يهدف "إلى قطع الطريق أمام أولئك الذين يحاولون الضغط على الملاك والعمال لنشر ثقافة الكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد بهذه التصرفات التي تكشف عن وجه خفي يستهدف الوحدة اليمنية بتكريس سياسة الفرقة وعدم المساواة حتى في مخصصات المحطات البترولية من مادة الديزل ليلقى العمال والملاك نفس المصير الذي تعيشه القوى العاملة المعطلة على الرصيف في الشارع بسبب سياسة الازدواجية التي تنتهجها الشؤون التجارية بشركة النفط اليمنية".

وأكد أن الإضراب "محاولة لإشعار السلطة بما آلت إليه الأوضاع لتضع حدا للأخطاء الكبيرة الناتجة عن التصرفات اللامسؤولة من قبل الشؤون التجارية بشركة النفط اليمنية، وتدارك المشكلة ومعالجتها قبل استفحالها، أو أن تصبح خارج نطاق السيطرة"، حسب البيان الذي قال إن الاتحاد أقدم على هذه الخطوة بعدما استنفد كافة المحاولات لمعالجة المطالب الحقوقية مع الشركة وكافة الجهات المسؤولة ومراسلة محافظي المحافظات الأربع وتوجيه رسالة إلى المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية بتاريخ 2010/8/28 شرح فيها الملاك المشكلة ودعوا لمعالجتها محذرين من مغبة استمرارها وما سيترتب على ذلك من خطوات احتجاجية يقوم بها اتحاد ملاك المحطات الأهلية في المحافظات الأربع عدن -لحج - أبين - الضالع.

رئيس اتحاد ملاك المحطات البترولية الأهلية لمحافظات عدن، لحج، أبين، الضالع، الشيخ صالح ناصر باصهي، أشار إلى أن المحافظات الأربع أصبحت مجتمعة تتحصل على 107 آلاف لتر يوميا فقط، بينما تتحصل بعض المحافظات المجاورة بمفردها على أضعاف الكمية، فمثلا تتحصل تعز على أكثر من مليون ومائتي ألف لتر يومياً، وكذلك الحديدة تتحصل على مليون ونصف المليون لتر يومياً، إلى جانب حرمان الوكلاء في المحافظات الأربع من تموين المصانع واحتكار شركة النفط لتموينها في الوقت الذي سمحت للوكلاء في بقية المحافظات الأخرى بتمويل المصانع، في إشارة واضحة منها إلى اتباع سياسة التمييز الواضح في بلد ندعي فيه بأن المساواة والعدالة أساس الحكم، بينما تستثنى عدن ولحج وأبين والضالع من هذه العدالة والمساواة.

صحيفة "الغارديان" تخلق أزمة بين قطر والأردن

تشويش المونديال جاء من الأردن

يبدو أن العلاقات القطرية – الأردنية باتت مرشحة لأخذ منحى آخر باتجاه التأزيم، خصوصاً بعد الاتهامات التي وجهتها قناة الجزيرة الرياضية للأردن بالتشويش على بثها خلال نقلها لمباريات بطولة كأس العالم التي أقيمت في جنوب أفريقيا قبل 3 أشهر، عقب ما كشفته صحيفة "الغارديان" البريطانية في أحدث تقاريرها الصحفية.

ويرى المراقبون أن الاتهامات الموجهة للأردن قد تثير عاصفة من ردود الفعل، وربما يكون لها انعكاسات سياسية. واتهمت الشبكة القطرية خلال أحداث المونديال بشكل غير مباشر الشركة المصرية للقنوات الفضائية "نايل سات" بالتشويش على بثها، وهو ما نفته الشركة المصرية بشكل قاطع، وحثت الجزيرة الرياضية مشاهديها على متابعة المباريات بشكل أفضل على ترددات القمر الصناعي "عرب سات" في إشارة إلى تدخلات ومحاولات تشويش من جانب "نايل سات".

من جانبها، أكدت الصحيفة واسعة الانتشار أن لديها من الوثائق ما يؤكد المعلومات الواردة في التقرير. وبحسب تقرير الصحيفة فإن التشويش أتى نتيجة غضب الأردنيين من عدم موافقة الجزيرة الرياضية على إعطائهم حق بث المونديال أرضياً ليتاح للجمهور الأردني مشاهدة المباريات مجاناً.

واستندت الصحيفة في تقريرها الذي أعده محرر الشرق الأوسط إيان بلاك، على مصادر وصفتها بالموثوقة، وقالت إن لديها وثائق تدل على أن مصدر التشويش كان من منطقة السلط الأردنية قرب العاصمة عمّان، وذلك اعتماداً على تحليلات فريق تقني يعتمد تكنولوجيا خاصة بتحديد الأماكن الجغرافية.

وحدد الفريق التقني المكون من مجموعة خبراء كما ذكرت الصحيفة، موقع التشويش بالإحداثيات التالية: 32.125 درجة شمالا و35.766 درجة شرقا.

من جانبه، أكد محرر شؤون الشرق الأوسط في صحيفة "الغارديان" إيان بلاك، أن الوثائق التي أوردتها صحيفته، بشأن مصدر التشويش على بث الجزيرة الرياضية أثناء نقلها مباريات كأس العالم الأخيرة بجنوب أفريقيا، "موثقة ولا تقبل الدحض، وباتت معروفة للجزيرة وإدارتها".

ومن المعروف أن التشويش الفضائي هو عبارة عن إرسال إشارات تعمل على تعطيل الإشارة الأصلية لمنع استقبالها على الأرض من القمر الصناعي. وهو من الأعمال غير القانونية بموجب المعاهدات الدولية.

وفي مقابلة مع "الجزيرة" استبعد بلاك –الذي رفض الكشف عن مصدر معلوماته– أن يتم ذلك التشويش دون علم من السلطات الأردنية، مستندا في ذلك على رأي الخبراء.

وحسب الصحيفة البريطانية فإن التشويش انطلق من مكان قريب من مدينة السلط الأردنية وتحديدا خارج الضواحي الشمالية للمدينة، وتمّ بمعدات متطورة جدا.

ولكن الكاتب والمحلل السياسي الأردني سلطان حطاب، نفى بشدة ما أوردته الصحيفة، وقال إن "الصواب جانبها كما جانب محللها السياسي".

وقال إن ثمة عملية تسييس للموضوع لا تتحملها الرياضة. وأضاف أن الأردن إذا كان بهذه المقدرات التقنية العالية، فكان "حريا به أن يشوش على القناة التي شوهت تاريخه وتحاملت عليه"، بحسب قوله.

وكان بث قناة الجزيرة الرياضية تعرض للتشويش أثناء المباراة الافتتاحية للمونديال الأخير بين المكسيك وجنوب أفريقيا، ومرات أخرى بعد ذلك.

وكان مدير قناة الجزيرة الرياضية ناصر الخليفي اعتبر أن ذلك التشويش "عملية مفتعلة ومخطط لها"، وتعهد بكشف الجهة التي كانت وراءه.

وأضاف الخليفي في تصريح سابق للجزيرة نت أن الجزيرة الرياضية كلفت عدة جهات لتتبع عملية التشويش التي حدثت على بث القناة لمباراة الافتتاح على القمر "نايل سات".

وأعرب عن استغرابه لحدوث ذلك الخلل "لأن كأس العالم ليس برنامجا سياسيا للتشويش عليه، وإنما هو حدث رياضي، وقد خضنا مفاوضات استغرقت أشهرا عديدة مع الفيفا من أجل العمل على جعل المشاهد في الوطن العربي يستمتع بمشاهدة بعض المباريات مجانا، ولكن للأسف هناك بعض الجهات لها أهداف أخرى سياسية وسنلاحقها".

ورداً على الموضوع، نفى الأردن اتهامات الصحيفة البريطانية، حيث نفى مصدر حكومي أردني و"بشكل قاطع" أن تكون بلاده وراء التشويش الذي تعرضت له قنوات الجزيرة الرياضية خلال تغطيتها مباريات كأس العالم لكرة القدم في جنوب أفريقيا 2010.

وأكد ذات المصدر تأكيده أن الأردن ليس في وارد التشويش على أي محطة تلفزة عربية أو أجنبية، وليس من سياساته ذلك، كما أنه لا يملك مثل هذه الإمكانيات، وليس في وارد الأردن مناكفة أي وسيلة إعلام لأنه يؤمن بحرية الإعلام في الداخل والخارج.

وتساءل المصدر عن سبب إثارة هذا الموضوع بعد 3 أشهر على انتهاء المونديال الذي احتضنته جنوب أفريقيا، وتوقف خلاله بث الجزيرة الرياضية –التي كانت تملك الحقوق في منطقة الشرق الأوسط– أكثر من مرة، وهو ما أثار حفيظة الكثير من مشاهديها الذين أخذوا عليها عدم قدرتها على تأمين التغطية المستمرة وبشكل طبيعي رغم ارتفاع ثمن البطاقات التي طرحتها القناة في الأسواق.

وعبر المصدر عن "رفض الأردن وبشكل قاطع الادعاءات التي سربتها مصادر لم تكشف عن هويتها لصحيفة "ذي غارديان" البريطانية، أنه كان وراء التشويش.

وقال: "هذه ادعاءات باطلة وغير مقبولة، والحكومة مستعدة للتعاون مع أي فريق من الخبراء المحايدين لفحص الحقائق، وهي واثقة بأن مثل هذا الفحص سيكشف بطلان هذه الادعاءات".

وعبر عن "رفض الحكومة أيضا للتكهنات والآراء التي عبرت عنها مصادر في قناة الجزيرة لصحيفة الغارديان حول رد فعل الأردن على فشل مفاوضات شراء حقوق البث الأرضي للمباريات".

وأوضح أن "الأردن قد تحدث مع مسؤولين في القناة حول شراء حقوق البث قبل حوالي 4 أشهر من انطلاق المباريات، لكن القناة لم تبدأ المفاوضات الفعلية إلا قبل أيام من انطلاق المباريات".

وأضاف أنه "قبل حوالي 4 أيام من بدء مباريات كأس العالم تقدمت الجزيرة بعرض لبيع حقوق البث الأرضي للأردن لـ20 مباراة تختارها هي ومعظمها من الدور الأول مقابل 8 ملايين دولار، والسماح ببثها على شاشات كانت ستوضع في مناطق نائية وفقيرة مقابل 50 ألف دولار لكل شاشة عرض.

وأكد المصدر أن الأردن رفض العرض "لأنه اعتبر متأخرا جدا ولأن المباريات التي سمحت الجزيرة ببثها وعدد هذه المباريات لم يكن مناسبا".

وكانت قنوات الجزيرة الرياضية حصلت على الحقوق الحصرية لبث فعاليات كأس العالم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن بثها تعرض للتشويش في بعض المباريات خصوصا مباراة الافتتاح بين جنوب أفريقيا والمكسيك في 11 حزيران/يونيو الماضي، ما أدى إلى موجة غضب لدى محبي اللعبة في بعض الدول العربية الذين اعتبروا أنهم دفعوا اشتراكاتهم للمحطة وأنه يتعين عليها توفير التغطية المناسبة لهم.

---

8 منتخبات تتنافس في "الطريق إلى ألمانيا"

البحرين تستضيف أول بطولة نسائية عربية لكرة القدم

تستضيف مملكة البحرين بطولة كأس العرب لكرة القدم للسيدات (الطريق إلى ألمانيا)، والتي ستقام خلال الفترة من 18 إلى 28 أكتوبر الجاري لأول مرة.

وتقام البطولة في إطار الاتفاقية التي وقعتها المؤسسة العامة للشباب والرياضة مع السفارة الألمانية في البحرين من أجل تعزيز العلاقات بين شباب العالم العربي وألمانيا، والمساهمة في تطوير كرة القدم النسائية العربية، حيث سيحظى الفريق البطل بفرصة السفر إلى ألمانيا لإقامة معسكر تدريبي مشترك مع منتخب ألمانيا للسيدات ضمن رحلة إعداد الأخير للمشاركة في بطولة كأس العالم للسيدات 2011.

وتقام البطولة تحت الرعاية الشرفية لقرينة ملك البحرين الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وتأتي رعايتها من منطلق اهتمام المجلس بالمرأة في المجال الرياضي، ولما لذلك من أهمية تعود على الصحة البدنية والنفسية للمرأة.

وسيشارك في البطولة 8 منتخبات عربية تتنافس على مدى 10 أيام للظفر بلقب البطولة، وهي البحرين وقطر ومصر ولبنان والأردن وسوريا وفلسطين والعراق، وسيقوم الاتحاد الدولي لكرة القدم بترشيح 3 طواقم تحكيمية دولية لإدارة مباريات البطولة التي ستقام وفق تعليمات "الفيفا". وتسعى ألمانيا من خلال تنظيم هذه البطولة إلى المساهمة في نشر ثقافة كرة القدم النسائية في العالم، خصوصاً أن ألمانيا ستستضيف بطولة كأس العالم للسيدات العام المقبل.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للبطولة عبدالرحمن عسكر لـ"العربية.نت" إن الفكرة الألمانية تعد طموحة وستسهم في دفع أكبر عدد من الفتيات لممارسة كرة القدم في الوطن العربي.

وأضاف عسكر أن البطولة ستشكل فرصة مميزة أمام المنتخبات العربية لخوض تجربة غنية بما يسهم في تعزيز المستوى الفني العام لكرة القدم النسائية العربية، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية.

وأوضح أن اللجنة المنظمة ستوفر كل الظروف المثالية لإنجاح هذا الحدث الرياضي الفريد، حيث شكلت جميع اللجان العاملة للبطولة والتي تعمل كخلية نحل من أجل ظهور التنظيم بالصورة التي تعكس مدى قدرة مملكة البحرين على استضافة مختلف البطولات العربية والقارية والإقليمية والدولية.

وسيقام حفل افتتاح البطولة وختامها على استاد البحرين الوطني، بينما ستقام مباريات البطولة على استاد النادي الأهلي، وستقام التدريبات اليومية لجميع المنتخبات على الملاعب الخارجية التابعة لاتحاد كرة القدم. بينما سيقوم الاتحاد البحريني لكرة القدم بمراسلة الاتحاد الدولي من أجل الاعتراف بالبطولة دولياً للدخول في التصنيف العالمي للعبة.

إسرائيل تخرج عباد عن طوره!

قرار وزير الشباب والرياضة حمود عباد بإقالة الاتحاد اليمني العام للشطرنج وشطب لاعبي المنتخب المشاركين في أولمبياد العالم بمدينة بيلاروسيا على خلفية إظهار موقع الاتحاد الدولي للشطرنج لنتائج مباراتهم مع إسرائيل بجولات ونقاط ما يعطي انطباعاً أولياً بخوضهم المباراة.. القرار وصف بالمستعجل، وربما بات أسرع قرار وزاري يتخذ في العالم به سيدخل "عباد" موسوعة جينيس للأرقام القياسية. قرار اتخذ دون أن يتم التأكد من صحة المعلومة.

القرار العبادي وضع عبدالكريم العذري رئيس الاتحاد العام للشطرنج، كبطل قومي لاتضاح الحقيقة بانسحاب اللاعبين وعدم لعبهم أمام إسرائيل، واعتذار الاتحاد الدولي على إظهار نتائج في موقعه للجولات بسبب تعرض الموقع لقرصنة إسرائيلية.

هاجس الخوف من التطبيع مع إسرائيل كان الدافع لاتخاذ القرار الذي تراجع عنه الوزير، مبدياً اعتذاره واستعداده لاستقبال لاعبي الشطرنج كأبطال قوميين لموقفهم القومي بصرف النظر عن نتائجهم في الأولمبياد.

قضايا رياضية أخرى هي بحاجة لتدخل وزاري لمعالجتها وإعادة الهيبة للوائح والأنظمة والقوانين، لعل أبرزها الازدواجية التي يمارسها الوزير الحريص على عدم التطبيع برئاسته لاتحاد الكونغ فو، الأمر الذي تحظره اللائحة في بند عدم الجمع بين منصب مدير عام وما فوق في الوزارة وعضوية مجلس إدارة أحد الاتحادات الرياضية، وهي ذات الازدواجية لدى نائب وزير الشباب والرياضة رئيس اتحاد الفروسية حاشد الأحمر، والوكيل الأول للوزارة معمر الإرياني ورئاسته لاتحاد شباب اليمن، ووكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية رئيس اتحاد المبارزة حسين الشريف، وأمثلة كثيرة بدأت تظهر حتى على مستوى المحافظات، حيث نجد الجمع بين عضوية اتحاد ونادٍ.

ربما وقع عباد تحت ضغط حكومي أو حتى رئاسي بهدف الحفاظ على صورة قومية تتعرض للتشويه كثيراً في قاعات اللقاءات السرية.

كان حرياً بعباد أن ينتصر للوائح الرياضية داخل أروقة وزارته أولاً قبل القفز إلى بوابة المزايدة السياسية!

سنان العجي وتناقض المواقف!

يحاول النائب سنان العجي تسجيل حضور في ميادين مختلفة، معتمداً على منهجية "خالف تعرف"، بالتأكيد الرياضة واحد من هذه الميادين التي دلفها سنان عبر بوابة خليجي 20 بظهوره عبر وسائل إعلام مختلفة بتصريحات مثيرة للاستغراب، أهمها ظهوره عبر قناة "أبوظبي الرياضية" ذات يوم متهجماً على الإعلاميين الذين يشككون في قدرة اليمن على الاستضافة، ووصفهم بأوصاف شتى، مؤكداً قدرة اليمن على الاستضافة في الموعد المحدد.

آخر تقلبعات سنان توجيهه سؤالاً لرئيس وأعضاء لجنة الإعداد لخليجي 20، يطالب بضرورة حضور أعضاء اللجنة إلى تحت قبة البرلمان لتوضيح مدى جاهزية بلادنا لاستضافة مونديال خليجي 20، بعد تردد أنباء عن عدم قدرة اليمن على الاستضافة.

عدم قدرة اليمن على الاستضافة مطروح على الساحة منذ اللحظة الأولى لإيكال مهمة الاستضافة لها، بينما كان العجي مشغولاً بتوجيه الاتهامات لأصحاب الأقلام الحرة.

البرادعي والمصريون في الخارج

عمر عاشور*

"الجالية المصرية عملاق لازم يصحى عشان ينقذ البلد... بصّوا الجاليات التانية بتعمل إيه..." بهذه الكلمات علّق مشارك متحمّس على وضع الجالية المصرية في مؤتمر عقدته الجمعية الوطنية المصرية للتغيير في لندن مؤخراً. يندرج هذا المؤتمر في إطار سلسلة من الفاعليات والاجتماعات العامّة التي تهدف إلى تعزيز الروابط وتنسيق الجهود لدعم الديمقراطية بين الدكتور محمد البرادعي وبين المغتربين المصريين، في تحول واضح عن ظاهرة عدم الاهتمام والخوف من السياسة لدى المصريين بالخارج. وكان الحدث الأخير في هذه السلسلة مؤتمراً عقده تحالف المصريين الأمريكيين في واشنطن بين 17 و20 سبتمبر/ أيلول، وذلك بعد تنظيم مناسبات أخرى في نيويورك وبوسطن. وسرعان ما وجدت الجمعية الوطنية للتغيير دعما قوياً في أوساط المصريين في أكثر من 10 بلدان، بما في ذلك بعض أكبر الجاليات بما فيها، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، السعودية (مليون مصري)، والولايات المتحدة (320،000)، والأردن (230،000)، وكندا (110،000)، وإيطاليا (90،000)، والمملكة المتحدة (35،000).

لم يكن المغتربون المصريون -الذين يُقدَّر عددهم في ما بين 3 و8 ملايين مواطن- عاملاً مؤثراً في السياسة الداخلية المصرية حتى الآن، وذلك خلافاً للأدوار الفاعلة التي تلعبها الجاليات الأخرى كالجالية الأرمنية، والأيرلندية، والكوبية. ففي فترات سابقة سيطر الفتور السياسي على سلوك معظم المغتربين المصريين، فأبدى الكثير منهم اهتماماً أكبر بأوضاعهم الاقتصادية وبتحسين ظروف المعيشة. كما كان عامل "الرعب" -أو الرغبة في العودة إلى الديار دون التعرّض لبطش النظام الحاكم- سبباً أساسياً في الابتعاد عن المطالبة بالإصلاح السياسي. بالإضافة لذلك كانت مشاعر القومية العربية قوية -خاصة في حقبة الستينيات- وهو ما جعل انتقاد الأنظمة الحاكمة من الخارج أمراً معيباً. "فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ظل شعاراً يَحكم ضمائر وبصائر أجيال. وبالتالي شوشت هذه الشعارات على أسئلة هامة مثل: "أية معركة؟"، و"من هو الأصلح لإدارة المعركة؟"، و"من سيحاسبه ويعزله إن فشل وهُزِمَ؟"، فحينئذ لم يكن هناك فرق بين الدولة والنظام السياسي المستولي عليها.

ولكن الستينيات وشعاراتها قد ولت. وأصبح المصريون على واقع مغاير يلخصه حصار يفرضه النظام الحاكم في مصر على غزة -المحاصرة أيضاً من قبل إسرائيل، وأزمة مشجعي كرة قدم ساءت إدارتها فتحولت لشبه قطيعة بين مصر والجزائر بغض النظر عن اللغة والدين والهوية والعرق والتاريخ والكفاح المشترك، وجريمة تعذيب على الملأ أدت لمقتل الشاب خالد سعيد. وهذه فقط أمثلة قليلة تلخص حالة عامة بلغ فيها الحرمان الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي مبلغاً لا يحتمله أغلبية المصريين. وأقنعت تلك الحالة الكثير من المغتربين المصريين بأنّ مصلحة البلاد ومصلحة النظام الحاكم هما مسألتان مختلفتان كلياً.

ثم دخل د. البرادعي والجمعية الوطنية للتغيير معركة المطالبة بالإصلاح السياسي، ومن ضمن جهودهما تعبئة وتحريك المصريين المغتربين، وهم كانوا ولا يزالون منقسمين على أسس سياسية وأيديولوجية ودينية وطبقية. ولكن المؤتمرات الأخيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، عكست تطوراً جديداً. فقد تجمّع المصريون للمطالبة بالحرية والديمقراطية ووضع حدّ للسلطوية، بغض النظر عن الأيديولوجيا والدين والطبقة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال جمع مؤتمر لندن الإخوان المسلمين مع ناشطين أقباط، وليبراليين مع ناصريين، ورجال أعمال أثرياء وأساتذة جامعيين مع عمال وعاملات بسطاء. وتمثلت اللهجات المصرية المختلفة في المؤتمر، بما فيها الصعيدية والقاهرية والسكندرية والسينائية والنوبية. وتكرّرت الظاهرة نفسها في المؤتمرات التي عُقِدت في الولايات المتحدة.

وأسباب هذا التطور مهمة. فهوية قادة المطالبة بالتغيير بمثل أهمية الظروف القاسية التي تدفع دعوات التغيير دفعاً. فالمظالم الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها الجاليات المصرية الآن كانت بارزة منذ أوائل التسعينيات على الأقل. ولكن ظهور ناطق يتمتّع بالنزاهة والثقة، ويتحلى بالقدرة على التعبير عن تلك المظالم، وعنده الشجاعة الكافية للمطالبة بالإصلاح السياسي، قد أحدث فارقاً عند الجاليات المصرية. فالدكتور البرادعي والمغتربون المصريون يفهمون بعضهم البعض جيداً. فمثلا عندما يتحدّث د. البرادعي عن "الديمقراطية الاشتراكية" لا يخلطها المغتربون المصريون باشتراكية عبدالناصر (التي قد ترتبط في ذهن البعض بالديماغوجية والقمع الديكتاتوري والهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي). بل يفهمها المصريون الذين عاشوا في المملكة المتحدة وكندا والنمسا واسكندينافيا، كما يعنيها د. البرادعي: ديمقراطية تمثيلية، ونظام عدالة اجتماعية، ودولة رعاية (welfare) متطوّرة.

أما عن ماذا يستطيع المصريون الذين يعيشون في الخارج أن يفعلوا لدعم الإصلاح السياسي في مصر، فيدرك البرادعي وقادة الجمعية الوطنية للتغيير أنّ قوة المصريين المغتربين تكمن في أعدادهم. وكان ذلك وراء مطلب السماح للمصريين في الخارج بالتصويت في الانتخابات عن طريق القنصليات والسفارات (كما يفعل العراقيون والجزائريون وغيرهم)، وهو أحد المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير، والتي تقترب عريضتها الآن من جمع مليون توقيع مؤيد لها. ويجادل نشطاء الجمعية بأنه من غير المقبول حرمان 8 ملايين مصري -يساهمون بنحو 8 مليارات دولار في إجمالي الناتج المحلي المصري سنوياً- من حق التصويت (وفقاً للبنك الدولي تحصل مصر على أكبر قدر من التحويلات المالية في بلدان الشرق الأوسط)، أي أن المصريين المغتربين يساهمون سنوياً بأربعة أضعاف معونة الإدارة الأمريكية، والتي بالطبع تؤخذ مطالبها بمنتهى الجدية.

ومطلب منح المغتربين حق التصويت مطلب ملح للجمعية، ليس فقط لأنّه يعطي فرصة المشاركة للجاليات المصرية ويربطها بهموم الوطن الأم، ولكنه أيضاً قد يؤثر فعلياً على نتائج الانتخابات في حال تبنّيه. فلا مكان لقوات الأمن المركزي في شوارع لندن وواشنطن ومونتريال لإغلاق مداخل القنصليات وترهيب الناخبين واعتقال النشطاء والتحرش بالصحفيين الذين يسجلون الانتهاكات. وإذا سُمح بوجود مراقبة مستقلة ودولية -وهذا مطلب آخر من المطالب السبعة للجمعية الوطنية- وإذا أُعلنت النتائج على الفور عقب فرز أصوات خاضع للمراقبة في السفارات، يمكن أن يتقلّص احتمال التزوير على نطاق واسع.

ولكن المصريين في الخارج لازالوا يواجهون عوائق أمام تأدية هذا الدور. فالنظام الحاكم يتجاهل حتى الآن المطالبة بمنحهم حق التصويت. وفي حين يستطيع المصريون في البلدان الغربية أن يتكلموا ويتحركوا بحرّية، يواجه المصريون الموجودون في البلدان العربية أفاقاً أكثرَ قتامة. خير مثال على ذلك هو ما حدث في الكويت من ترحيل لأنصار البرادعي في أبريل/ نيسان الماضي. ورغم أنه من غير المرجَّح أن يتكرّر هذا الحادث المؤلم، إلا أن الحكومات العربية تملك أدوات كثيرة لمنع المطالبة بالإصلاح السياسي في مصر، إن قرروا ذلك المنع.

يضاف إلى هذا كلّه واقع ضبابي لا يزال المصريون المغتربون فيه بعيدين عن حسم قرارهم بشأن الاستراتيجية التي سيتّبعونها: هل سيدفعون جدّياً نحو الحصول على حق التصويت؟ هل سيعملون من أجل التأثير في السياسات الخارجية التي تنتهجها أوطانهم الجديدة حيال النظام الحاكم في مصر؟ هل سيجمعون المال لدعم قضاياهم؟ كما يواجه المصريون في الخارج تحدّياً آخر يتعلق بتجاوز خلافاتهم، وإنشاء منظّمات كبيرة وقوية لدعم مطالب الإصلاح السياسي. ورغم هذه التحديات يتجاوب كثير من المصريين المغتربين بحماس مع الرسالة التي يوجّهها إليهم د. البرادعي: "إذا لم تتحرّكوا وتشاركوا الآن فلا تشتكوا غداً!".

* أستاذ محاضر في العلوم السياسية ومدير برنامج الدراسات العليا في سياسة الشرق الأوسط في جامعة إكستر البريطانية. مؤلف كتاب "تحولات الحركات الإسلامية المسلّحة" (لندن، نيويورك: روتليدج، 2009)

ذكريات عن سقوط جدار برلين وتوحيد اليمنين

عبده جميل المخلافي*

قبل عقدين نجح اليمن وألمانيا في إعادة توحيد شطريهما، غير أن الوحدة الألمانية نجحت، بينما تعثرت قرينتها اليمنية. محرر دويتشه فيله عبده جميل المخلافي يعود بذاكرته إلى وقائع سقوط جدار برلين وتوحيد شطري اليمن بعيد سقوطه.

لا زلت أتذكر جيدا ليلة سقوط جدار برلين، حينما كانت الصور التلفزيونية تنقل لنا كيف كان "الستار الحديدي" يتهاوى تحت أقدام الألمان، الذين تسلقوا الجدار واصطفوا عليه ثم أخذوا يهدمونه بالمعاول والأيدي. كان الحدث مدهشا إلى حد أن المرء لم يكن يصدق ما كان يحصل. تابع العالم ذلك الحدث باهتمام كبير، لكن اليمنيين -وأنا كنت أحدهم- كانوا يتابعونه بإعجاب أكبر، وبعيون أخرى وربما بشيء من الحسد! فقد كان اليمن يعيش حينها حالة تقسيم مفروضة عليه بشكل شبيه بالحالة الألمانية. كان اليمنيون في جنوب بلادهم وشماله تواقين للوحدة، لكنهم ورغم كل وسائل النضال من أجلها، لم يتجرأوا للاندفاع نحو الحدود بشكل جماعي كما فعل الألمان، لأنهم كانوا يعون الثمن الباهظ لمغامرة كهذه.

انهيار جدار برلين.. درس لليمنيين

أحيى سقوط الجدار الأمل في نفسي ونفوس اليمنيين بإمكانية تحقيق وحدتهم، كما ولد رأيا عاما ضاغطا نحوها. وقد استشعرت القيادة السياسية في شطري اليمن آنذاك هذا التوجه، لكنها أيضا -وذلك ربما كان الأمر الأهم- فهمت الرسالة التي وصلتها من برلين، والتي مفادها أن القوتين العظميين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) أعطتا "الضوء الأخضر" للوحدة، وأنها قد تخلت عن الطرفين لمواجهة مصيرهما. النظامان السياسيان في جنوب اليمن وشماله حاولا الهرب إلى الأمام حينها من أجل تجنب السقوط شعبيا، لم يكن أي منهما مقتنعا بالوحدة مع نقيضه، لكنه كان مضطرا للقبول بها. وكان كل طرف يراهن على قدرته في المستقبل على إقصاء الطرف الآخر، وهذا ما حدث بالفعل في ما بعد.

يوم تعانق اليمنيون في الشوارع

بعد نحو 3 أسابيع فقط من انهيار جدار برلين، كانت "الجدران الوهمية" بين شطري اليمن تتهاوى بشكل متسارع، ففي 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989 تم التوقيع بين قيادتي الشطرين على اتفاقية الوحدة، التي نصت على توحيد اليمن خلال سنتين، لكن لم تمر سوى 5 أشهر حتى كان علم الدولة اليمنية الواحدة (والموحدة نظرياً) يرفرف في ربوع الوطن الواحد. وبمجرد رفع علم الوحدة في 22 مايو/ آيار 1990 انطلق اليمنيون في شوارع صنعاء والمدن الأخرى للاحتفال بهذه المناسبة. كان الفرح يغمر الجميع، وكان الناس يعانقون ويهنئون بعضهم البعض دون سابق معرفة، وكانت الأناشيد الوطنية الحماسية تلهب المشاعر والأحاسيس المتأججة أصلا.

في تلك اللحظات عادت بي الذاكرة قليلا إلى الوراء، إذ تذكرت لحظة سقوط جدار برلين، وأخذت أقارن بين حماسة الألمان وغبطة اليمنيين، لكني كنت -في لحظة نشوة- أعتبر أن ما تحقق في اليمن أكبر من أن يقارن بسقوط جدار برلين، فقد تحققت الوحدة بين اليمنيين، بينما ما تزال ألمانيا تفاوض على وحدتها. هذا "الغرور الوطني" دفع أيضا بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح إلى إعلان استعداد بلاده "لمساعدة" ألمانيا على تحقيق وحدتها!

دولة بقيادتين وجيشين

على عكس ألمانيا، ألغت الوحدة اليمنية كلاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، وقامت على أنقاضهما دولة جديدة، هي الجمهورية اليمنية، بينما في الحالة الألمانية ألغيت دولة جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا، وانضمت في كنف جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعقب ذلك انتخابات ديمقراطية لبرلمان وحكومة دولة الوحدة. ومن خلال انتخابات ديمقراطية أيضا غادر "مستشار الوحدة" هيلموت كول الحكم، ولم يقل -بل إنه لم يكن ليستطيع أن يزعم- أنه "بطل الوحدة" ومن حقه الحكم مدى الحياة مستعينا بالجيش والشرطة كما هو عليه الحال في اليمن.

وفي اليمن لم تقم الوحدة على أسس ديمقراطية، إذ تقاسم المناصب في الدولة الجديدة نظامان غير ديمقراطيين، احتفظ كل منهما بنفوذه وجيشه في مناطق تواجده، الأمر الذي لم تتحقق معه الوحدة الاندماجية الفعلية والكاملة، فنشأت دولة بقيادتين ذات توجهات أيديولوجية مختلفة، ما لبثت أن لجأت إلى السلاح. كما أن قرار الوحدة اليمنية -ورغم التأييد الشعبي الواسع له- جاء من أعلى وباركه اليمنيون، بينما "صنع" الألمان الحدث بنفسهم وواكبه سياسيوهم. تلك المعطيات كانت من الأسباب الرئيسية لما عانت منه الوحدة اليمنية في ما بعد من مصاعب.

الحرب التي "قصمت" ظهر الوحدة

بعد الوحدة الألمانية سارعت برلين إلى ضخ المليارات لإعمار الولايات الشرقية، وأشركت الحكومة المواطنين في تحمل نفقات تنمية تلك الولايات من خلال فرض ضريبة "تضامن" لهذا الغرض. أما في اليمن فاتسعت رقعة الفقر الذي عم في كلا الشطرين، بينما تكونت فئة نافذة في السلطة جعلت من الوحدة مشروعا استثماريا على حساب السواد الأعظم من الشعب. فأخذ بريقها يخفت شيئا فشيئا، وبدأ الناس يعانون من المصاعب الاقتصادية التي خلفتها الأزمات السياسية المتكررة في قيادة الدولة، وأصيبت البلاد بحالة شلل شبه كامل. ولأن طرفي الوحدة كانا غير مقتنعين بالطريقة التي تمت بها، فقد حاول كل منهما بأثر رجعي إقصاء الآخر، الأمر الذي أوصل البلاد في نهاية المطاف إلى الحرب في 1994، تلك الحرب التي أثارت المخاوف من بداية النهاية للوحدة اليمنية.

وعندما شنت صنعاء الحرب على القيادات الجنوبية التي كانت عمليا قد عادت إلى عاصمة الجنوب سابقا عدن، رد هؤلاء بقصف العاصمة صنعاء وإعلان قيام "جمهورية اليمن الديمقراطية". ولازلت أتذكر تلك الليلة المشؤومة عندما مر صاروخ سكود، قادما من عدن، من فوق رأسي، وكاد أن يسقط على منزلي، حينها صرخت مصعوقا "لا نريد وحدة تزهق أرواح البشر"، رغم أني كنت من أشد المتحمسين لها. لكن علي عبدالله صالح أعلن بصراحة "الوحدة أو الموت". لقد كسب صالح الحرب، لكنه خسر قلوب الجنوبيين. إن "انتصار" قوات صنعاء واكتساحها عدن على طريقة الفاتحين تحت شعار "الله أكبر، لقد سقط هُبل"، وكذلك طريقة تعامل النظام في ما بعد مع الجنوبيين كمهزومين، خلق جرحا عميقا ما يزال ينزف في ذاكرة أبناء الجنوب الذين ترتفع أصواتهم ضد الوحدة التي تواجه اليوم خطر الفشل.

■ مراجعة: إبراهيم محمد

● المقال نشر في موقع «دوتش فيله»

* صحافي ألماني من أصل يمني، يعمل لدى مؤسسة دويتشه فيله، وقد عايش قيام الوحدة اليمنية خطوة بخطوة عن كثب. ويعيش في ألمانيا منذ أكثر من 15 عاما.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

أسلحة الدمار الشامل

عبدالباري طاهر

من السذاجة الاعتقاد أن صدام حسين أول مخترع لكيماوي الاستبداد المزدوج، وهو مزج القبلية بالعسكرة بالتدين الزائف، فهذا الثالوث الشرير سلاح الطغاة والمستبدين منذ فجر التاريخ.

قد يكون لصدام بصمته الخاصة كما يؤكد باحث مهم "فالح عبدالجبار". ولكن أسلحة الدمار الشامل: القبيلة والعسكرة وأسلمة السياسة، كلها أسلحة أجاد استخدامها طغاة الأرض في مراحل الفشل والانهيار، أو كإيذان بالانهيار.

قتل السادات وسط منصة الاحتفال بعيد الانتصار في أكتوبر على إسرائيل، بسلاح أسلمة السياسة، وتحويل الدين "البراء" إلى أداة قمع وتنكيل ضد معارضيه السياسيين، وبنفس السلاح هزم الإمام "أمير المؤمنين" جعفر محمد النميري، وهو السلاح الذي قتل به خصومه السياسيين، وشنق به الشهيد الداعية الإسلامي محمود محمد طه. وقتل به ضياء الحق في باكستان على يد حلفائه "الإسلاميين"، وحتى الرئيس معمر القذافي الذي استخدم السلاح خارج الحدود دفع ثمناً باهظاً، وتعرضت حياته للخطر على يد حلفاء الإسلام السياسيين المشجعين خارج ليبيا. ولا ينكر أو يخفي النظام السعودي تبرمه وضيقه من تيار لعب دوراً رئيسياً في تربيته ورعايته، وهل ينسى النظام السعودي معركة الإخوان وفيصل الدويش وقتل المئات بل الآلاف منهم على يد عبدالعزيز آل سعود ضد حلفاء الأمس، وقد تجددت المعركة على يد القحطاني وجهيمان العتيبي في الحرم الملكي عام 79، ولا تزال الجراح تنزف.

تستطيع المملكة بلعبة العصا والجزيرة أن تسيطر على الملعب. كما تستطيع الثروة النفطية الهائلة شراء التغاضي الأوروبي والأمريكي بخاصة عن تحالف الدين والسياسة في المملكة. ثم، وهذا هو الأهم، تستطيع الدولة السعودية بقدراتها دفع الوباء خارج حدودها، وتشجيع التيار السلفي الجهادي على الانتشار والتمدد خارج حدودها.

أليس دالاً أن مقبل هادي الوادعي المنظّر المهم في حركة القحطاني وجهيمان، والمعتقل في السعودية، قد وجد الملاذ الآمن في دماج بدعم سعودي ويمني رسمي، وبتوافق سعودي يمني تنشأ مئات وآلاف المدارس ذات الصبغة السلفية الوهابية في طول اليمن وعرضها. يتزامن ذلك مع تكوين وإعلان "لجنة العلماء المرجعية" في اليمن، من قيادات دفعت بها السعودية واليمن إلى أفغانستان لتعود للجهاد ضد حلفاء الأمس.

تتعامل السعودية بذكاء مع هذه التيارات التي تمثل ركيزة أساسية في بناء الدولة السعودية، بينما يتسم التعامل اليمني بقدر من الانتهازية وفقدان الاتزان، لتكون الضحية والجلاد في آن! ففي حين تقوم المملكة بتصحيح مناهجها التربوية، والتضييق على التيار السلفي، وتشجيع الاتجاهات الحداثية والعقلانية، تنشئ السلطة اليمنية هيئات "إسلاموية" تجعل منها "ولاية الفقيه" بدون فقيه، أو هيئة أمر بالمعروف ونهي عن المنكر بمسميات مختلفة.

ويعرف الحكم واليمنيون والعالم أن أعظم مفكر في اليمن هو "الفقر الكافر" الناجم مباشرة عن الفساد والاستبداد الذي يأكل محصول البلاد كالجراد.

ليست اليمن بالبلد الفقير إلى ذلك الحد، وفيه من الموارد والخيرات ما يكفي لو كانت هناك إدارة صالحة ترعى مصالح شعبها وأمتها.

مأساة اليمن الوبيلة عصبيات ما قبل التاريخ. العصبية القبلية التي تضع نفسها فوق الدولة والنظام والقانون. وقد جرى عسكرة القبيلة لتصبح عصبية مدججة بسلاح الأمية والدبابة.

أما وقد اتجه الحكم إلى رفدها بالسلفية الجهادية لتدمير الداخل وابتزاز الخارج، فإن الكارثة تكون قد بلغت ذروتها.

العصبيات القبلية والتزمت الديني الذي مثله حكم آل حميد الدين هو المسؤول عن تخلف اليمن وتدهورها. وما يقوم به النظام الحالي هو تكريس العصبيات المقيتة، مضافاً إليها "عسكرة القبيلة"، ورفدها بعصبية مذهبية جهادية تكفيرية "لا تبقي ولا تذر".

يرى الدكتور جابر عصفور في كتابه "النقد الأدبي والهوية الثقافية"، أن "الأصولية تتحول إلى نزعة قمعية خالصة لا تتردد في ممارسة العنف العالي على خصومها عندما تعمل في حماية أو في خدمة دولة تسلطية تمارس العنف نفسه على كل المستويات. عندئذ تغدو الأصولية الوجه الفكري لهذه الدولة بالقدر الذي يتحول به الفكر الأصولي في فعل ممارسته إلى أداة من أدوات الدولة القمعية التي تمنحه شرعية الوجود ومبرر البقاء. ذلك ما حدث للأصولية الماركسية عندما أصبحت نزعة قمعية مع انتشار الجدانوفية التي كانت علامة على الدولة السوفيتية، وتجسيداً لأيديولوجيتها التسلطية".

فهناك دائماً علاقة عميقة ومتينة بين الاستبداد السياسي والديني. فحيث وجد أحدهما وجد الآخر، فالمفكر الإسلامي عبدالرحمن الكواكبي يرى بأن بين الاستبدادي السياسي والديني مقاربة لا تنفك متى وجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه، ومتى زال زال رفيقه، وإن ضعف أي صلح أحدهما صلح الثاني". وشواهد ذلك كثيرة جداً لا يخلو منها زمان ولا مكان، وكلها تبرهن على أن الدين أقوى تأثيراً من السياسة. والحاصل أن كل المدققين السياسيين يرون أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويرون أن إصلاح الدين أسهل منالاً وأقوى وأقرب طريقاً للإصلاح السياسي.

إن السلطة، أية سلطة، تفقد سندها في المدينة والمجتمع المدني لابد أن تبحث لنفسها عن سند في الريف وقبائله. فمع تسلط العشيرة الكلي على السلطة يبدأ التفكك والانهيار. فالقبيلة، أية قبيلة، ليست عنصر توحيد عبر التاريخ، وهي رمز التفكك والانقسام والتشظي الدائم. المزج بين استبداد السياسة والدين وفساد أدواتهما المحركة، واستنادهما إلى العصبيات القبلية والطوائفية والجهوية هي السمة الرائسة لوضعنا الحالي. وقد سار في هذا الدرب الخطير العراق والصومال وأفغانستان وباكستان، وحالياً السودان ولبنان. وما الاهتمام شبه اليومي بالعسكر ورجال الدين ووجهاء وزعماء القبائل والمناطق إلا عودة بالدولة إلى عناصرها الأولى، ومثل هذا الصنيع إضرار بالدولة وتفكيك للمجتمع، وإفساد للدين والسياسة معاً، وتدمير لأحلام وأماني وأشواق اليمنيين في بناء دولة موحدة وديمقراطية؛ دولة نظام وقانون ومؤسسات حسب شعار حركة يونيو التصحيحية، وبرنامج ودستور دولة الوحدة في الـ22 من مايو 90.

وما يبقي على مثل هذا العبث اللاعقلاني هو ضعف المعارضة ولامبدئيتها، ومراهناتها على المساومات والمكاسب الآنية. فالصراع في الحياة السياسية اليمنية صراع بين الضعفاء، وفي المجتمع تصارع يؤشر إلى التداعي والتفكك.

فالقبيلة كتشكيلة اجتماعية مغلقة تتسم بالعصبية ورفض الدولة والدستور والقانون، والسلفية التكفيرية الجهادية ضد العصر والتطور والمجتمع، والعسكرة الخارجة من رحم العشيرة والأسرة كلها مفردات الوضع القائم، وهي أسلحة دمار شامل سواء في تحالفها أو في تقاتلها، وهي حتى وإن تحالفت لابد أن تتحارب لأن بقاءها يقوم على نهب الثروات واستلاب المال. فهي تتصارع على الاستحواذ على المال العام، وحصة كل طرف منها على النصيب الأكبر من الثروة. وأنموذج حكم كهذا إنما يخلق معارضة من لونه وعلى شاكلته: تمرد الحوثيين في صعدة، ومفردات الحراك الجنوبي المفكك والمنقسم، والتيار الإرهابي الذي يغذيه فساد الأوضاع، وبعض معارضة الخارج التي تنكر يمنية الأرض اليمنية كاحتجاج بليد على حكم شاركت في صنعه.

ولاشك أن لسلبية المعارضة دخلاً في خلق مثل هذه الحالة البائسة.

قد يكون للحكم مصلحة في التلويح بالصومالة والتهديد بالانهيار، وربما المبالغة في التقاتل مع الإرهاب لترويع الداخل وابتزاز الخارج، ولكن السؤال الفاجع: ما هي مصلحة المعارضة في رؤية بلد يتفكك، وينحل أو يعود إلى عناصره الأولى، مكتفية بلعن الظلام بدلاً من إشعال الشمعة؟

لا أحد ضد الحوار، ولا مخرج غيره، ولكن الحوار يقتضي النزول إلى الجماهير وتبصيرها بما يجري وحشدها ورص صفوفها لمواجهة قدرها. فلا أمل في تغيير الأوضاع غير قوى المجتمع المدني الحية والفاعلة. وتحالف الفساد والاستبداد لا يمكن تحديه ومواجهته إلا بتحالف شعبي واسع وعريض يضم الأحزاب السياسية المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز التحاور بالاحتجاج المدني الذي ينبغي أن يصل إلى كل مدينة وقرية ودائرة.

سلاح الدين في الصراع السياسي سلاح خطير، وما قتل به حاكم إلا قتل به، والشواهد كثيرة، ولا من يتعظ.

في أحداث انقلاب 1955.. من صاحب الموقف الوطني.. الثلايا أم الإمام؟!

د. عبدالله أبو الغيث

تحتفل اليمن بمرور نصف قرن على ثورة 26 سبتمبر، التي أقامت النظام الجمهوري على أنقاض النظام الإمامي، وهذه هي المدة الزمنية التي تحددها مناهج البحث التاريخي لانتقال أحداث الماضي من كونها حوادث سياسية معاصرة إلى أحداث تاريخية يتم التعامل معها وتدوينها وفق المناهج العلمية لقراءة التاريخ، التي تقوم على تتبع الحقائق وإبرازها كما هي في الواقع، دون التدخل في التعديل أو الحذف والإضافة؛ فالتاريخ ليس ألعوبة بأيدينا حتى نخضعه لأهوائنا وحساباتنا الخاصة. وبناء على ذلك لا يخفى حاجة تاريخنا اليمني للمراجعة، خصوصاً أحداث بعض الفترات التي تم تدوينها في ظروف معينة ساعدت على تحويرها وتبديلها، وأصبحنا مع الأسف الشديد نتعامل معها بصفتها مسلمات لا تقبل التغيير والتعديل.

ليس كل تمرد ضد الإمامة عملاً وطنياً

لعل الأحدث التي شهدها عصر الإمامة في اليمن، خصوصاً مرحلته الأخيرة، خلال القرن العشرين، هي من أهم الأحداث التي تحتاج إلى مراجعتها تاريخياً، شريطة التجرد من الأهواء والمصالح، واعتبار هذا العصر مثله مثل بقية عصور التاريخ اليمني السابقة له واللاحقة؛ له إيجابياته وسلبياته، لأنه لا يوجد عصر تاريخي في أي زمان ومكان يمكن اعتباره خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً.

وانطلاقا من هذا المفهوم علينا مراجعة أحداث الحركة الوطنية اليمنية الحديثة، لكونها قد دونت وفق قاعدة غير سليمة تقوم على أساس اعتبار كل التمردات ضد الحكم الإمامي بمثابة أعمال وطنية يستحق أصحابها التخليد في تاريخ اليمن بصفتهم بعض أبطاله، بغض النظر عن دوافعهم.

بينما كان الأجدر بنا فرز تلك الحوادث؛ فما كان منها بدوافع وطنية ولمصلحة عامة عُد من ضمن الحركة الوطنية، وما كان منها بدوافع شخصية أو أسرية أو قبلية أو مناطقية أو غيرها من الدوافع الفئوية الضيقة، نتعامل معه وفق دوافعه، ولا ندرجها ضمن الحركة الوطنية، لأن ذلك ليس من حقنا، فهي لم تكن من أجل الوطن، ولم تنطلق من المصلحة العامة للشعب.

دوافع غير وطنية لانقلاب 55

وفي هذا الإطار يمكن أن نقرأ وقائع انقلاب 55، الذي كانت أحداث منطقة الحوبان/ تعز بين العسكر والمواطنين، الدافع الأول لحدوثه، وسوف نورد هنا شهادة العميد محمد علي الأكوع الذي يمتلك أهم وثائق هذا الحدث، وكان شاهداً عياناً على تفاصيله، وسنكتفي بما ذكره في مقابلة مطولة له في برنامج "تلك الأيام" على قناة اليمن؛ فقد قال إن هبة أهل الحوبان ضد العسكر لم يكن سببها نهب العسكر للحطب كما هو الشائع، مبرراً قوله بأن ذلك كان قد أصبح من الأمور التي تعود عليها الشوافع في مملكة الإمام. وقال بصريح العبارة إن الموضوع كان متعلقاً بالدفاع عن العرض، وهو ما يفسر موقف أهل الحوبان إلى درجة قتلهم بعض العسكر، رغم معرفتهم اليقينية بالعواقب الخطيرة لفعلهم.

ورغم ذلك الفعل المشين للعسكر، فقد استغله قائدهم الثلايا لتحريضهم ضد الإمام أحمد لأنه قد رفض السماح للعسكر بالانتقام من أهل الحوبان، وقرر التحقيق في القضية لاستجلاء حقيقتها واستيضاح مبهمها، وهو ما لم يرق للثلايا الذي انطلق في موقفه من عنجهية استعلائية وفق منظور طائفي مناطقي مقيت تربى عليه وتجذر في نفسه، لذلك فقد أباح منطقة الحوبان لعسكره يعيثون فيها فسادا.

● الثلايا

وحسب شهادة العميد الأكوع بأنه لولا فرار أبناء الحوبان من قراهم لكان الجيش فعل بهم الأفاعيل، ومع ذلك فقد دمروا ونهبوا كل ما وجدوه أمامهم، وكانوا – حسب الأكوع- كلما عادوا إلى ثكناتهم معتقدين أنهم قد أشبعوا رغبتهم في الانتقام، كان الثلايا يعترضهم محرضاً لهم على معاودة التدمير والتخريب في قرى الحوبان، مثيراً حماسهم بعبارة "يا حمران العيون". بعد ذلك قام الثلايا باستغلال غضب العسكر لينتقم من الإمام أحمد الذي وقف في صف أناس هم في نظر الثلايا مجموعة من الرعاع لا يأبه لهم، حتى وإن كانت الوقاحة بعسكره قد وصلت للتفكير بانتهاك أعراض بعض أبناء شعبهم الذي يفترض أنهم حماته.

الثلايا ومقولته الزائفة

ومع كل تلك الأحداث التي يندى لها جبين كل إنسان حر، فقد أبى مزيفو التاريخ إلا أن يجعلوا من الثلايا المتعصب ضد شعبه بطلاً،

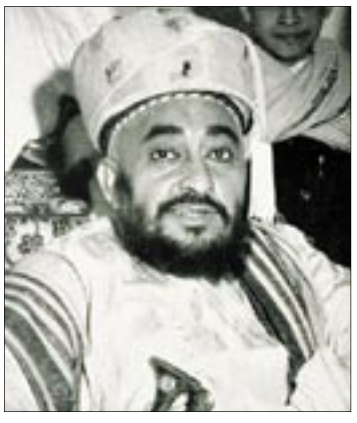

● الإمام أحمد

ومن عسكره العابثين ثوارا. وعندما نفذ الإمام فيه حكمه بالإعدام، قوّلوه ما لم يقل ورددوا باسمه عبارة "لعن الله شعباً أردت له الحياة وأراد لي الموت"، مع أن شهوداً عياناً حضروا واقعة إعدامه وما زالوا على قيد الحياة، ينكرون تماماً أن يكون الثلايا قد نطق بهذه العبارة أو بغيرها.

وأنى له أن يقول هذه العبارة، وكيف لها أن تستقيم مع أفعاله، فهو إنما انتفض من أجل توهمه الاستعلاء على بعض أبناء شعبه الذين أراد لهم الموت وليس الحياة حسب المقولة الملفقة. وكذلك عمل على استبدال الإمام أحمد بأخيه عبدالله لكونه قد رفض أن يحقق له رغبته السادية بإنزال الموت بأهالي الحوبان. ومع ذلك يُجبَر أبناء الشعب بمن فيهم ضحايا الثلايا وعسكره في تعز، أن يلقنوا أولادهم بما تحتويه كتبهم المدرسية بأن الثلايا ثائر عظيم، ومن أجلهم ضحى بحياته. ثم يأتي بعض الطفيليين على التاريخ ليصفوا انقلابه المصلحي بأنه حركة وطنية وثورة ضد الظلم؛ وكأننا بالثورات

وقد أصبحت معلبات يبيعها بعض الصبية في تقاطعات الشوارع عند توقف إشارات المرور!

السيف عبدالله وارتباطه بالامبريالية العالمية

يروج مثورو انقلاب 55 بأن تغيير الإمام أحمد بأخيه عبدالله المنفتح على الغرب، كان سيصب في مصلحة اليمن وتطورها، من غير أن يدركوا؛ أو ربما لا يرغبون في ذلك، أن السيف عبدالله كان له ارتباطاته بالحركة الامبريالية العالمية وقوى الاستعمار، وزعامته لليمن كانت ستجعل منها نقطة محورية لضرب قوى التحرر الوطنية والقومية، وفي مقدمتها قضية الجنوب اليمني المحتل. وقد عزز ذلك من الموقف السلبي لأحرار اليمن من الانقلاب، وفي مقدمتهم أستاذ الأحرار النعمان الذي كان مقيماً في تعز آنذاك، حيث استدعاه الثلايا مع بعض الوطنيين وهددهم بطريقة فجة -حسب الأكوع- إذا لم يعلنوا تأييدهم لانقلابه، الأمر الذي اضطر النعمان لمداراته مؤقتاً ريثما تمكن من الخروج من تعز، وأعلن موقفه الرافض للانقلاب.

وكان ارتباط السيف عبدالله بالامبريالية العالمية هو ما دفع الدول العربية المحورية لرفض الاعتراف بالانقلاب، وفي مقدمتها مصر عبدالناصر، رغم موقف الإمام أحمد العدائي منها. وذلك لأنها كانت تدرك الأبعاد الخطيرة لنجاح هذا الانقلاب على المستويين اليمني والعربي، وجعلتها تنظر للإمام أحمد بصفته أخف الضررين. ولعل ذلك قد أثر في الإمام أحمد، وجعله يخطو بعض الخطوات التطويرية، حيث شهدت الفترة الواقعة بين الانقلاب وثورة سبتمبر، تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، مثل ميناء الحديدة والطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الثلاث الكبري: صنعاء وتعز والحديدة.

ليت الفتى حجَرٌ
حتى ينام المرهقون،
وينضج التفاح في ذيل الصبايا،
يستعيد الحب لوعته،
يؤوب الهاجرون إلى الربابة بعدما هجروا
ليت الفتى حجرٌ

لارتاح منهوكون من هتك الضنا
وانفك مغلولون من وحش السلاطين
الذين تألهوا،
وتفنّت الضجر
ليت الفتى حجر
حتى يصير الخلق في الدنيا سواسية

فلا بيضٌ ولا سودٌ
ولا عبدٌ وساداتٌ
ولا مدنٌ ولا غجر!

حلمي سالم

دراما الخروج إلى السياسة أو الفن

■ المحرر

لم يستحوذ مسلسلا "همي همك" و"أصحاب" اللذان عرضا هذا العام على قناة السعيدة، على المشاهد إلا لنجاح ما. لكن نجاح كل منهما مختلف تماما. وهو رأي آخر لم أقرأه في أكثر الكتابات التي كتبت حولهما.

لو عولنا على التراكمات لصنع دراما حقيقية كما نفعل دائما، فنحن كنا في البدايات وما نزال فيها دون تقدم لخطوة واحدة. التراكم يحتاج لوعي يخلق وعيا أعمق يأخذ النقد على محمل الجد ليستمر ويقوى عوده. نعم خلقت قناة كالسعيدة للدراما زخما خاصا، وقدمت ممثلين ومخرجين ومؤلفين، ولفتت انتباه المؤسسة الرسمية والخاصة لأهمية الدراما.. خلقت تنافسا جعل من الفضائيات الرسمية تتحفز وان عادت مرة أخرى لنقطة الصفر. في الدراما هذا العام عرضت قناة اليمن مسلسلات منها "عيني عينك" و"العقل زينة"، وهما بمواضيع مكررة مقتبسة، وعرضت السعيدة مسلسلي "همي همك" و"أصحاب"، كان نصيب الأسد في النجاح لمسلسلي "السعيدة"، لكنه نجاح مختلف.

«همي همك».. الخروج إلى السياسة

بالضرورة ستعود بك ذاكرتك وأنت تشاهد مسلسل "همي همك" لفهد القرني، وفي الحلقة الأضعف فيه، الحكاية الثانية تدور أحداثها في الصومال، حيث اضطر صابر إلى مغادرة اليمن إلى الصومال. وإلى أحد اليمنيين وهو يوجه كلامه لأحد الصوماليين "احتليتم البلاد" أو "اخرجوا من بلادنا". لكن الحدث في المسلسل يوجه خطابه قائلاً "عليك أن تضع نفسك مكان الآخرين"، هذا كل ما يمكن الخروج به من تلك القصة، ولا أظن أن المسلسل قدّم معالجة كما يحلو لصناعه أن يقولوا. لقد مر المسلسل مرور الكرام على قضايا مهمة كتسلط المشائخ والقرصنة والفساد. من خلال 3 أشخاص أراد لهم القدر أن يجتمعوا معاً، ويواجهوا مصيرا قد يكون الموت بعد أن تقطعت بهم السبل على الشاطئ، ويبدأ كل منهم بحكاية قصته.

يحكي جعفر التهامي قصته مع أحد المشائخ الذي استولى على أرضه وطردهم من قريتهم. ورغم أن القرني يؤدي دور أحد الثلاثة على الشاطئ، وسيحكي قصة ذهابه إلى الصومال، إلا أنه يؤدي دوراً آخر كأب لجعفر يخشى أن يعترض على الشيخ محاولا إرضاءه مهما كان الثمن، وينجح في إقناعنا بالشخصية (رغم بعض المبالغات في الأداء)، وخاصة بعد أن أخفى الميكياج حقيقته، ونجح في الدور أكثر من الدور الآخر. هذا الجزء بالذات أثار ضجة كبيرة ولاقى اتهامات بعدم المهنية وبتشويه صورة التهامي، ولا يمكن أن أوافق على ذلك، فمثلما قدم التهامي الظالم كالشيخ، قدم قليل الحيلة كجعفر والمقاوم كخال جعفر، وكل ذلك يعني نموذجاً بعينه ولا يعني التعميم.

لكن عدم المهنية أن يتم تناول الموضوع بهذه السطحية، فلم يقل لنا ما الذي جعل هذا الشيخ يصل إلى هذه المرحلة من الطغيان، ما الأسباب النفسية والاجتماعية، والسياسية. لقد كان ثمة وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر المؤلف. وهنا تظهر شخصية فهد القرني السياسي مؤلف المسلسل أو فهد سعيد كما كتب في مقدمة المسلسل، فيوجه كل شيء لمصلحته وبالطريقة التي يريدها.

ربما عليه في المرة القادمة أن يخرج من عباءة السياسي، وليكن كفنان ملكا لجميع الناس. ويؤكد كلامي هذا رد القرني على "البركاني" في سجال لم يكن هو بحاجة إليه، أعتقد أن على الفنان ألا يتهجم على أحد، وأن يترفع عن مثل هذه الأشياء.

في نظري، جاء هذا المسلسل في مصلحة القرني ليخرجه من عباءة أخرى هي عباءة الفنان الإسلامي، فالقرني تعود على مسرح لا مكان للمرأة فيه ولا للحب، أما في المسلسل الذي كتبه هو، فقد كانت هناك قصة حب، وإن على استحياء، وكان هناك ظهور للمرأة.

ما لم يكن فيه القرني مقنعاً هو أداؤه لدور طالب يفترض به أنه طيب لكنه شجاع، وهو الحكاية الثانية من المسلسل، فملامح القرني القاسية وطوله، لم تضف الصدق على الدور. ولو كان صلاح الوافي الذي أدى دور رجل الأعمال بحرفية عالية في الحكاية الثالثة، لكان أكثر إقناعا.

كما أن فهد سعيد لم يكن مقنعا في بناء شخصية جعفر، فالذي يتهم بالغباء، وبطء الفهم على مدى حلقات المسلسل، لا يواجه شيخاً ظالماً كما فعل جعفر ليُحبس ويجبره والداه على التنازل. وقد يذكرنا بفكرة مسرح المدرسة المستهلكة مدرس وطلاب مشاغب وذكي وغبي... لم يكن مبتكراً ولا هو قادر على الغوص في عمق تلك الشخصيات.

لم يخرج المسلسل من السياسة إلى الفن، لكنه خرج من الفن إلى السياسة، وهذا يؤخذ عليه. كما تزيد في المسلسل لغة الوعظ والمباشرة، ومثل هذه الخطابية تبدو كوصاية على عقل المشاهد.. والفنان برسالته لا يجب أن يشبه برسائله السياسي ورجل الدين، بل يقدمها بطريقة فنية تدعو الجمهور إلى التفكير.

«أصحاب».. الخروج إلى الفن

عادة، لست بحاجة للعودة مرة أخرى لأعمال عمرو جمال لتعرف في أية منطقة تتجه رؤيته، فهذا المخرج باستطاعته دائماً أن يخلق نوعاً من الدهشة والإبهار. لا أستطيع أن أفصل عمرو جمال في عمله الأخير "أصحاب"، عن كل ما قدمه في المسرح والتلفزيون خلال الفترة السابقة منذ 2005.

لقد جاء عمرو جمال محملاً بهم إعادة الألق للمسرح الذي كان يراه منذ أن كان صغيرا. واليوم بعد أول مسرحية له وهي "عائلة دوت كوم" التي عرضها في 2005، لا تملك إلا أن تقول بعد مشاهدة أعماله: "يا إلهي! ما الذي يفعله هذا الشاب؟". أو كما علق أحدهم بعد أن شاهد مسرحيته الأخيرة "معك نازل" 2009، لم أكن أعتقد أن لدينا فنا بهذا المستوى. والمسرحية الأخيرة مثلت اليمن في ألمانيا وحازت نجاحا منقطع النظير.

تلهم أعمال عمرو جمال الكثيرين من الشباب، ونجاحه المتواصل في أعماله يجعل فرقته "فرقة خليج عدن" تتماسك وتواصل أعمالها بجدية، وبها انطلق مؤخراً في عمل درامي عُرض على قناة السعيدة بعنوان "أصحاب".

قبل أن أتحدث عن هذا العمل لابد أن أضع نقاطاً عدة في الحسبان: أولاً ضعف الإمكانيات التي تعمل بها الدراما في اليمن، وثانياً تعود الجمهور على دراما سريعة كمسلسلات تتكون من حلقات منفصلة تتكرر فيها الموضوعات: الأداء الوظيفي، الثأر، قيم العمل، الرشوة، ومؤخراً الإرهاب. إلا أن تكرار هذه الموضوعات يجعلنا ندور مع دراما غير مؤثرة، وبالتالي ليست ممتعة سوى لمرة بل واحدة، بل للحظات.

يأتي عمرو في مسلسله "أصحاب" ليبدأ بموضوعات مختلفة، قد تبدو مغامرة، لكن تلك المغامرة كانت ناجحة، فإضافة إلى نجاح ما، حققه مسلسل "همي همك"، كان "أصحاب" يحقق نجاحاً مغامراً بأداء جديد على مستوى الإخراج والتأليف والصورة.

تدور أحداث المسلسل في إحدى شركات الإعلام "أصحاب ميديا"، وتربط بين العاملين فيها نساء ورجالاً علاقة صداقة أكثر قوة، وتتوالى المواقف التي تظهر مدى قوة تلك العلاقة في الشدة والفرح!

في ما قدمه عمرو هناك مجتمع ينفض عن نفسه الغبار ليقول أنا هنا. وبرأيي فعل عمرو جمال ما علينا أن نفعله من تعميم مثل تلك النماذج الصادقة الأكثر دفئاً، وهو دور الدراما.

في أعماله السابقة يمكن أن نلاحظ أن عمرو يعمل على ثيمات الحب، والأمل، والمثابرة، وهي متواجدة في كل أعماله، وهو ميزة له، بين كل الشتات الذي يعانيه الجميع في المسرح والدراما.

وفي المسلسل سنلاحظ أن قصة الحب التي جمعت بين بطلي المسلسل كانت دافعاً للنجاح والتغيير، كما أن أملا طال انتظاره في أن تنجب زوجة شخص تتحقق في النهاية.

سيدور جدل إلى أي مدى تبدو قصة أصدقاء مهمة للتقديم في مسلسل ونحن نعاني أشياء تبدو أهم تنغص حياتنا. لكن عمرو يفكر بطريقة مختلفة، فكما يقول في مسلسله "أصحاب": "إن علاقة مجتمع ببعضه هي التي تحدد مصير ذلك المجتمع، سواء مجتمع العمل أو العائلة أو الحارة أو الوطن".

أين تذهب؟

في السعيد.. مؤلفات ألمانية عربية

في تعز تقيم مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة وسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، غدا الثلاثاء، محاضرة عنوانها "المؤلفات الأدبية باللغة الألمانية التي كتبها كتاب من أصول عربية"، تلقيها د. منار عمر، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقر المؤسسة جوار مدرسة الشعب.

في العفيف.. نقد التراث

في صنعاء تقيم مؤسسة العفيف غدا الثلاثاء ندوة بعنوان "قراءة نقدية في الفقه السياسي الإسلامي"، يشارك فيها الباحث في الفكر الإسلامي مجيب الحميدي بورقة عن "المرجعية الدينية للدولة المعاصرة"، ويقدم الباحث والكاتب عدنان العديني ورقة عن "جذور مفهوم المرجعية في الفكر الإسلامي".

الفعالية التي يديرها الباحث والكاتب زايد جابر، تقام في الرابعة والنصف في مقر المؤسسة بشارع مجاهد.

البيت الألماني.. الوحدة الألمانية

يعرض البيت الألماني للتعاون والثقافة، الأربعاء القادم، في عدن، فيلماً بعنوان "طفلة نوفمبر"، بطولة الممثلة الألمانية آنا ماريا، في إطار فعالياته الثقافية.

الفيلم يسلط الأضواء على أهم محطات الوحدة الألمانية وحضارة وتاريخ المجتمع الألماني بغربه وشرقه.

نكذب على أنفسنا حين نشير مجازاً إلى الساحة الثقافية بينما لا يمكنك العثور على ساحة لديها مشهد يراكم الخبرات ويبني عليها.

الشاعر أحمد السلامي: جيل التسعينيات ليس فرقة موسيقية مطالبة بتقديم عرض جماعي

● السلامي

لماذا قد يحب المبدع العمل في بيئة مثالية؟ ماذا عن خلق البدايات وما يتلوها؟ وهو ما فعلته كل بيئة يمكننا المقارنة بها. لم تصبح الأمور على خير ما يرام، إلا بعد أن كان سيئة للغاية! لو انطلقنا من تعريف الإبداع والمبدع سننتهي إلى أن نبتة ما تستطيع العيش في كل الظروف، وهي قادرة على التأثير أكثر من التأثر. إذن ألا يبدو المبدع اليمني حالماً بعض الشيء؟

لفهم ما يحدث في ساحة الأدب الثقافة، تجري شاشة "النداء" سلسلة من الحوارات، ويناقش الحوار التالي مع الشاعر أحمد السلامي رئيس تحرير الموقع الثقافي "عناوين ثقافية"، الجدل الدائر حول قصيدة النثر، وعن المسؤول عن حال الثقافة، وعن أسباب تجعل جيلاً ما ليس قادرا على الاحتفاء بما قدم ناهيك عن الاستمرار. والشاعر من مواليد صنعاء 1972، له 3 إصدارات شعرية "حياة بلا باب"، "ارتباك الغريب"، و"دون أن ينتبه لذلك أحد".

■ حوار: محمد الشلفي

■ كأحد كتاب قصيدة النثر في اليمن.. يكاد نتاج الشعراء فيها مؤخرا ينعدم.. ما رأيك؟

– هناك أمور يصعب اختبارها في اليمن أو الخروج بمؤشرات حقيقية تعكس مدى حضورها أو غيابها. إذ كيف لك مثلا أن تقيس عدد المعجبين بآخر فيلم حصل على الأوسكار بينما لا توجد في صنعاء دار سينما؟!

الفضاء العام هنا غير مؤهل لاختبار أي أداء جمالي أو معرفي مغاير للسائد المهيمن بقوة على الذائقة الجمعية. وعلاقة الشاعر اليمني بقصيدة النثر تندرج ضمن هذا الالتباس. والأولويات في صنعاء معنية دائماً بتلبية ما يتواءم مع النسق التقليدي في الحياة والأدب والسياسة. ولك أن تتأمل دلالة وجود شخصيات بارزة من اتحاد الأدباء في لجان تحكيم مسابقات متلفزة في الشعر الشعبي، وكيف جرى تحويل تلك المسابقات إلى مناسبة لبث المدائح، مع أن الشعر الشعبي موروث شفهي متعدد الأغراض.

ولا تتعطل سلطة الواقع وتفقد صرامتها إلا عند انكفاء الذات على ممارسة مستوى من التواصل الذهني مع أشواقها الخاصة، وبهذا المستوى من التجريد تتحدد العلاقة بين النخبة ومستوى تواصلها مع تطلعاتها وهواجسها، وهنا يتساوى الحضور مع الغياب، حيث الاشتغال على الأفكار والتصورات الجمالية يظل اشتغالا داخلياً معزولاً عن الواقع، لذلك يصعب الجزم بتراجع أو تقدم خطاب جمالي أو تصور فلسفي من هذا النوع الجواني، لأنه لم يتحقق خارج الذات، ولأن أداة القياس تكون غير موجودة أصلاً. وقصيدة النثر الآن تكتسب في الواقع المحلي هذا المستوى من التجريد.

ويبدو أنك تجعل من كثافة النشر مقياسا لوفرة الإنتاج واستمرار اليقين بهذا الشكل. ولا أظن بيئة النشر في اليمن مناسبة لإقناع الشعراء بمواصلة اختبار تجاربهم على هذا النحو، حيث لا توجد مؤسسات نشر وتوزيع بالمعنى الاحترافي. لدينا مركز عبادي الذي تقتصر مهمته على طباعة المجموعة الشعرية ومن ثم الاتصال بالشاعر الذي يتحول إلى عتال يحمل النسخ على ظهره ولا يدري أين يضعها. وعندما نلمس أحيانا ما يبدو مؤشرا لولادة صحافة ثقافية، تمضي السنوات، وتظل تلك التجربة تحبو في حظيرة الإعلام الرسمي ولا يتحرر أداؤها من الالتزام المجاني لخطاب السلطة. أما الصحافة الأهلية والحزبية فلديها أولوياتها السياسية والتجارية، ولا يمثل حضور المساحة الثقافية عندها إلا ما يلبي اكتمال التبويب.

■ هل ما زال الجدل حول شرعية قصيدة النثر يمثل عائقاً لكتّابها؟

– هذه مرحلة تم تجاوزها ولم تعد تمثل عائقاً تجاه إنتاج قصيدة النثر بكثافة على المستوى العربي، ومع ذلك فإن هذا النوع من الجدل لم يدر في اليمن إلا على هامش حوارات ثنائية بين شاعر منحاز للنثر وآخر للتفعيلة. أي أن المجتمع هنا لم يشترك في الجدل كما حدث في السعودية على سبيل المثال، حيث دخل بعض رجال الدين في معركة مفتوحة لم تكن معنية برفض الشكل الشعري الجديد بقدر ما كانت ضد الخطاب الليبرالي باعتباره يشكل خلفية الحداثة الشعرية. لذلك فإن تجاوز الجدل حول شعرية النثر لا يعني الحسم بقدر ما يعني التأجيل، والذي تأجل هنا ليس البت في مشروعية القصيدة، بل تأجل البت في التوقف عن تقديس الماضي بتمثيلاته الأخرى المتصلة بتحديد إقامتنا الجبرية داخل طريقة واحدة للتفكير، أما التنازل عن ثوابت الموروث الشعري ممثلاً بتفعيلات الفراهيدي، فإنه لا يضمن الولوج إلى الحداثة والمعاصرة إلا من بوابة المجاز، وهذا ما يجعل من قصيدة النثر في ثقافتنا مكسباً معلقاً بنوايا الغد، وطائرة ورقية نعبر بها من الحلم إلى الحلم، وعبر كتابتها نتسلى بمتابعة بروفة لغوية لحداثة لا نعيشها.

غير أن الإشكالية التي تواجه قصيدة النثر الآن، ويجري تداولها على نطاق ضيق، هي الشعور بالاتجاه نحو التقولب واستنساخ نبرة إيقاعية توحي بتشابه النصوص، وأرى أن محاولة التمرد على هذه النبرة ستفتح أمام القصيدة الجديدة مقترحات وبدائل من شأنها أن تثري قصيدة النثر وتسمح بظهور التجارب الشعرية الفردية التي اختفت منذ سنوات، بمبرر غير مقنع، مفاده أن قصيدة النثر ضد الشاعر النجم، وباستعارة لغة الدراما قيل إن البطولة ستكون جماعية، وعلى ما يبدو ها هو المازق الآن قد صار جماعيا، وإن كان الحديث حوله لا يزال يدور بحذر، وذلك أمر غريب لمسته بنفسي، وهو أن قصيدة النثر بمواصفاتها الراهنة تحولت عبر منتجيها ونقادها إلى سلطة لها منابرها وحراسها، وبعض حراس هذه السلطة لا يقبلون النقد ويمكن أن يتهموك بالرجعية والحنين إلى الماضي إذا ما قلت إن ثمة ركاكة شعرية تحتمي بالنثر.

■ في ما يخص الثقافة ثمة موت ثقافي إذا صح التعبير في الشعر، في القصة، في الرواية، ربما روايات قليلة صدرت، وهناك محاولات تبدو يائسة كإصدارات ثقافية متناثرة هنا وهناك، مواقع إلكترونية، ومؤسسات ثقافية تحاول أيضا، أين تكمن المشكلة.. في الجهة الرسمية، في المثقف، في المجتمع؟ وعلى عاتق من تقع المسؤولة الكبرى؟

– لم نشهد حتى الآن مرور فترة يمكن وصفها بأنها كانت ذهبية للثقافة، لكي نقارن بتذمر بينها وبين الفترات اللاحقة، وما حدث في 2004 لا يمكن القياس عليه، لأن الفعاليات والمطبوعات كانت مدعومة بميزانية استثنائية مكرسة لمناسبة صنعاء عاصمة للثقافة العربية، وأدارها وزير ومثقف استثنائي هو خالد الرويشان. أما الموت الثقافي حسب تعبيرك فقد اعتدنا عليه لدرجة أننا لم نعد نتبادل العزاء.

لاحظ أنك اختزلت حالة الموت في الوجه الأدبي والمؤسساتي للثقافة، بينما العلاقة المباشرة للجمهور كانت مع السينما التي اختفت من صنعاء بالتزامن مع حالة الشلل التي أصابت المسرح، ناهيك عن تقوقع الفنانين والمطربين في صالات الأعراس في وجود شركات إنتاج ومحطات فضائية تغازل الجمهور بأصوات مستنسخة تقلد مطربين أحياء وراحلين، وكأن الزمن توقف منذ السبعينيات.

أظن أن التحليل المنطقي لتفسير هذا الركود الشامل يتجه نحو إلقاء المسؤولية على انعدام الإستقرار السياسي في البلد، فالفنون والآداب تتراجع دائماً في أوقات الأزمات وأثناء الانهيارات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول، واليمن منذ إعلان الوحدة قبل عقدين، لم تفارق الأزمات الاقتصادية والسياسية، علاوة على الحروب والاضطرابات التي تتخلل الزمن الوحدوي بمعدل أخطر مما كانت عليه في زمن التشطير.

أما بالنسبة للمبدعين كأفراد ستجد أن الدافع الوحيد الذي ما يزال يربطهم بالقراءة والممارسة الإبداعية يتصل فقط بمقدار ما تبقى لديهم من شغف وميول شخصية، وباستثناء هذا الشغف لا يوجد ما يغري بالتعلق بحرفة بائسة كهذه.. حتى إننا نكذب على أنفسنا حين نشير مجازاً في مقالاتنا إلى الساحة الثقافية والمشهد الثقافي، بينما لا يمكنك العثور في العاصمة على ساحة لديها أجندة أو مشهد يراكم الخبرات ويبني عليها، ولن تعثر حتى على مكان يلتقي فيه الأدباء بعد أن تحول اتحادهم إلى محمية سياسية يحظر على الآخرين الاقتراب منها!

■ مؤخرا كتبت أكثر من مقال عن الجيل التسعيني، كواحد من هذا الجيل بداية ألا توافقني أنه هش سرعان ما يسلِم...

– يسلَم بماذا؟ دعني أقول إن جينات التسعينيين متوارثة، لذلك ستجدهم ينخرطون مثل الأجيال السابقة في أداء مهمات بعيدة عن الإبداع، والفارق أن الزمن الحاضر أكثر هشاشة من الماضي، لذلك تضيق مساحة الاختيار بين الإبداع وسواه.

ضع في الحسبان كذلك أن هذا الجيل منذ أن وعى نفسه في بداية التسعينيات والبلد يستهلك السياسة بجرعات زائدة.. استيقظنا على واقع ملغم بالأزمات السياسية والحروب الأهلية والاستقطابات، حتى الذين يعيشون في العاصمة؛ كبرى مدن البلاد، لم يتجولوا بين المسارح ودور السينما وحفلات الموسيقى، ولدنا على برع في ميدان التحرير، ونشرات أخبار مملة، وتعرضنا لموجة أناشيد وطنية يغيب فيها اسم الوطن. ربما نكتشف ذات يوم أننا عشنا بلا هوية ننفعل بها ومعها، وبلا وطن يشبه أوطان أصدقائنا الذين يبعثون لنا كتبهم الأنيقة المطبوعة على ورق فاخر. هويتنا متخيلة، وأحلامنا بالهجرة لا تكف عن مراودتنا. والذين في أعمارنا يعيشون مثلنا حالة انفصام بين حداثة متخيلة يتشربها اللاوعي من التليفزيون والانترنت، بينما يتعايش الوعي مع نمط حياة تقليدية تمضي ببطء شديد.

■ إنجازات هذا الجيل بدأت بمشاريع ربما برؤية واضحة قادرة على إحداث فارق في الواقع الثقافي/ الأدبي، وانتهت إلى مشاريع شخصية. من يتحمل مسؤولية هذا التراجع برأيك؟

– لم يكن لدى التسعينيين أي مشروع جمالي متفق عليه.. توزع الشعراء بين العمود والتفعيلة والنثر.. والشيء الذي كان يجعلهم يبدون وكأنهم كتلة واحدة هو الاتفاق بصمت على الدفاع عن حقهم في الوجود، فلما تحقق هذا الهدف انتهى التحالف. وستجد في تاريخ الأدب أن الذين صنعوا التحولات هم أفراد، وبالتالي يبقى التجييل توصيفاً شكلياً لا يلزم كل فئة عمرية بتنفيذ مشروع استراتيجي موحد، وجيل التسعينيات ليس فرقة موسيقية مطالبة بتقديم عرض جماعي.

وعادة ما يتكرر السيناريو مع كل جيل أدبي، حيث تتوقف العربة ليهبط منها البعض بإرادتهم في منتصف الطريق، وقد لا تصل إلى محطة النهاية إلا وهي تقل 3 أو 4 أشخاص، ويمكنك أن تستعيد قائمة جيل الثمانينيات لتعرف كم تبقى على متن قطار ذلك العقد.

■ هل فعلا جيل التسعينيات، انقسم كما ورد في مقال لك، إلى 3 ندابين ومنجمين يحذرون من الانهيار، كتاب شعارات ومدائح للاستقرار في زمن الفوضى، ومن آثر الصمت والانشغال بمتاهات الحياة؟ وما الرابط برأيك في توجه كل هؤلاء؟

– لم أكن أعني في هذه المقالة القصيرة جيل أدباء التسعينيات فقط.. بل أعني جيل التسعينيات بأكمله من أدباء وصحفيين ونقابيين وحزبيين وغيرهم ممن تخرجوا من الجامعات. حتى إنك لا تعرف أين يذهب الأطباء والمهندسون والمحامون الذين يفترض أن يشكلوا نواة لمجتمع مدني. كلما كنت أشاهد حفل تخرج لطلبة جامعة كنت أظن أن نمطا جديدا من التفكير سيفرض نفسه ويدشن حياة مختلفة ومطالب تتعلق بعصرنة أسلوب المعيشة في المدن، وأن من بين هؤلاء من يفترض أن يكون مستهلكا لما ينتجه الشاعر والروائي.. كنت أقول هؤلاء هم الذين سيحدثون انقلاباً في البنية الاجتماعية، وهم جمهور الثقافة المستقبلي. ولكن لا تدري كيف يبتلعهم الواقع بشراسة، وينتظمون في الطوابير الثلاثة التي ذكرتها.

■ قلت في مقال آخر أيضا "اختلفنا مع الماضي بعدوانية تحجب الفهم والمعرفة، وعلى أيدينا تحول الصراع بين الأجيال إلى صراعات شخصية". هل هي دعوة للمصالحة مع الماضي والحاضر بمكوناته، وإقرار باقتراف الخطأ؟

– لم يكن السياق الذي كتبت فيه هذه العبارة يفضي إلى المعنى الذي توحي به حين تكون مجتزأة على هذا النحو، وينبغي أن تعيد قراءتها في السياق مع استحضار المناسبة التي جعلتني أكتبها.

كنت أتابع أصداء حملة قاسية ضد الشاعر أحمد عبدالمعطي حجازي الذي لا تروقني كتاباته، لكن الحملة انتقلت من الحديث عن تجربة الرجل إلى الحديث عن صلعته، وأنا ضد أن تكون الحداثة عدوانية وذات مواقف شخصية. أظن أن الحداثة تعني التسامح والقبول بالتعدد، واختلافنا مع الموروث الشعري لا يعني أن نتناسى القطيعة مع ذلك الموروث على القطيعة مع مبدأ الاستيعاب والحكم على التجارب في إطارها الزمني، وهذا ما عنيته بالقول إن العدوانية تحجب الفهم والمعرفة، وأي مصالحة بين الماضي والحاضر لا تعني خلط الأوراق أو التنازل عن خيارات اللحظة الشعرية الراهنة.

معرض صنعاء الـ27 للكتاب.. ضعف في الإقبال، والكتب الدينية تتصدر المبيعات لتبقى اليمن الثانية عربيا

■ "النداء"

وحدهم قرّاء الكتب الدينية التراثية من مثّل لهم معرض صنعاء الدولي هذا العام مكاناً مناسباً وثريا، أمّا قرّاء الأدب والسياسة والتاريخ والعلوم والقانون... فلا شيء يسر إلا اليسير.

عدم التوازن هذا يحكمه الجمهور، وهو ليس خاصاً باليمن، فهذا قد يحدث في مدينة كالقاهرة أيضاً. أمّا في معرض الكتاب في فرنسا، وقبل 5 أعوام، نشر تقرير يشير إلى أن كتب الطبخ هي أكثر الكتب مبيعاً!

الأكثر إثارةً هذا العام في معرض صنعاء الـ27، الذي افتتح السبت 25 سبتمبر، واستمر لـ10 أيام تالية، بيان أصدره 7 من الأدباء يعلنون مقاطعة المعرض بسبب "كثافة كتب معروضة تدعو للتطرف والإرهاب"، وبسبب عدم حضور دار نشر رياض الريّس، ودار الساقي في المعرض ودار الآداب. لكن قد لا يكون كل ما ورد صحيحاً. فما ورد في البيان زوبعة مفتعلة من قلة لا يتعدون أشخاصاً.. كما تحدث رئيس الهيئة العامة للكتاب د. فارس السقاف. فاتحاد الأدباء، ووزارة الثقافة، والناشرون اليمنيون، واتحاد الأدباء مشاركون في المعرض.

كما أن سببا رئيسيا يفترض أنه كان وراء تلك المقاطعة، ورد في نفس البيان، وهو منع رواية للكاتب محمد الغربي عمران. وتحدث الغربي عمران عن منع الرواية في المعرض، لكن ليس علينا أن نصدق كل ما يقول الأدباء. ففي 3 تصريحات ينفي وزير الثقافة منع الرواية، ويصرح أحمد ضيف الله العواضي أن الرواية موجودة، ويضيف السقاف: أنا اشتريتها بنفسي، كما أنّ لا رقابة مسبقة على الكتب، وإنما الرقابة لاحقة، فإذا كان هناك كتب ما سيتولى القضاء النظر في منعها أو عدم منعها.

يتصدر معرض صنعاء الدولي للكتاب المركز الثاني في إقبال الجمهور بعد القاهرة منذ سنوات، من السهل معرفة ذلك من جهة رسمية أو من ناشرين يشاركون في كل المعارض العربية. ويتفاوت الإقبال على معرض صنعاء بين الزيارة والفرجة، وبين الشراء، فيما يؤكد لك الجميع أن اليمنيين أفضل من الخليجيين في الاهتمام بالكتاب.

شارك هذا العام في المعرض 300 دار نشر وتوزيع حسب إحصائيات رسمية، فمقابل دور النشر التي تهتم بالأدب والسياسة والفن والتاريخ، تتزاحم عشرات الدور التي تطبع الكتاب الديني التراثي: كتب المذاهب، والطرق الصوفية، وكتب التفسير والفقه، وغالبا ما تباع كتب التراث بالجملة للمؤسسات، ويقل الشراء بالتجزئة، ويتصدر كتابا "لا تحزن" لعائض القرني، و"تفسير الأحلام" لابن سيرين المبيعات.

ويرى معظم دور النشر المشاركة أن الإقبال ضعيف هذا العام مقارنة بالسنوات السابقة، فبينما ارتفعت قيمة المتر الذي يوفر لهم من $60 إلى $70، تقل الدعاية للمعرض. ويبقى التوقيت عاملا مساعدا في ضعف الإقبال، خاصة أن فترة المعرض تأتي بين عيدين.

علينا أن نكون حذرين عند قراءة عنوان يشير إلى "نجاح يرتكز على قاعدة الجمهور"، فبرغم أن أصحاب دور النشر اليمنية الخاصة –وهي أغلبها مهتمة بالكتاب الديني– أقل تذمراً من دور النشر العربية الأخرى، يعتقد نادر صالح مدير التسويق في مكتبة الفاروق (مصر)، أن نسبة الإقبال لا تتعدى 30٪، فيما يرى رشدي عبدالسلام من مكتبة خالد بن الوليد، أن الإقبال متوسط ولا يقارن بالسنة الماضية.

في جناح مكتبة "ميدل إيست أويزرفر"، وهي صحيفة يومية تصدر في مصر، كما تعمل في التوزيع، وتغطي معظم الدول العربية، بما فيها اليمن، يجد الزائر الكتب العلمية المتخصصة، وأغلب من يبتاعون كتب الطب والكمبيوتر والهندسة هم طلاب الجامعات. يقول جمال القيسي أحد الخريجين، إن معرض الكتاب يوفر له كتاب الصيدلة بسعر أقل وبفارق يصل إلى 4000 ريال عن سعره في المكتبات اليمنية، وهي تزيد في السعر لأنها بلا منافسين.

لا جديد، وإن كنا في المرة الـ27 لمعرض صنعاء الدولي للكتاب. أما البيانات فقد يكون عليها أن تسأل عن كيف لمدن لا تنتج الكتاب ولا تعلم القراءة قبلا، أن تفرح باستضافة معرض للكتاب؟

على كل، كعادتها اليمن تبدو فيها الأشياء شخصية، وإن جاءت في إطار عام!

الجماعة!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

بحسبة سياسية تضاف إلى سجل الرئيس (النضالي) نقطة لصالحه، بإقناعه نحو درزن من (العلماء)، ومن مدارس فقهية مختلفة، بأن يكونوا موظفي عموم لديه، وعليه تسقط عنهم الهالة الدينية، دون أن يكون لهم حق في معاتبة أحد، فقد قبلوا حصرهم في لجنة دنيوية، تشد أزر الحاكم بأمره، وفق أهوائه السياسية، في مواجهة معارضيه على شؤون الحياة، مقابل تلبيته التكتيكية لبعض مطالبهم الشكلية المناهضة لاحتياجات ورغبات الشرائح الاجتماعية التي تتوق لأن تكون لها حياتها الخصوصية، مثل بقية شعوب العالم الحرة، التي تختار دون وصاية ما تريد وتفعل، بما لا يتعدى على حقوق الآخرين!

وبحسبة اقتصادية سوف يخسّر الرئيس بقراره العبثي خزينة مال المسلمين الكثير على مدى استمرار بقاء اللجنة المشبوهة سياسياً، إذا لم يسرع بإلغائها مثلما استعجل تشكيلها، فالرجوع عن الخطأ فضيلة (عليه مراجعة العلماء أنفسهم ليتأكد)، حيث لا ضرورة دينية أو دنيوية تستدعي حشرهم على حساب المال العام في ما لا ينفع ولا يقع في نطاق اختصاصهم الفقهي، ومن لديه منهم كلمة أخرى فليقلها ويمشي مثل سائر خلق الله، ومعروف أن الدين النصيحة، ولكن بعضهم عن طمع وحب ظهور –والنفس أمارة بالسوء– يرغبون في أن يكونوا حكاماً أو شركاء على الأقل، ويبتزون الحكم والمجتمع معاً، ويفلحون في ظروف مأبونة ومأفونة كما هو الحال اليوم!

وفقاً للقرار الجمهوري، سوف يكون للجنة الضرار موازنة خاصة، رغم الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، ولا يقدر حجمها "العلماء" ومثلهم الحكم المبذر، فمن المال العام سوف يكون لهم مقر ومن ثم فروع أيضاً، وموظفون وخدم وحشم وحراسات ومواكب، وإعلام يتكفل بتغطية أخبارهم، وتلميع فتاواهم السياسية المشبوهة (مقدماً) في ضوء ما سبق فعله قبل التشكيل!

لو أصر الحكم على اللجنة المذكورة، وتمسك "العلماء" بحقهم المكتسب من تاريخه، أقترح إرشاداً للإنفاق السفيه الجديد، إفراد جزء من جامع "الصالح" مقراً رسمياً لهم، وطالما أنهم سيعملون لوجه الله كما جاء في القرار، أرى أن يتخذوا من المبنى الضرار سكناً اعتكافياً ومرتعاً آمناً لهم، والاكتفاء بتغطية احتياجاتهم المعيشية والخدمية مما ستوفره لهم مؤسسة "الصالح"، مع تخصيص صندوق لجمع التبرعات من رواد الجامع الفاسدين، وأفتي بأن ما سيصدقون به يدخل من باب التكفير عما تيسر من ذنوبهم الصغيرة فقط، وأفتي أيضاً بجواز تقبل "العلماء" لما سيتأتى لهم، شريطة أن يدفعوا ضريبة الدخل أسوة بسائر موظفي العموم، فلا فرق بين "عالم" ومسلم إلا بالتقوى، وأنصحهم لوجه الله بالأخيرة، مع التذكير بأن الآخرة خير وأبقى. اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد!

رفضت ارتداء الحجاب

طالبة في حجة تتعرض لانهيار عصبي جراء تشكيك مدرساتها بدينها وأخلاقها

تعرضت إحدى طالبات مدارس محافظة حجة لانهيار عصبي ونفسي جراء تهديدها من قبل مدرسات المدرسة، وتشكيكها بدينها لعدم ارتدائها الحجاب.

وقال عادل شلي أحد الأدباء بمحافظة حجة وولي أمر الطالبة جيهان، لـ"نيوزيمن" إن ابنته جيهان (11 عاما) والطالبة في الصف السادس الابتدائي، تعرضت لانهيار نفسي وعصبي جراء تلقيها تهديداً بقص شعرها، واتهامها بالكفر لعدم ارتدائها الحجاب، وتحريض زملائها عليها.

وقال إن مدرسي المدرسة الذين وصفهم "بطالبان اليمن" قاموا بتشكيك ابنته في عقيدتيها وإسلامها وتربيتها وأخلاقها، مشيرا إلى أن هذا التشكيك لم يكن الأول الذي تعرضت له ابنته، وإنما قد تعرضت له خلال العام السابق، والذي أدى إلى تدني مستواها التعليمي بعد أن كانت تأتي في مراتب متقدمة.

ودعا شلي وزير التربية والتعليم والنائب العام للقيام بمسؤوليتهما الكاملة لمواجهة ما وصفها الحملة الشنعاء ضد ابنته، والتي يحاول فيها المدرسون تحويل المدارس إلى أوكار للتطرف والإرهاب، محملا بذات الوقت إدارة المدرسة مسؤولية الإيذاء النفسي الذي تتعرض له الطالبة.

وحاول "نيوزيمن" التواصل مع مدير مكتب التربية بحجة، لكنه لا يجب على تلفونه.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 25 شوال 1431هـ
الموافق 4 اكتوبر 2010 العدد (250)
Mon. 25/10/1431
4 October 2010

نافذة

العدد القادم..

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

مركز قياس الرأي العام يعلن ويناقش نتائج الاستطلاع حول صورة الأحزاب السياسية في المجتمع

ينظم المركز اليمني لقياس الرأي العام في مقره 3 جلسات عمل منفردة للأحزاب السياسية (المؤتمر الشعبي العام- أحزاب اللقاء المشترك- منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام) كل على حدة، خلال الفترة 4 – 6 أكتوبر الجاري على التوالي، ضمن مشروع "تعزيز المشاركة السياسية في اليمن"، الذي ينفذه المركز بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI).

حيث ستعقد الجلسات على النحو التالي:

– الاثنين 4 أكتوبر 2010 (المؤتمر الشعبي العام).

– الثلاثاء 5 أكتوبر 2010 (أحزاب اللقاء المشترك).

– الأربعاء 6 أكتوبر 2010 (منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام).

ويهدف المشروع إلى تعزيز ثقة المواطنين بالأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، وبأهمية حضور هذه الأحزاب ودورها في تطوير الممارسات الديمقراطية، وأهمية منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبشكل تكاملي مع الأحزاب السياسية. كما يهدف إلى زيادة المشاركة السياسية الإيجابية للمواطنين بما ينمي ثقتهم بالعملية السياسية في اليمن.

وأوضح مدير المشروع عبدالحكيم عز الدين، أن الغرض من هذه الجلسات هو استعراض ومناقشة نتائج استطلاع للرأي العام نفذه المركز في الفترة 5 – 15 مارس 2010، بغرض تحديد الأولويات التي يراها المواطنون للأحزاب السياسية، وآليات الاتصال والتواصل بين الأحزاب وبين المواطنين. وتهدف نتائج الاستطلاع إلى تحسين صورة الأحزاب السياسية في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين بها من أجل تعزيز ورفع المشاركة السياسية للمواطنين في اليمن.

بمرور 40 عاماً على وفاة القائد الكاريزمي عبدالناصر
ثبتك الله بالقول الصادق يا دكتور صاوي!

نجيب محمد يابلي

الزعيم الخالد جمال عبدالناصر من مواليد 15 يناير 1918 في 18 شارع قنوات في حي باكوس الشعبي بالاسكندرية، ولا يعني ذلك أنه اسكندراني، بل من قرية بني مر بمحافظة أسيوط.

تلقى عبدالناصر مراحل تعليمه الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي (بعد أن قطع دراسة الحقوق لينتقل إلى الكلية الحربية) في كل من الاسكندرية (بداية) والقاهرة، وتخرج ضابطاً في يوليو 1938، وفي نهاية عام 1941 بينما كان "روميل" يتقدم نحو الحدود المصرية الغربية، عاد عبدالناصر إلى مصر (من السودان)، ونقل إلى كتيبة بريطانية تعسكر خلف خطوط القتال بالقرب من العلمين.

شارك عبدالناصر في حرب فلسطين، وقد جُرح مرتين ونقل إلى المستشفى ومنح نيشان "النجمة العسكرية" عام 1949، لدوره المتميز في الحرب. وقد أججت الخيانة (خيانة السلاح الفاسد الذي زود به الجيش المصري المشارك في حرب فلسطين) الروح الوطنية والقومية عند عبدالناصر، وكانت أول بذرة لتلك الروح في سني الدراسة الابتدائية والثانوية، وشكلت حرب فلسطين نقطة انطلاق للوصول إلى الثورة التي اعتملت في نفوس الأحرار خلال الفترة 15 مايو 1948 حتى قيام الثورة في 23 يوليو 1952، وكان قائدها الاسمي اللواء محمد نجيب وقائدها الفعلي البكباشي (المقدم) جمال عبدالناصر، طيب الله ثراهما.

صدر قرار مجلس قيادة الثورة بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953، وأسندت رئاسة الجمهورية إلى جانب رئاسة الوزراء إلى محمد نجيب، وتولى عبدالناصر منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وشغل عبدالناصر منصبي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء بعد استقالة محمد نجيب في فبراير 1954، الذي اقتصرت مهامه في رئاسة الجمهورية، وأعفي نجيب من مهامه في 14 نوفمبر 1954، بعد حادث المنشية في الاسكندرية في 26 أكتوبر 1954، الذي كانت حركة الإخوان المسلمين ضالعة فيه.

انتخب عبدالناصر رئيساً للجمهورية بالاستفتاء الشعبي في 24 يونيو 1956 وفقاً لدستور 16 يناير 1956؛ أول دستور للثورة. وفي أكتوبر في نفس العام واجه شعب مصر بقيادة عبدالناصر العدوان الثلاثي الذي تورطت فيه كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وفي 22 فبراير 1958 أصبح عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وذلك حتى مؤامرة الانفصال التي قام بها أفراد من الجيش السوري في 28 سبتمبر 1961، وتحمل عبدالناصر مسؤوليته التاريخية بعدم تعريض البلاد لفتنة لا يعلم بعواقبها إلا الله وحده، وقد تحمل عبدالناصر مسؤوليته التاريخية أمام شعبه عقب نكسة حزيران (يونيو) 1967، وقدم استقالته، وعاد بزخم شعبي واسع النطاق على مستوى مصر والوطن العربي قاطبة، وجددت الثقة بزعامته حتى أسلم روحه لباريها في 28 سبتمبر 1970، وشيع جثمانه الطاهر في جنازة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً.

تحققت في عهد عبدالناصر منجزات بل وثورات في قطاعات مختلفة (التعليم، والثقافة، والزراعة، والصناعة)، ناهيكم عن دور مصر عبدالناصر في دعم حركات التحرر الوطني العربية والأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، ودوره البارز مع جواهر لال نهرو، الزعيم الهندي، وجوزيف بروز تيتو، الزعيم اليوغسلافي، في إنشاء حركة عدم الانحياز.

في هذا الزمن الرديء الذي يتردد فيه الحديث عن الجمهوريات الوراثية، قال عبدالناصر: "إنني فخور بالانتماء إلى قرية بني مر الصغيرة، وإنني أكثر فخرا بانتمائي إلى عائلة فقيرة، إنني أقول هذا للتاريخ، إن عبدالناصر ولد في أسرة فقيرة وسوف يحيا ويموت رجلاً فقيراً". وجاءت هذه الإفادة بمناسبة مرور نصف قرن على ثورة يوليو، حيث نشرت صحيفة "الخليج" الإماراتية الموضوع المسهب الموسوم ("أولاد البلد" يغيرون وجه التاريخ)، وأعادت "الأيام" المقهورة نشره في عددها الصادر يوم 23 يوليو 2002 (لمزيد من التفاصيل عن قهر "الأيام" يرجى مراجعة تقرير "لجنة حماية الصحفيين" (cpj) يوم الفاتح من أكتوبر 2010).

نشرت صحيفة "الأهرام" القاهرية لقاءً مفصلاً أجرته سهير حلمي (في العدد الصادر في 9 أبريل 2010) مع الدكتور الصاوي حبيب، وهو أحد أساطين أمراض الطب الباطنة والطبيب الخاص لعبدالناصر لسنوات طويلة (وبصورة مباشرة منذ يوليو 1967 حتى وفاته) وشهادته كانت على الدوام للتاريخ لأنه عايش عبدالناصر وأسرته عن كثب، وتحدث عن تفاصيل دقيقة في حياة عبدالناصر الصحية والنفسية، وأصبح من المدافعين عن هذا الزعيم الكاريزمي، ويرفض رفضاً قاطعاً كل ما من شأنه المساس بالسيرة العطرة للزعيم عبدالناصر، ومنها أن أقصى فترة إجازة حصل عليها عبدالناصر كانت أسبوعاً، وأنه كان يتناول طعامه من يد زوجته (تحية كاظم التي عاشت على ذكراه منذ وفاته عام 1970 حتى وفاتها عام 1990، وبناء على وصيتها دفنت إلى جانبه)، وأنه كان يعمل 18 ساعة يومياً.

في رده على سؤال ما إذا كان عبدالناصر مصاباً بـ"البارانويا" (جنوب العظمة)، أجاب الدكتور الصاوي حبيب، أطال الله عمره ومتعه بالصحة: "لو كان عبدالناصر مصاباً (بالبارانويا) لأطلق اسمه على السد العالي".

أقول ثبتك الله يا دكتور صاوي بالقول الصادق، وإلا فما الذي يمنعه من إطلاق اسمه على السد العالي وغير السد العالي، وهناك زعماء أقل عياراً على المستويين الوطني والقومي، أطلقوا أسماءهم على مؤسسات ومنشآت في بلادهم، وأداروا ظهورهم لكل ما قيل طالما وأن لسان الواحد فيهم "أنا ومن ورائي الطوفان!"..!